الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم: التاريخ

السياسة النفطية في ليبيا

(1969-1986)

مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

من إعداد الطالب :

-العايش ميلوده

- محمود رحماني

إشراف:

-أ.د ثامر محمد عبد الرؤوف

لجنة المناقشة

الاستاذ	الرتبة	الصفة	المؤسسة الأصلية
أ.د نجوى طوبال	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة حمه لخضر - الوادي
أ.د ثامر محمد عبد الرؤوف	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة حمه لخضر -الوادي
أ.د عبد الكامل عطيه	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	جامعة حمه لخضر -الوادي

السنة الجامعية: 1446/1447هـ - 2024/2025م

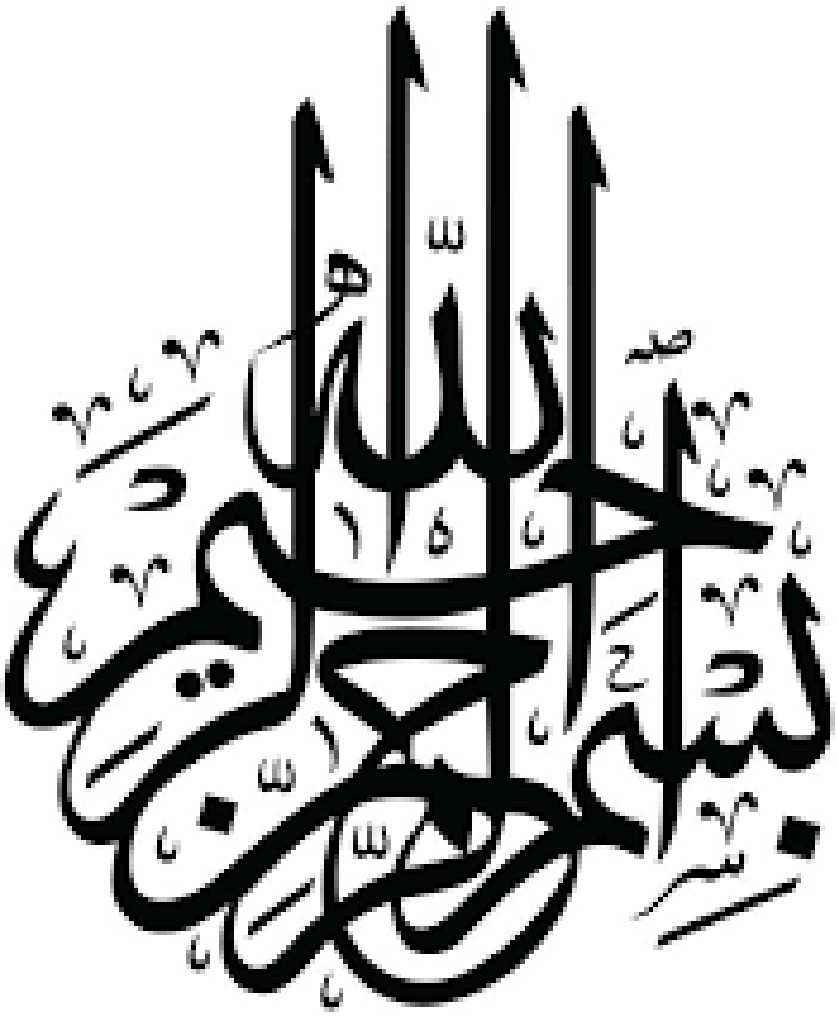
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

يقول رسول الله ﷺ:

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله" رواه أبو سعيد الخدري، مسند الرواة، ص 222.

فله الحمد والشكر من قبل ومن بعد، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، أما بعد:

نتقدم بأخلص عبارات الشكر والعرفان والامتنان والاعتراف بالجميل إلى كل من ساعدنا ووقف بجانبنا في تجاوز الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد هذه المذكرة، وإلى كل من قدم لنا الدعم والتوجيه والنصيحة.

ونخص بالذكر أستاذنا المشرف الأستاذ الدكتور ثامر محمد عبد الرؤوف، الذي لم يبخل علينا بعلمه وتوجيهاته السديدة، فكانت كلماته بمثابة منارة هداية في رحلتنا الأكاديمية. لقد ساهم بشكل كبير في إنجاز هذا العمل، وأشرف على كل كبيرة وصغيرة فيه. نُقدّر له صبره وتفانيه في نقل المعرفة والخبرة.

كما نشكر كل من أسدى لنا معروفًا، أو قدّم نصيحة، أو دعا لنا بالتوفيق، سواء عن قرب أو بعد.

الإهداء

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير، من كان له الفضل بعد الله في بلوغي التعليم العالي :**والدي الحبيب**، أطال الله في عمره.

إلى من وضعتني على طريق الحياة، وغرست في نفسي الثبات والعزيمة :**أمي الغالية**، أدامها الله لنا، وأطال في عمرها.

إلى **زوجتي وأبنائي الثلاثة**، حفظهم الله ورعاهم.

إلى كل من تمنى لي الخير والنجاح :**إخوتي وأخواتي وزوجاتهم وأزواجهم**.

إلى كل **زملائي وزميلاتي** في العمل والدراسة.

أهدي هذا التخرّج إليكم جميعًا، فقد كنتم سندًا لي في هذه المسيرة.

العايش ميلودة

الإهداء

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير، من كان له الفضل بعد الله في بلوغي التعليم العالي :**والدي الحبيب**، طيب الله ثراه.

إلى من وضـــعتني على طريق الحياة، وغرســـت في نفســـي الثبات والعزيمة :**أمي الغالية**، أدامها الله لنا، وأطال في عمرها.

إلى **زوجتي وأبنائي** ، حفظهم الله ورعاهم.

إلى كـل من تمنى لي الخير والنجـاح :**إخوتي وأخواتي وزوجـاتهم وأزواجهم**.

إلى كل **زملائي وزميلاتي** في العمل والدراسة.

أهـدي هـذا التخرّج إليكم جميعًا، فقد كنتم ســـندًا لي في هـذه المسيرة.

محمود رحماني

مقدمة

شكّل النفط منذ اكتشافه في ليبيا في سنة 1958 نقطة تحول حاسمة في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة الليبية. فقد تحوّل من مورد طبيعي إلى ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، حيث أصبحت عائداته تمثل المصدر الرئيسي للدخل القومي وتمويل برامج التنمية الشاملة. وبفضل احتياطاته الكبيرة وموقع ليبيا الاستراتيجي القريب من أوروبا، لعب النفط دورًا محوريًا في تحديد مكانة ليبيا في السوق العالمية للطاقة، وقد تعززت أهمية النفط بعد ثورة الفاتح من سبتمبر 1969، التي مثّلت لحظة مفصلية في مسار السياسة النفطية الليبية. إذ تبنّى النظام الجديد بقيادة العقيد معمر القذافي رؤية تقوم على السيادة الوطنية الكاملة والتحرر من التبعية الاقتصادية، وهو ما انعكس بوضوح في الإجراءات الجذرية التي اتُخذت للسيطرة على قطاع النفط، مثل مراجعة عقود الامتياز، ورفع نسبة مشاركة الدولة، وصولاً إلى تأميم أصول الشركات الأجنبية. وهكذا، أصبح النفط ليس فقط موردًا اقتصاديًا، بل أداة استراتيجية لبناء الدولة الحديثة وتعزيز الاستقلال السياسي والاقتصادي.

تتجلى أهمية هذا الموضوع كونه يتناول محورًا حيويًا في التاريخ السياسي والاقتصادي الليبي، ألا وهو السياسة النفطية، التي أثّرت بشكل مباشر في شكل الدولة الريعية، وتركيبة الاقتصاد، وعلاقات ليبيا الخارجية، ولا تزال تداعياتها مستمرة حتى اليوم. وقد تم اختيار هذا الموضوع بسبب الحاجة الماسة إلى تحليل تطورات هذه السياسة في ضوء التحولات الجيوسياسية، والتوجهات الأيديولوجية التي حكمت فترات مختلفة من الحكم، خاصة خلال العقود الثلاثة الأولى من تصدير النفط.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل السياسة النفطية الليبية منذ اكتشاف النفط وحتى نهاية ثمانينيات القرن العشرين، من خلال الوقوف على طبيعتها، وأهدافها، وتحولاتها، والعوامل المؤثرة فيها. كما تسعى إلى فهم مدى مساهمة هذه السياسة في دعم السيادة الوطنية أو تكريس التبعية، وتأثيراتها في بنية الاقتصاد الوطني وموقع ليبيا ضمن النظام النفطي العالمي.

تتمثل الإشكالية الرئيسة للدراسة في التساؤل التالي:

بماذا تميزت السياسة النفطية في ليبيا في تحقيق السيادة الوطنية والتنمية الاقتصادية، وما هي التحديات التي

واجهتها الدولة الليبية في سعيها للسيطرة على قطاع النفط وإعادة توجيه عائداته؟

وتتفرع من هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية، منها:

كيف تطورت السياسة النفطية في ليبيا من مرحلة الامتيازات إلى التأميم؟

ما هي انعكاسات هذه السياسة على الاقتصاد الوطني؟

كيف واجهت الدولة الليبية الضغوط والعقوبات الدولية المرتبطة بالنفط؟

تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة من سنة 1958، وهي سنة الإعلان عن أول اكتشاف تجاري للنفط، إلى سنة 1986، التي شهدت ذروة التوتر بين ليبيا والقوى الغربية وفرض العقوبات الاقتصادية. جغرافيًا، تركز الدراسة على الأراضي الليبية، مع الإشارة إلى الأبعاد الإقليمية والدولية ذات الصلة كلما اقتضى التحليل.

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي، لتتبع تطور السياسات النفطية في ليبيا عبر المراحل المختلفة، مدعومًا بالمنهج الوصفي التحليلي في تفسير القرارات والإجراءات المتخذة من قبل الدولة، وربطها بالسياقات السياسية والاقتصادية المحلية والدولية.

استندت الدراسة إلى مجموعة من المصادر الأولية والثانوية، شملت تقارير المؤسسة الوطنية للنفط، والخطط التنموية الرسمية، والوثائق الحكومية، بالإضافة إلى الأدبيات الأكاديمية، مثل كتب السياسة النفطية في ليبيا، ودراسات منظمة أوبك، وتسجيلات خطب قادة الثورة الليبية، فضلًا عن الدوريات الاقتصادية الدولية وتقارير صندوق النقد الدولي.

- أحمد فهيم، *النفط والسيادة في شمال إفريقيا*، ط 1، دار الطليعة، بيروت، 1980.
- عبد الكريم الطشاني، *سياسات النفط والاقتصاد الوطني الليبي*، ط1، دار الفاتح، طرابلس،2004.
- معمر القذافي، الكتاب الأخضر، ط 1، دار الفاتح، طرابلس، 1976.
- ناصف عبد الله .*السياسات النفطية العربية بعد عام 1970*، ط،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1، 2001.

ينقسم هذا البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية:

الفصل الأول: الخلفية التاريخية للسياسة النفطية في ليبيا.

الفصل الثاني: التحولات في السياسة النفطية بين 1969 و1986، بما في ذلك سياسات التأميم، والتسعير، ودور ليبيا في منظمة أوبك.

الفصل الثالث: انعكاسات السياسة النفطية على الاقتصاد الوطني، مع التركيز على التنمية، البنية التحتية، والاعتماد الريعي.

لا يخلو أي بحث اكاديمي من الصعوبات والعوائق التي قد تعترض صاحبه أثناء إنجازه من الصعوبات التي وجهتنا:

- صعوبة الحصول على بيانات دقيقة وشفافة حول مداخيل النفط وتوزيعها، نتيجة غياب الشفافية المالية والمؤسسية في أغلب الفترات محل الدراسة.
- التحيز الأيديولوجي في بعض الوثائق والخطابات الرسمية، مما جعل عملية التحليل الموضوعي للسياسات النفطية أمرًا معقدًا.
- قلة الدراسات الأكاديمية المحايدة التي تناولت السياسة النفطية الليبية بعمق، مقارنة بدراسات الدول النفطية الأخرى.
- محدودية الأرشيفات المتاحة داخل ليبيا، وعدم توفر قاعدة بيانات موحدة لسياسات النفط عبر المراحل الزمنية المختلفة.
- الطابع السياسي الحاد الذي ارتبط بالنفط في ليبيا، مما عقّد من إمكانية الفصل بين البعد الاقتصادي والبعد الدعائي في السياسات المعلنة.
- تضارب بعض الروايات التاريخية حول خلفيات اتخاذ القرارات المتعلقة بالتأميم والتفاوض، نتيجة غياب التوثيق المؤسسي أو تناقض الأقوال الرسمية.
- التحديات التقنية المتعلقة بتحليل الإحصائيات والمؤشرات النفطية القديمة، نظرًا لاختلاف منهجيات التوثيق بين الحقبة الملكية والفترة الجماهيرية.
- محدودية المقارنة الإقليمية، نظرًا لخصوصية التجربة الليبية مقارنة بنظيراتها من الدول المنتجة للنفط

الفـــصـــل الأول:

الخلفية التاريخية للسياسة النفطية في ليبيا

- اولا: اكتشاف النفط في ليبيا
- ثانيا: سيطرة الشركات الأجنبية على القطاع النفطي
- ثالثا: تحولات السياسة النفطية بعد 1969

شهدت ليبيا منذ اكتشاف النفط في عام 1959 تحوّلات كبيرة، حيث شكّل النفط محورًا أساسيًا في تشكيل الاقتصاد والسياسة. في هذه المرحلة، سيطرت الشركات الأجنبية على القطاع النفطي بعقود امتياز غير متوازنة، مستغلة ضعف الدولة الحديثة. يشكّل هذا الفصل مدخلًا لفهم الخلفية التاريخية التي مهدت لتحول السياسة النفطية بعد عام 1969.

أولا: اكتشاف النفط في ليبيا

في عام 1959، أعلنت شركة "إسو"[1] عن أول اكتشاف نفطي تجاري في ليبيا في حقل زلتن[2]، الواقع في منطقة سرت. شكل هذا الاكتشاف نقطة تحول رئيسية في الاقتصاد الليبي، حيث تأكدت امتلاك ليبيا لاحتياطيات نفطية[3] ضخمة يمكن أن تغير مستقبل البلاد. تبع هذا الاكتشاف اكتشافات أخرى في مناطق مثل حوض غدامس وحوض مرزق، مما عزز مكانة ليبيا كدولة غنية بالنفط[4].

[1] شركة "إسو :(Esso) "هي علامة تجارية تابعة لشركة "إكسون موبيل"، وتعمل في مجالات استخراج وتكرير وتسويق النفط والوقود، وكانت نشطة في عدد من الدول، منها ليبيا خلال الفترات السابقة. اول شركة أعلنت عن اكشاف النفط في ليبيا. **فرانك سي. وادامز**، *صناعة النفط الليبية*، ط1، دار روتليدج، 1980، ص 52

[2] حقل زلتن: أول حقل نفطي تجاري تم اكتشافه في ليبيا عام 1958، ويقع في حوض سرت. فرانك سي. وادامز، صناعة النفط الليبية، ط1، دار روتليدج، 1980، ص 25

[3] الاحتياطيات النفطية: هي كميات النفط التي يُتوقّع وجودها في باطن الأرض، ويمكن استخراجها اقتصاديًا باستخدام التقنيات المتاحة، وتُعد مؤشراً على مدى غنى الدولة بالنفط وقدرتها على الإنتاج في المستقبل. فرانك سي، المرجع السابق، ص 30

[4] مصطفي احمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي مذكرات رئيس الوزراء ليبيا الأسبق، ط 1،لندن، ص 30

اعتمدت الشركات الأجنبية على بيانات جيولوجية ومسوحات زلزالية[1] مكثفة للكشف عن التكوينات الصخرية التي يمكن أن تحتوي على النفط. وكان للموقع الجغرافي لليبيا، القريب من الأســواق الأوروبية، دور مهم في جذب الاستثمارات الأجنبية. كما استفادت ليبيا من التطورات التكنولوجية السريعة التي شهدتها صناعة النفط خلال منتصف القرن العشرين، مما زاد من فرص نجاح عمليات التنقيب[2].

بعد منح الامتيازات النفطية[3]، بدأت عدة شركات دولية في تنفيذ عمليات الحفر الاستكشافية[4] في مناطق مختلفة من ليبيا، خاصــة في الأحواض الرســوبية التي يُعتقد أنها غنية بالنفط. في البداية، واجهت هذه الشــركات تحديات كبيرة، مثل قلة البنية التحتية[5] والمناخ الصحراوي القاسي، إلا أن الإصرار على البحث عن النفط في ليبيا استمر نظرًا للإمكانات الكبيرة التي أظهرتها الدراسات الجيولوجية[6].

---

[1] المسح الزلزالي: تقنية تستخدم لاكتشاف مكامن النفط والغاز تحت سطح الأرض عبر إرسال موجات زلزالية وتحليل انعكاساتها. العرفي يوسف، *النفط والاقتصاد الليبي: دراسة تحليلية*، دار المعرفة، طرابلس،2017، ص 88

[2] العرفي يوسف ، المصدر السابق،2017، ص 88.

[3] عقود الامتياز هي اتفاقيات تُمنح بموجبها شركات أجنبية حق استكشاف وإنتاج النفط في مناطق محددة مقابل تقاسم العائدات مع الدولة، وتحدد فيها الشروط الفنية والمالية ومدة الامتياز. المهدوي سالم، "عقود الامتياز النفطي الأولى في ليبيا"، مجلة الوثائق الوطنية، العدد 9، طرابلس، 2020، ص 22-25.

[4] عمليات الحفر الاستكشافية: هي مراحل البحث عن النفط في باطن الأرض، وتتم عبر حفر آبار تجريبية لتحديد وجود النفط وكمياته، وهي خطوة أساسية قبل بدء الإنتاج الفعلي.مصطفي احمد بن حليم،المصدر السابق، ص 145

[5] البنية التحتية النفطية: تشمل المصافي، خطوط الأنابيب، الموانئ والمنشآت المتعلقة بإنتاج ونقل النفط الخام. بوشعالة محمد، إدارة الموارد النفطية في ليبيا وتأثيرها على التنمية الاقتصادية،ط 1، المركز العربي للأبحاث، بيروت،2019، ص 134

[6] بوشعالة محمد، المصدر السابق، ص 134

من بين الشركات التي أدت دورًا رائدًا في التنقيب نجد "إسو" الأمريكية، التي نجحت في تحقيق أول اكتشاف نفطي تجاري، بالإضافة إلى "أوكسيدنتال بتروليوم"[1]، و"إيني"[2] الإيطالية، و"شل" الهولندية[3]. وقد أسهمت هذه الشركات في بناء أولى المنشـــآت النفطية[4] في البلاد، مثل محطات الحفر، ومرافق التخزين، والبنية التحتية اللازمة *لعمليات*

السنة	الشركة	الجنسية	المنطقة أو الامتياز	الملاحظات
1955	شركة إسو (Esso)	أمريكية	إقليم طرابلس	.أول شركة تحصل على امتياز للتنقيب في ليبيا
1955	شركة شل (Shell)	هولندية - بريطانية	منطقة برقة	من أوائل الشركات التي أجرت مسوحات جيولوجية.
1956	شركة أوكسيدنتال (Occidental)	أمريكية	الواحات وزلة	ستلعب دورًا رئيسيًا لاحقًا في تطوير حقل زلتن.
1957	شركة BP (بريتيش بتروليوم)	بريطانية	مناطق في الصحراء الليبية	حصلت على امتيازات واسعة جنوب ليبيا.

التكرير والنقل[5].

جدول 1 : أولى عقود الامتياز النفطية في ليبيا 1955–1957[6]

[1] أوكسيدنتال بتروليوم: شركة نفط أمريكية بدأت العمل في ليبيا عام 1965، وبلغ إنتاجها ذروته عام 1969، ثم توقفت بسبب التأميم والعقوبات، وعادت لفترة قصيرة بعد 2004 قبل أن تنسحب نهائيًا عام 2016. بوشعالة محمد، المصدر السابق، ص 134

[2] إيني (ENI) الإيطالية :هي شركة طاقة حكومية إيطالية كبرى، بدأت نشاطها في ليبيا منذ الخمسينيات، وتُعد من أكبر الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط والغاز الليبي، خاصة في إنتاج الغاز وتصديره إلى أوروبا. بوشعالة محمد، المصدر السابق، ص 134

[3] شـل (Shell) الهولندية :هي شـركة متعددة الجنسـيات تعمل في مجالات النفط والغاز، ولها حضـور كبير في ليبيا منذ عقود، حيث تسـاهم في استكشاف وتطوير حقول النفط والغاز وتصديرها، وتعد واحدة من الشركات الرئيسية في صناعة الطاقة العالمية. عبد الرزاق المرتضى سليمان، التشريعات النفطية الليبية (تشريعات رئيسية) ، ط2، المنشاة العامة للنشر والتوزيع والأعلام، طرابلس،1982،ص 24-25

[4] المنشآت النفطية :هي التسهيلات والمرافق المستخدمة في صناعة النفط مثل الآبار، محطات الضخ، مصافي التكرير، محطات التخزين، ومرافق تصدير النفط (مثل الموانئ). هذه المنشآت ضرورية لاستخراج، معالجة، وتوزيع النفط الخام. عبد الرزاق المرتضى سليمان، المصدر السابق، ص 24-25

[5] عبد الرزاق المرتضى سليمان، المصدر السابق، ص 24-25

[6] المهدوي سالم، المرجع السابق، ص ص 22 25

بعد الاكتشـــافات النفطية الأولى، بدأت الحكومة الليبية بالتعاون مع الشـــركات الأجنبية في تطوير البنية التحتية اللازمة لاستخراج ونقل النفط. تم بناء المصافي النفطية مثل مصفاة رأس لانوف ومصفاة الزاوية[1]، كما تم إنشاء شبكة واسعة من خطوط الأنابيب لربط الحقول النفطية بالموانئ الساحلية[2].

كما أنشأت ليبيا موانئ نفطية متخصصة مثل ميناء السدرة والبريقة[3]، والتي أصبحت مراكز رئيسية لتصدير النفط الخام[4]. لم يقتصـــر تطوير البنية التحتية على المنشـــآت النفطية فقط، بل شمل أيضًـــا تحســـين شـــبكات الطرق والمواصـــلات لدعم حركة المعدات والعاملين في قطاع النفط. كما أُنشـئت منشـــآت تخزين وتكرير جديدة بهدف تقليل الاعتماد على التكرير الخارجي وزيادة القيمة المضافة للنفط الليبي[5].

بحلول عام 1961، انطلقت أولى عمليات تصـــدير النفط الليبي، حيث شـــحنت أول دفعة من النفط الخام إلى الأسـواق العالمية. أصـبحت الدول الأوروبية مثل إيطاليا وألمانيا وفرنسـا من أوائل المسـتوردين للنفط الليبي، وذلك بفضل الموقع الجغرافي المميز لليبيا الذي يسمح بتصدير النفط بسرعة وبتكلفة منخفضة مقارنة بالدول الأخرى[6].

[1] مصفاة رأس لانوف هي أكبر مصفاة نفطية في ليبيا، تقع في مدينة رأس لانوف على الساحل الشمالي الشرقي للبلاد .تأسست عام 1984، وتُعد من أهم المنشآت النفطية في ليبيا. جلود عيسى، سياسات النفط الليبية: من الاكتشاف إلى التصدير،ط 3، دار النشر العربي، تونس،2021،ص 70

[2] جلود عيسى، المصدر السابق، ص 76

[3] ميناء السدرة والبريقة: هما من أهم موانئ تصدير النفط في ليبيا، ويقعان على الساحل الشمالي المطل على البحر المتوسط، ويُستخدمان لشحن النفط الخام المستخرج من الحقول الليبية إلى الأسواق العالمية. جلود عيسى، المصدر السابق، ص 76

[4] النفط الخام :هو النفط الذي يتم اسـتخراجه من باطن الأرض دون أن يخضـع لأي عمليات تكرير أو معالجة. يحتوي على مزيج من الهيدروكربونات، ويمكن تحويله إلى منتجات مختلفة مثل البنزين والديزل بعد تكريره في المصافي. المهدوي سالم، المرجع السابق، ص ص 22 25

[5] بشير عبد الرؤوف، ليبيا بين الماضي والحاضر : دارسة تاريخية،ط 2، دار النور، طرابلس، 2010، ص 50

[6] شكري غانم، الاقتصاد الليبي قبل النفط،ط1 ، الهيئة القومية للبحث العلمي ،طرابلس، ص 24

إضـافة إلى أوروبا، بدأت بعض الدول الآسـيوية، مثل اليابان وكوريا الجنوبية، في اسـتيراد النفط الليبي نظرًا لجودته العالية وانخفاض نسبة الكبريت فيه، مما جعله مفضلًا في الأسواق العالمية. كما بدأت ليبيا في توقيع اتفاقيات طويلة الأمد مع بعض الدول المستوردة لضمان استقرار العائدات النفطية وتأمين أسواق دائمة لصادراتها[1].

مع تزايد عائدات النفط، شـهدت ليبيا تحولًا اقتصـاديًا كبيرًا، حيث أصـبحت الإيرادات النفطية تشـكل النسـبة الأكبر من الدخل القومي. أدى ذلك إلى استثمارات واسعة في قطاعات البنية التحتية، الصحة، والتعليم مما ساعد على تحسـين مسـتوى المعيشـة في البلاد. ومع ذلك، أدى الاعتماد المتزايد على النفط إلى إهمال القطاعات الاقتصـادية الأخرى، مثل الزراعة والصـناعة، مما جعل الاقتصـاد الليبي يعتمد بشـكل شـبه كلي على العائدات النفطية[2].

ورغم أن النفط كان عاملًا رئيسـيًا في التنمية الاقتصـادية[3]، إلا أن الاعتماد الكامل عليه أدى إلى ظهور تحديات اقتصادية وسياسية كبيرة، خصوصًا خلال فترات تذبذب أسعار النفط العالمية. كما أن العائدات النفطية أصبحت محورًا رئيسـيًا في السـياسـة الداخلية والخارجية لليبيا، حيث اعتمدت الحكومة على النفط كأداة لتعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي[4].

[1] سالم إبراهيم، التغيرات السياسية والنفط في ليبيا: دراسة تاريخية،ط 2، دار الفتح، عمان، 2018،ص 58

[2] فرحات عبدالرزاق، "أثر تأميم النفط على العلاقات الليبية الغربية"، صحيفة الفجر الجديد، بنغازي، العدد 205، 1981.

[3] التنمية الاقتصـادية :هي عملية تحسـين مسـتوى الرفاهية الاقتصـادية في دولة أو منطقة من خلال زيادة الإنتاجية، توفير فرص العمل، تحسـين البنية التحتية، وتعزيز النمو المستدام. تهدف إلى رفع مستويات الدخل، تقليل الفقر، وتحسين الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة.

[4] البدري مصطفى، دور النفط في تشكيل الاقتصاد الليبي،ط 1، دار النهضة، طرابلس، 2020، ص 142

ثانيا: سيطرة الشركات الأجنبية على القطاع النفطي

منذ اكتشـــاف النفط في ليبيا، أظهرت الشـــركات الأجنبية الكبرى دورًا محوريًا في قطاع النفط الليبي، حيث استحوذت على الامتيازات الرئيسية للتنقيب والإنتاج[1]. كانت شركات مثل "إيني" الإيطالية، "إكسون" الأمريكية، "شل" الهولندية البريطانية، و"بريتيش بتروليوم" البريطانية من بين الكيانات الأكثر نفوذًا، حيث تمكنت من التحكم في معظم عمليات الاستكشاف والإنتاج والتصدير[2].

عملت هذه الشـــركات وفقًا لعقود امتياز طويلة الأمد، سمحت لها بامتلاك حقوق حصـــرية للتنقيب والإنتاج في مناطق محددة من ليبيا. كما اســـتفادت من التســـهيلات التي قدمتها الحكومة الليبية خلال العقود الأولى، حيث تمتعت بضرائب منخفضة، ما ساعدها على تحقيق أرباح ضخمة مقارنة بحصة الدولة الليبية من العوائد النفطية[3].

إضـافة إلى ذلك، لعبت هذه الشـركات دورًا في تشـكيل البنية التحتية لصـناعة النفط الليبية، حيث اسـتثمرت في إنشـاء محطات التكرير[4] وخطوط الأنابيب والموانئ النفطية، مما زاد من تبعية الاقتصـاد الليبي لهذه الشـركات وأعطى لها نفوذًا أكبر على سياسة الطاقة في البلاد[5].

كانت العقود النفطية الأولى التي أبرمتها ليبيا مع الشـــركات الأجنبية غير متوازنة إلى حد كبير، حيث حصـــلت هذه الشـــركات على الامتيازات بشـــروط مواتية لها دون أن تحقق ليبيا الاســـتفادة العادلة من مواردها.

---

[1] علي حسن، الموارد الطبيعية في العالم العربي، ط3، دار الجيل، بيروت ،2001، ص 134

[2] الحسن فؤاد، التغيرات الشركات النفطية الأجنبية في ليبيا: دراسة تحليلية، دار الفكر العربي، بيروت،2019، ص 84

[3] الحسن فؤاد، المصدر السابق، ص 86

[4] محطات التكرير :هي المنشـــآت التي يتم فيها معالجة النفط الخام لتحويله إلى منتجات نفطية قابلة للاســـتخدام مثل البنزين، الديزل، زيت الوقود، والبتروكيماويات. يتم ذلك من خلال عمليات مثل التقطير والتكسير الكيميائي.

[5] البدري مصطفى، المصدر السابق، ص 130

تضـمنت هذه العقود نسـبًا منخفضـة من العوائد لصـالح الدولة الليبية، مما أثار اسـتياء العديد من الاقتصـاديين والسياسيين داخل البلاد.

في بعض الحالات، تم منح الشركات الأجنبية حقوقًا حصرية لعمليات الإنتاج لعدة عقود، مما قلل من سيطرة الدولة الليبية على مواردها الطبيعية. كما أن هذه الشركات كانت تمتلك سلطة كبيرة في تحديد مستويات الإنتاج والتصدير، ما أثر على قدرة الحكومة الليبية في التحكم في استراتيجياتها الاقتصادية[1].

قبل تأميم قطاع النفط في السـبعينيات، كانت معظم عائدات النفط تذهب إلى الشـركات الأجنبية، بينما كانت حصـة الدولة الليبية محدودة للغاية[2]. أدت هذه التوزيعات غير العادلة إلى خلق فجوة اقتصـادية كبيرة، حيث لم تستطع الدولة استغلال موارد النفط في تنمية الاقتصاد والبنية التحتية بالشكل المطلوب[3].

في المقابل، شـهدت الشـركات الأجنبية ارتفاعًا هائلًا في أرباحها، مما دفع الحكومة الليبية في نهاية السـتينيات إلى المطالبة بإعادة التفاوض على العقود للحصـول على حصـة أكبر من العوائد النفطية. هذه الجهود كانت بداية لصراع طويل بين ليبيا والشركات الكبرى حول السيطرة على الموارد النفطية[4].

[1] استراتيجياتها الاقتصادية :هي الخطط والسياسات التي تتبعها دولة أو شركة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة مثل النمو المستدام، التنوع الاقتصادي، تقليل الفقر، وزيادة الاسـتثمار. يمكن أن تشـمل هذه الاسـتراتيجيات تنويع المصـادر الاقتصـادية، تحسـين البنية التحتية، تعزيز التعليم، والابتكار التكنولوجي.

[2] الهواري عبد المجيد، المصدر السابق، ص 70

[3] الطاهر محمد، النفط والاقتصاد الليبي: جدلية السيطرة والاستقلال،ط 1، دار المعرفة، طرابلس،2018، ص 91

[4] الزيات محمود، النفط والتدخلات الأجنبية في ليبيا، المركز العربي للأبحاث، بيروت، 2020، ص 110

وعلى الرغم من هذه الجهود، ظلت الشركات النفطية تستخدم نفوذها للضغط على الحكومة الليبية، من خلال تهديدها بتقليل الاستثمار أو خفض الإنتاج في حالة فرض ضرائب أو إجراءات تقيد أرباحها. كما أدى هذا الوضع إلى تنامي الاحتقان الشعبي ضد هذه الشركات، حيث اعتبرها الكثيرون رمزًا للهيمنة الاقتصادية الأجنبية[1].

نظرًا لارتباط الاقتصاد الليبي بالنفط، كان للشركات الأجنبية تأثير مباشر على السياسات الاقتصادية وحتى السياسية في البلاد. استخدمت هذه الشركات نفوذها للضغط على الحكومات المتعاقبة من أجل ضمان استمرار مصالحها التجارية، وأحيانًا كانت تتدخل في السياسات الداخلية عبر دعم شخصيات معينة أو ممارسة ضغوط على صناع القرار[2].

كما أن بعض الشركات كانت تربطها علاقات وثيقة بحكوماتها الأم، مما جعل النفط الليبي عنصرًا مهمًا في العلاقات الدولية. وقد أدى هذا النفوذ إلى جعل السياسات النفطية الليبية مقيدة إلى حد ما بالمصالح الأجنبية، وهو ما دفع الحكومات الليبية إلى البحث عن وسائل للتحرر من هذا النفوذ[3].

[1] الزيات محمود، المرجع السابق، ص 110

[2] المنصوري خالد، الاقتصاد الليبي بين الهيمنة الأجنبية والسيادة الوطنية،ط 2، دار الحكمة، تونس، 2017، ص 77

[3] الطاهر محمد، المصدر السابق، ص 100

مع بداية السبعينيات، بدأت ليبيا في اتخاذ خطوات فعلية لاستعادة السيطرة على قطاعها النفطي، حيث سعت الحكومة إلى إعادة التفاوض بشأن العقود النفطية القائمة. وبدأت في فرض سياسات جديدة لزيادة حصتها من الإيرادات النفطية، مثل فرض ضرائب أعلى على الشركات الأجنبية وإعادة توزيع نسب الأرباح[1].

كما شهدت هذه الفترة محاولات التأميم الجزئي والكامل لبعض الشركات النفطية الأجنبية، حيث سعت الحكومة إلى فرض سيطرتها على عمليات الإنتاج والتصدير. كانت هذه المحاولات جزءًا من سياسة أوسع تهدف إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الشركات الأجنبية[2].

وفي إطار هذه الجهود، تم إنشاء المؤسسة الوطنية للنفط[3]، والتي ادت دورًا حيويًا في تعزيز سيطرة الدولة على قطاع النفط وتقليل الاعتماد على الشركات الأجنبية. كما قامت الدولة بتوقيع عقود جديدة أكثر إنصافًا، مما ساعد في تحقيق إيرادات أعلى وتحقيق استقلالية أكبر في إدارة الموارد النفطية[4].

[1] سالم إبراهيم، المصدر السابق، ص 70

[2] عبد القادر يوسف، *تأميم النفط في ليبيا: الدوافع والنتائج*، دار النشر الأكاديمي، القاهرة، 2022 ،ص 50

[3] المؤسسة الوطنية للنفط :(NOC) هي الهيئة الحكومية المسؤولة عن تنظيم وتطوير صناعة النفط والغاز في ليبيا. تأسست في 1970، وهي تملك وتشرف على جميع عمليات استخراج النفط الخام، التكرير، والتوزيع داخل البلاد، بالإضافة إلى تنسيق عمليات التعاون مع الشركات الأجنبية في قطاع النفط.

[4] برد أحمد، النفط الليبي والصراع الدولي: دراسة في التأثيرات الاقتصادية والسياسة،ط 1، المركز العربي للدراسات ،ص 102

ثالثا: تحولات السياسة النفطية بعد 1969

شهدت ليبيا بعد انقلاب الفاتح من سبتمبر 1969[1] تغييرات جوهرية في سياساتها الاقتصادية، حيث تبنى النظام الجديد بقيادة معمر القذافي[2] سياسة اقتصادية قائمة على الاستقلالية الاقتصادية والتحرر من النفوذ الأجنبي. تم التركيز على تعزيز دور الدولة في إدارة الموارد الطبيعية، وخاصة النفط، باعتباره المصدر الرئيسي للدخل القومي [3].

قبل 1969، كانت الشركات الأجنبية تهيمن على قطاع النفط الليبي، وكانت عقود الامتياز[4] تمنح هذه الشركات نصيب الأسد من العائدات. إلا أن النظام الجديد سعى إلى تعديل هذه المعادلة من خلال فرض سياسات أكثر صرامة تجاه هذه الشركات[5]، وتقليل الاعتماد على رأس المال الأجنبي في تطوير القطاع النفطي. كما شهدت هذه الفترة خطوات جادة نحو تنويع الاقتصـــاد، إلا أن الاعتماد الأســـاســـي ظل على النفط، حيث تم توجيه بعض الإيرادات النفطية إلى قطاعات أخرى مثل الزراعة والصـــناعة، لكن دون تحقيق نجاح كبير في تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل [6].

---

[1] انقلاب الفاتح من سبتمبر 1969 :هو انقلاب عسكري وقع في ليبيا في 1 سبتمبر 1969، حيث تولى مجموعة من الضباط العسكريين الشبان بقيادة معمر القذافي السلطة، وأطاحوا بالحكومة الملكية بقيادة الملك إدريس السنوسي .أسس القذافي نظامًا استبداديًا أطلق عليه "الجماهيرية"، وأصبح هو الزعيم الأوحد للبلاد حتى عام 2011.

[2] معمر القذافي (1942-2011): قائد انقلاب الفاتح من سبتمبر 1969، حكم ليبيا لأكثر من أربعة عقود. انتهج سياسات اقتصادية هدفت إلى تقليص النفوذ الأجنبي في قطاع النفط وتعزيز دور الدولة.

[3] الزنتاني محمد، *السياسة النفطية في ليبيا*، ط 2، دار الفكر، طرابلس، 2010، ص 45

[4] عقود الامتياز: عقود تمنح الشركات الأجنبية الحق في التنقيب عن النفط واستخراجه مقابل نسبة من العائدات.

[5] المنصوري خالد، مصدر سابق،ص89

[6] المغربي أحمد، اقتصاديات النفط في شمال إفريقيا،ط 1، المركز العربي للنشر، القاهرة،2005، ص 78

اتخذ القذافي موقفًا حازمًا تجاه الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط، حيث اعتبر أن هذه الشركات تستغل الموارد الليبية على حساب مصالح الدولة. أدى هذا الموقف إلى تصعيد التوتر بين الحكومة الليبية والشركات الأجنبية، مما دفع النظام إلى اتخاذ إجراءات لتقليص نفوذ هذه الشركات [1].

تمثلت هذه الإجراءات في الضغط على الشركات الأجنبية لإعادة التفاوض حول شروط العقود المبرمة سابقًا، وزيادة حصة الدولة الليبية من العائدات النفطية. كما تم تشجيع الشركات الوطنية على الدخول في القطاع النفطي من خلال تأسيس المؤسسة الوطنية للنفط في عام 1970، التي أصبحت الذراع الحكومية المسؤولة عن الإشراف على عمليات الاستكشاف والإنتاج والتصدير. كما قامت الحكومة بفرض سياسات تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في إدارة العمليات النفطية وتقليل الاعتماد على الخبرات الأجنبية من خلال توطين الوظائف النفطية وتأهيل الكوادر المحلية[2].

في خطوة جريئة لتعزيز السيطرة على الموارد النفطية، بدأت الحكومة الليبية سلسلة من المفاوضات مع الشركات

الأجنبية العاملة في البلاد، حيث طالبت بزيادة نسبة العوائد التي تحصل عليها الدولة الليبية من إنتاج النفط. كان الهدف الأساسي من هذه المراجعة هو تحقيق عدالة أكبر في توزيع العوائد النفطية، حيث كانت ليبيا تحصل على أقل من 50% من العائدات النفطية، بينما كانت النسبة المتعارف عليها عالميًا آنذاك تفوق 55% [3].

[1] عاشور فؤاد، التحولات الاقتصادية في ليبيا بعد 1969، ط 2، دار النشر العربي، بيروت، 2012، ص 96

[2] السنوسي عبد السلام، إدارة الموارد النفطية في ليبيا،ط 2، دار الجماهير، طرابلس، 1999، ص 34

[3] القذافي معمر، النفط والاقتصاد الليبي،ط 2، المؤسسة العامة للكتاب، طرابلس، 1973، 34

ونتيجة لهذه المفاوضات، تم تعديل بعض العقود النفطية بحيث ارتفعت حصة الدولة الليبية إلى حوالي 60-70% من العائدات النفطية، وهو ما شكل نجاحًا كبيرًا للحكومة الجديدة. كما فرضت الحكومة الليبية ضرائب ورسومًا إضافية على عمليات الإنتاج والتصدير، مما زاد من إيرادات الدولة. في بعض الحالات، لجأت الدولة الليبية إلى اتخاذ إجراءات أكثر صرامة مثل التهديد بوقف عمليات بعض الشركات الأجنبية أو تأميم[1] بعض حصصها في حال عدم الامتثال لشروط الدولة[2].

ولتعزيز السيطرة على قطاع النفط، قامت الحكومة الليبية بإصدار مجموعة من القوانين التي تمنح الدولة سلطات أوسع في إدارة النفط. كان أبرز هذه القوانين قانون التأميم الجزئي[3] لبعض الشركات النفطية، حيث تم الاستحواذ على حصص كبيرة من الشركات الأجنبية لصالح الدولة الليبية. شمل ذلك تأميم 51% من مصالح الشركات النفطية الكبرى العاملة في البلاد، مما جعل الدولة المساهم الرئيسي في إدارة هذا القطاع [4].

كما شملت هذه الإصلاحات فرض قيود جديدة على عمليات التنقيب والتصدير، مما أجبر الشركات الأجنبية على الامتثال لشروط أكثر صرامة عند العمل داخل ليبيا. إضافة إلى ذلك، ألزمت الحكومة الشركات العاملة في البلاد بالاستثمار في مشاريع البنية التحتية ونقل التكنولوجيا إلى الشركات الليبية. كان لهذه الإصلاحات تأثير كبير

[1] التأميم: عملية استحواذ الدولة على الأصول المملوكة للقطاع الخاص، وخاصة الأجنبية، وإدارتها لصالح الدولة.

[2] الورفلي مصطفى، *السياسات النفطية وتأثيرها علي التنمية*، دار النشر الحديثة، بنغازي، 2008،ص 112

[3] قانون التأميم الجزئي :هو قانون أصدرته الدولة للسيطرة على جزء من ممتلكات أو أصول الشركات الأجنبية العاملة في ليبيا، وخاصة في قطاع النفط، دون الاستحواذ الكامل عليها. يهدف هذا النوع من التأميم إلى زيادة حصة الدولة في الموارد والسيادة على ثرواتها، مع الإبقاء على بعض الشراكات مع الشركات الأجنبية.

[4] عبد الجليل محمود، القوانين الاقتصادية والنفطية في ليبيا،ط 3، المركز القومي للبحوث، طرابلس،2003، ص 66

على ميزان القوى في سوق النفط الليبي، حيث أصبحت المؤسسة الوطنية للنفط اللاعب الرئيسي في هذا القطاع، وتم الحد من هيمنة الشركات الأجنبية التي كانت تمتلك نفوذًا واسعًا قبل 1969[1] .

وبحلول منتصف السبعينيات، أصبحت ليبيا من أوائل الدول المنتجة للنفط التي نجحت في إعادة التفاوض مع الشركات الأجنبية وتحقيق مكاسب كبيرة من حيث زيادة حصتها من العوائد النفطية وتعزيز سيادتها على مواردها الطبيعية. كما تمكنت ليبيا من استثمار جزء من العائدات النفطية في مشاريع تنموية مختلفة داخل البلاد، على الرغم من أن الاعتماد المفرط على النفط ظل يمثل تحديًا اقتصاديًا مستمرًا [2].

استعرض الفصل سيطرة الشركات الأجنبية على النفط الليبي في بداياته، وما رافقها من ضعف في العوائد والسيادة الوطنية. كما بيّن بداية التحوّل بعد عام 1969، حين بدأت الدولة في استرجاع سيطرتها على القطاع النفطي. وقد مثّل هذا التحوّل الخطوة الأولى نحو سياسات التأميم والسيادة الاقتصادية، والتي سيتم التطرق لها في الفصول القادمة.

[1] الطاهر إبراهيم، دور الدولة في إدارة القطاع النفطي،ط 3، دار الحكمة، القاهرة، 2015، ص 89

[2] حميدة إسماعيل، النفط والتنمية الاقتصادية في العالم العربي،ط 2 دار الفكر العربي، دمشق، 2017، ص 134

الفصل الثاني:

تطورات السياسة النفطية الليبية

(1969–1986)

- أولاً: سياسات التأميم والمفاوضات مع الشركات الأجنبية
- ثانيا: تأميم أصول الشركات الأجنبية
- ثالثا: نتائج المفاوضات والتأثير على الإنتاج والاستثمارات
- رابعًا: دور ليبيا في منظمة "أوبك"
- خامسا: سياسات التسعير والإنتاج
- سادسا: تأثير القرارات الليبية على سوق النفط العالمي
- سابعا: "التحديات والعقوبات الدولية
- ثامناً: العقوبات الأمريكية على القطاع النفطي

يتناول هذا الفصل تطور السياسة النفطية الليبية خلال الفترة من 1969 إلى1986 ، وهي فترة شهدت تحولات جذرية تمثلت في تأميم أصول الشركات الأجنبية، وتعزيز دور ليبيا في منظمة أوبك، وتطبيق سياسات تسعير مستقلة، فضلاً عن مواجهة تحديات خارجية تمثلت في العقوبات الدولية والصراعات الجيوسياسية .يهدف هذا الفصل إلى تحليل هذه التطورات وانعكاساتها على الإنتاج والاستثمار والسيادة الاقتصادية.

أولاً: سياسات التأميم والمفاوضات مع الشركات الأجنبية

مع انبثاق النظام الجديد في ليبيا إثر انقلاب الفاتح من سبتمبر 1969[1]، تبنّت الدولة توجهًا سياسيًا واقتصاديًا مختلفًا كليًا عن الحقبة الملكية، تمثّل في إرساء نموذج "الاستقلال الاقتصادي الكامل"[2] والتحرر من التبعية الأجنبية[3]، وعلى رأسها التبعية النفطية. وقد كانت السياسة النفطية أول وأبرز ميادين هذا التغيير الجذري، إذ سعى النظام إلى إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والشركات الأجنبية من موقع الضعف إلى موقع الشريك القوي، ثم المسيطر[4].

[1] انقلاب الفاتح من سبتمبر 1969 هو تحرك عسكري قاده مجموعة من الضباط الأحرار بقيادة الملازم معمر القذافي، أطاح بالملك إدريس السنوسي وأعلن نهاية النظام الملكي وبداية الجمهورية الليبية، في إطار توجه قومي معادٍ للاستعمار والتبعية الغربية. عمار جاب الله، *التحولات السياسية في ليبيا (1951–1977)*، دار الفتح، الجزائر، 2009، ص 117.

[2] الاستقلال الاقتصادي الكامل هو مبدأ يهدف إلى تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية للخارج، من خلال السيطرة على الموارد الطبيعية، وتوطين الصناعات، وتقليل الاعتماد على الاستثمارات والشركات الأجنبية، بما يعزز السيادة الوطنية ويجعل الدولة قادرة على اتخاذ قراراتها الاقتصادية بشكل مستقل عبد السلام الزغبي، *السياسة النفطية في ليبيا بين التأميم والتحرير الاقتصادي*، ط 1، دار المعرفة، بنغازي، 2005، ص 19.

[3] التبعية الأجنبية هي حالة تعتمد فيها الدولة بشكل كبير على دول أو شركات أجنبية في مجالات حيوية مثل الاقتصاد، السياسة، أو الأمن، مما يحد من قدرتها على اتخاذ قرارات مستقلة، ويجعلها عرضة للتأثير أو الضغط الخارجي. سمير أمين، *التبادل غير المتكافئ والتبعية الاقتصادية*،ط2، دار ابن خلدون، بيروت، 1980، ص 42.

[4] عبد السلام الزغبي، المرجع السابق، ص 20

حيث تبنّى النظام الجديد خطابًا قوميًّا جذريًّا يعكس تأثره بأيديولوجية القومية العربية[1]، التي كانت ترى في النفط أداة لتحرير الأمة من السيطرة الأجنبية. كما اعتبر النفط وسيلة لتعزيز الوحدة العربية وتحرير فلسطين، وهو ما عبّر عنه العقيد معمر القذافي في أكثر من خطاب بقوله" :*النفط العربي هو سلاح الأمة في مواجهة أعدائها، وليس بضاعة تُباع بثمن بخس*[2]."

استُخدم هذا الخطاب لتبرير سياسات تصعيدية تجاه الشركات الأجنبية، واعتبار أي شروط مفروضة من هذه الشركات انتقاصًا من السيادة الوطنية. وهكذا، شكّل الاعتبار السيادي[3] الخلفية السياسية لكل التوجهات الاقتصادية الجديدة، خاصة في قطاع النفط[4].

وتم اتباع خطة محكمة في تأميم النقط، اذ انه لم تشرع ليبيا مباشرة في التأميم، بل اعتمدت نهج المراجعة الشاملة لعقود الامتياز التي كانت قائمة. هذه العقود، التي أُبرمت في العهد الملكي، منحت الشركات الأجنبية امتيازات حصرية في الاستكشاف والإنتاج، مقابل حصة تتراوح بين 12% و16% من الأرباح لصالح الدولة الليبية

[1] أيديولوجية القومية العربية هي فكر سياسي واجتماعي يدعو إلى وحدة الأمة العربية على أساس اللغة، التاريخ، والثقافة المشتركة، ويرى أن العرب يشكلون أمة واحدة يجب أن تتوحد سياسيًا واقتصاديًا لمواجهة التبعية والتجزئة التي خلفها الاستعمار. نشأت هذه الأيديولوجية في أواخر القرن التاسع عشر، وتطورت بعد الحرب العالمية الأولى، وبلغت ذروتها في الخمسينيات والستينيات بقيادة شخصيات مثل جمال عبد الناصر. محمد عابد الجابري، *قضايا الفكر العربي المعاصر*،ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص 45.

[2] معمر القذافي، الخطاب السياسي والنفطي – مجموعة خطب 1970-1973، دار الجماهيرية، طرابلس، 1975، ص 22

[3] الاعتبار السيادي هو مبدأ قانوني وسياسي يشير إلى حق الدولة في ممارسة سلطتها الكاملة والمطلقة على إقليمها ومواردها وثرواتها، دون تدخل خارجي. ويُستخدم هذا المصطلح في سياق القرارات الاقتصادية والسياسية التي تتخذها الدول بهدف حماية سيادتها واستقلالها، مثل التأميم أو السيطرة على الموارد الطبيعية. سليمان الطماوي، *الوسيط في القانون الإداري*، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996، ص 312.

[4] زينة أيت علي ، مبدأ السيادة على الموارد والثروات الطبيعية في مواجهة القانون الدولي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2018.،ص 120

فقط[1]. وقد اعتُبرت هذه العقود غير عادلة، بل مهينة للسيادة الوطنية[2]، لأنها لم تكن تتيح للدولة أي دور في الرقابة أو اتخاذ القرار.

في ضوء ذلك، أعلنت الحكومة الجديدة أنها لن تسمح باستمرار هذه "الامتيازات الاستعمارية"[3]، وطالبت بإعادة التفاوض حولها، وفقًا لمبادئ جديدة ترتكز على العدالة، والسيادة، والمشاركة في الإدارة[4].

لإخضاع الشركات للمفاوضات من جديد، استخدمت ليبيا عدة أدوات، منها:

- **فرض ضرائب إضافية على الأرباح والتصدير**: استخدمت ليبيا هذا الإجراء كأداة للضغط على الشركات الأجنبية، بهدف زيادة حصة الدولة من العائدات النفطية، وهو ما ساعدها على إعادة التفاوض بشأن العقود القديمة[5].
- **تعديل نسب العوائد لصالح الدولة**: طالبت الحكومة الليبية برفع حصة الدولة من عائدات النفط من 50% إلى نسب وصلت أحيانًا إلى 70%، وهو ما قبلت به بعض الشركات بعد مفاوضات شاقة، تفاديًا للتأميم[6].

---

[1] أحمد منصور، *العلاقات الليبية الغربية والنفط*،ط 1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1991، ص 45.

[2] السيادة الوطنية هي السلطة العليا التي تحتكم إليها الدولة في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية دون خضوع لأي سلطة أجنبية، وهي تجسيد لاستقلال الدولة وركيزة أساسية لشرعيتها. تشمل السيادة الوطنية التحكم في الموارد الطبيعية، سنّ القوانين، وإبرام المعاهدات، وتمارسها الدولة نيابة عن شعبها وفق ما يحدده الدستور والقانون. غازي صلاح الدين، *مفاهيم في السيادة والدولة الحديثة*، دار الفكر، دمشق، 2002، ص 57.

[3] الامتيازات الاستعمارية هي مجموعة من الحقوق الاقتصادية والسياسية التي منحتها الدول المستعمَرة أو الضعيفة للدول الاستعمارية أو لشركاتها، غالبًا تحت الإكراه أو في ظل تبعية سياسية، وتشمل السيطرة على الموارد الطبيعية، الإعفاءات الضريبية، واحتكار الاستثمارات، مما يؤدي إلى انتقاص السيادة الوطنية ونهب الثروات. سامي الجندي، *العرب والاستعمار: دراسة في الامتيازات الأجنبية*، ط2،دار الآداب، بيروت، 1964، ص 101.

[4] عبد السلام الزغبي، *مرجع سابق*، ص 34.

[5] المرجع نفسه، ص 35.

[6] محمد رزق بشير، النفط والسلطة في ليبيا: دراسة في العلاقات الدولية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1991، ص 143.

- **تهديد صريح بالتأميم الكامل في حال عدم الاستجابة:** لوّحت ليبيا بشكل علني بإمكانية تأميم أصول الشركات التي ترفض التفاوض أو تعديل الشروط المجحفة، وهو ما أدى إلى خضوع عدد كبير منها لإرادة الدولة[1].

وكان لهذه السياسات وقع كبير على الشركات الأجنبية، خاصة مع تصاعد مدّ التأميم في العالم العربي، كما حدث في الجزائر والعراق. وقد آثرت بعض الشركات التفاوض وتقديم تنازلات، بينما عارضت أخرى مما أدى إلى تأزم العلاقات[2].

رغم اللغة التصعيدية، لم تُغلق ليبيا الباب تمامًا أمام الشركات الأجنبية. بل دعت إلى تفاوض شامل وفق قواعد جديدة، أبرزها:

- رفع حصة ليبيا من صافي الأرباح إلى 55% كحد أدنى، تمثل هذه الخطوة مطلبًا جوهريًا في مفاوضات ما بعد الثورة، إذ سعت الدولة إلى تجاوز النسبة التقليدية (50%) المتعارف عليها عالميًا آنذاك، مما ساهم في تحسين العائدات السيادية[3].

- المشاركة الفعلية للمؤسسة الوطنية للنفط في إدارة الحقول، اشترطت ليبيا أن يكون للمؤسسة الوطنية دور مباشر في الإشراف والتسيير، كخطوة نحو الاستقلال التقني والإداري عن الشركات الأجنبية[4].

---

[1] عمار جاب الله، المصدر السابق، ص 122.

[2] نخلة بن حمية، السيادة على الموارد الطبيعية في القانون الدولي: دراسة حالة ليبيا، مذكرة ماجستير، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ورقلة، 2013، ص 101.

[3] عبد السلام الزغبيي، مرجع سابق، ص 41.

[4] عمار جاب الله، مصدر سابق، ص 128.

- الالتزام بنقل التكنولوجيا وتدريب المهندسين الليبيين، هدفت هذه السياسة إلى بناء كفاءات وطنية تُسهم في تقليل التبعية التقنية، وتحقيق التنمية البشرية في قطاع حيوي[1].

- قبول الرقابة الحكومية على عمليات الإنتاج والتسويق، أصرّت الحكومة الليبية على أن تكون لديها صلاحية التدقيق والمتابعة لكل مراحل الإنتاج والتوزيع، لضمان الشفافية والالتزام بشروط التعاقد[2].

وقد تفاوتت استجابة الشركات لهذه المطالب، فبينما قبلت بعضها بشروط الدولة الليبية، حاولت شركات أخرى المراوغة أو الالتفاف عليها، مما أدى إلى انهيار بعض المفاوضات لاحقًا، وتمهيد الطريق لقرارات تأميم[3].

رغم صعوبة المفاوضات، نجحت ليبيا في فرض واقع تفاوضي جديد مكنها من تحسين شروط التعاقد، وجعلها نموذجًا يُحتذى به في دول العالم الثالث[4]. ومن العوامل الرئيسية التي ساعدت ليبيا في تعزيز موقفها خلال مفاوضات النفط في السبعينيات:

---

[1] وسام عمران، السياسات النفطية في الدول العربية: دراسة في الجغرافيا السياسية، أطروحة دكتوراه، قسم الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قالمة، قالمة، 2015، ص 174.

[2] محمد رزق بشير، المرجع السابق ، ص 147.

[3] محمد كمال أحمد السيد، "شركات النفط الأجنبية في ليبيا وإلغاء النظام الاتحادي(1963–1956)" ، *مجلة وقائع تاريخية*، العدد 38، يناير 2023، ص 400–401.

[4] **دول العالم الثالث** هو مصطلح سياسي واقتصادي ظهر خلال الحرب الباردة (1945–1991) للإشارة إلى الدول التي لم تكن منضوية تحت المعسكرين المتنازعين: الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة (العالم الأول) أو الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفيتي (العالم الثاني). وغالبًا ما كانت هذه الدول واقعة في آسيا، إفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وقد شملت دولًا نالت استقلالها حديثًا وكانت تسعى لتحقيق تنمية اقتصادية وسياسية مستقلة عن النفوذ الأجنبي. عبد الله ناصف، *السياسات النفطية العربية بعد عام 1970* ،ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 57.

- ارتفاع أسعار النفط في بداية السبعينيات شهدت السبعينيات طفرة كبيرة في أسعار النفط على خلفية حرب أكتوبر 1973، مما جعل الدول المنتجة للنفط، مثل ليبيا، في موقع قوي للمطالبة بحصة أكبر من عائدات النفط[1].

- الدعم الشعبي الداخلي استمدت القيادة الليبية قوتها من التأييد الشعبي الواسع لسياسات التأميم والتحكم في عائدات النفط، التي كانت جزءًا من المشروع الوطني الذي تبنته الثورة[2].

- اظهرت منظمة "أوبك" دورًا كبيرًا في دعم المواقف السياسية للدول المنتجة للنفط، خصوصًا في سياق مواجهة الهيمنة الغربية. علاوة على ذلك، تلقت ليبيا دعمًا من دول نامية أخرى كانت تتشارك في هموم السيادة الاقتصادية[3].

كما أن التهديد بالتأميم لعب دورًا استراتيجيًا في كسب نقاط تفاوضية مهمة لصالح الدولة الليبية، حيث استخدم كورقة ضغط دون اللجوء إلى التنفيذ الفوري، ما دفع العديد من الشركات الأجنبية إلى القبول بشروط الدولة، كرفع نسبة الأرباح ونقل التكنولوجيا. غير أن هذا التوجه لم يُرضِ جميع الأطراف، خاصة تلك التي كانت تراهن على الحفاظ على الامتيازات القديمة، مما دفع الحكومة لاحقًا إلى اتخاذ خطوات أكثر حدة، تمثلت في التأميم الجزئي ثم الكلي لبعض الشركات، وخاصة تلك التي أظهرت تصلبًا في مواقفها[4].

---

[1] سمير أمين، *المصدر السابق*، ص 77.

[2] محمد جلال كشك، ثورة في ليبيا: من الفاتح إلى الجماهيرية،ط 1، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1980، ص 112.

[3] جمال عبد الناصر، النفط والسياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1969، ص 55.

[4] عمار جاب الله، *مصدر سابق* ص 133.

ثانيا: تأميم أصول الشركات الأجنبية

بعد سنوات من سيطرة الشركات الأجنبية على قطاع النفط الليبي منذ اكتشافه في أواخر الخمسينيات، كانت بداية السبعينيات تحمل في طياتها تحوّلًا جذريًا في العلاقة بين الدولة الليبية وهذه الشركات. فبعد أن اكتفت ليبيا في البداية بتعديل شروط الامتياز، ورفع نسب العوائد، وفرض رقابة على الإنتاج، وجدت القيادة الليبية أن هذه التدابير لم تحقق الاستقلال الاقتصادي الحقيقي، ولا السيطرة الكاملة على مواردها[1]، بل إنها لا تزال في ظل التبعية التقنية والإدارية للشركات الأجنبية الكبرى، لا سيما الأمريكية والبريطانية. وفي هذا السياق، بدأت الدولة الليبية تتبنى سياسة تأميم شاملة ومتصاعدة، تتويجًا لمسار تفاوضي دام قرابة ثلاث سنوات ولم يؤدِّ إلى نتائج ترضي طموح الثورة التي رفعت شعار "السيادة الوطنية الكاملة على الثروات الطبيعية".

كانت أولى هذه الخطوات في 7 ديسمبر 1971، عندما أعلنت ليبيا تأميم جميع أصول شركة "بريتيش بتروليوم"[2] البريطانية (BP) العاملة في حقل السرير، وهو من أهم الحقول النفطية آنذاك. وجاء هذا القرار نتيجة تعنت الشركة ورفضها الالتزام بشروط ليبيا الجديدة، التي تضمنت رفع نسبة الدولة من صافي الأرباح إلى 55%، والمشاركة في إدارة العمليات النفطية[3]، والتعاون في برامج تدريب الكوادر الليبية. كما أن الموقف السياسي للمملكة المتحدة إزاء قضايا الشرق الأوسط – خصوصًا دعمها للكيان الصهيوني – أسهم في تسريع اتخاذ هذا القرار، إذ

---

[1] مصطفى عبد الجليل، *السياسة النفطية الليبية من 1969 إلى 1986*، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002، ص 88-96.

[2] "بريتيش بتروليوم (BP) "هي شركة نفطية عالمية بريطانية تأسست عام 1908، وتعتبر من الشركات الرائدة في صناعة النفط والغاز. لعبت BP دورًا مهمًا في صناعة النفط في ليبيا منذ أواخر الخمسينيات، حيث حصلت على امتيازات في مناطق النفط الليبي، وظلت تُدرّ من خلالها الأرباح حتى= =بدأت سياسة التأميم في السبعينيات. عبد الله عابد السنوسي، *دور النفط في العلاقات الليبية الأمريكية(1969-1986)* ، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت، 1995، ص 134-141.

[3] جمال عبد الناصر بوراس، التطور التاريخي للسياسة النفطية الليبية ،مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة قاريونس، بنغازي، 2006، ص 55-67.

كانت ليبيا ترى أن استمرار التعاون مع BP يحمل طابعًا استراتيجيًا لا يخدم المصالح الوطنية. وعلى إثر التأميم، تصاعد التوتر الدبلوماسي بين طرابلس ولندن، ووصل إلى حد استدعاء السفراء، فيما حاولت الشركة اللجوء إلى التحكيم الدولي، لكن ليبيا رفضت هذا المسار، مؤكدة أن التأميم "قرار سيادي لا رجعة فيه"، كما ورد في تصريح رسمي لعبد السلام جلود[1]، أحد أبرز قيادات مجلس قيادة الثورة حينها.

لم يكن تأميم شركة BP سوى مقدمة لمرحلة أكثر حساسية، تمثلت في استهداف الشركات الأمريكية، التي كانت تشكل العمود الفقري لقطاع النفط الليبي من حيث الإنتاج والتسويق. بدأت هذه المرحلة في مارس 1973[2]، حيث أعلنت ليبيا تأميم 51% من أصول شركات أمريكية كبرى مثل "إسو ليبيا" (Esso)، و"أوكسيدنتال"، و"أموكو"، و"تكساكو"، و"هنت أويل". هذا التأميم الجزئي كان محاولة لفرض شراكة جديدة تعكس مبدأ "السيادة المتدرجة[3]" دون القطيعة الكاملة، لكنه لم يرضِ الشركات الأمريكية التي رفضت إدخال المؤسسة الوطنية للنفط كشريك إداري، كما تجاهلت مطلب نقل التكنولوجيا وتدريب الكوادر المحلية، مما أدى إلى انهيار المفاوضات لاحقًا[4].

---

[1] عبد السلام جلود هو أحد الشخصيات البارزة في تاريخ ليبيا الحديثة، وقد شغل عدة مناصب هامة في الحكومة الليبية بعد الثورة الفاتح من سبتمبر 1969، حيث كان من أبرز القادة العسكريين والسياسيين الذين لعبوا دورًا محوريًا في التوجهات الاقتصادية والسياسية للبلاد. الطاهر الزاوي، ليبيا بين الماضي والحاضر، ط 2، مكتبة النهضة، طرابلس، 1975، ص 212-219.

[2] مصطفى عبد الجليل، المصدر السابق، ص 88

[3] السيادة المتدرجة هي مفهوم يتعلق بتعزيز السيطرة الوطنية على الموارد والأراضي بشكل تدريجي، بحيث يتم التحكم فيها بشكل كامل على مر الزمن من خلال اتخاذ خطوات تدريجية، بدلاً من تطبيق السيادة الكاملة فورًا. هذا المفهوم يتناسب مع السياسة النفطية الليبية بعد انقلاب الفاتح من سبتمبر 1969، حيث كانت ليبيا تسعى لتقوية سيادتها الاقتصادية على مواردها النفطية، لكن هذا التوجه تم بشكل تدريجي، بما في ذلك المفاوضات مع الشركات الأجنبية والتأميم الجزئي في البداية، وصولًا إلى التأميم الكامل لاحقًا : .عبد الله عابد السنوسي، المصدر السابق، ص 134-141.

[4] المرجع السابق.

وفي أواخر عام 1974، اتخذت الدولة الليبية قرارها بالذهاب إلى تأميم كامل لأصول الشركات الأمريكية، بما في ذلك الحقول والمنشآت وخطوط التصدير والموانئ. وقد أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط – بقيادة المهندس عيسى بوذراع[1]، أحد أبرز الشخصيات في رسم السياسة النفطية – أنها باتت تدير بشكل مباشر جميع العمليات، معلنة نهاية حقبة الشركات الأجنبية. الجدير بالذكر أن ليبيا عرضت على بعض الشركات تعويضات مالية، لكنها اشترطت الاعتراف المسبق بالسيادة الليبية على الأصول المؤممة، وهو ما رفضته معظم تلك الشركات، فلجأت إلى التحكيم، لكن لم تسفر تلك المحاولات عن نتيجة بسبب تغير موازين القوة النفطية عالميًا[2].

في المقابل، تعاملت ليبيا بحذر نسبي مع الشركات الفرنسية مثل "توتال" و"إلف أكيتين"[3]، إذ أبدت هذه الشركات مرونة نسبية واستعدادًا للتفاوض، فقبلت بتعديلات نسب الأرباح، وشاركت المؤسسة الوطنية للنفط في بعض العمليات[4]، مما جعل عملية التأميم تتم بشكل تدريجي خلال الفترة من 1973 إلى 1976 دون صدام حاد.

[1] المهندس عيسى بوذراع هو أحد الشخصيات البارزة في تاريخ السياسة النفطية الليبية، حيث شغل منصب رئيس المؤسسة الوطنية للنفط في السبعينيات، وكان له دور محوري في تأميم النفط في ليبيا. قاد المفاوضات مع الشركات الأجنبية، وركز على زيادة حصة الدولة من الأرباح، إضافة إلى تعزيز دور الكوادر الوطنية في إدارة القطاع. جمال عبد الناصر بوراس، المرجع السابق، ص 55

[2] مصطفى حنيش، *التأميمات النفطية العربية وأثرها على العلاقات الاقتصادية الدولية*، ط 1، دار العلم للملايين، بيروت، 1980، ص 188–194.

[3] **"توتال "**و"إلف أكيتين" هما شركتان فرنسيتان عملا في قطاع النفط والغاز في ليبيا قبل فترة التأميم. "توتال"، التي تأسست عام 1924، كانت تعمل في استكشاف وإنتاج النفط في ليبيا. أما "إلف أكيتين"، التي تأسست في 1966، فقد كانت لها عمليات كبيرة في القطاع النفطي الليبي قبل دمجها مع "توتال" في 1999. كلا الشركتين كانتا من بين الشركات الأجنبية التي خضعت لمراجعة وتعديلات في شروط عملها بعد الثورة الليبية في 1969 وفرض شروط أكثر لصالح الدولة. عبد الله عابد السنوسي، مرجع سابق ، ص 141

[4] عبد المنعم بوصفيحة، السياسة النفطية وتأثيرها على الاقتصاد الليبي، أطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014، ص 89–97.

ومع ذلك، لم تُستثنَ هذه الشركات من السياسة العامة، إذ أُعلن في عام 1976 انتهاء جميع الامتيازات وتحويلها إلى الدولة بالكامل.[1]

وقد استندت ليبيا في كل هذه الإجراءات إلى مرجعيات قانونية دولية، أهمها القرار 1803 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1962، الذي أكد حق الشعوب في السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية، والقرار 3171 لعام 1973 الذي أيّد مواقف الدول النامية في تعديل الاتفاقيات الموروثة عن الاستعمار[2]. وعلى هذا الأساس، اعتبرت ليبيا أن التأميم هو ممارسة شرعية لسيادتها، وليست خطوة عدائية، وأكدت في أكثر من مناسبة استعدادها للتسوية وفق مبدأ "التعويض العادل"[3]، شريطة احترام سيادتها المطلقة على ثرواتها[4].

ثالثا: نتائج المفاوضات والتأثير على الإنتاج والاستثمارات.

استمرت المفاوضات التي بادرت بها الدولة الليبية بعد 1969 في إطار السعي إلى فرض سيادة الدولة الكاملة على ثروتها النفطية، لكنها لم تكن مفاوضات تقليدية في معناها الدبلوماسي، بل كانت مفاوضات مشحونة بالتوتر

[1] ميلود عبد الرحمن، *التأميم والسيادة الاقتصادية في الدول النامية*، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982، ص 75-83.

[2] الأمم المتحدة، *القرار رقم 1803 بشأن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية*، وثائق الجمعية العامة، نيويورك، 1962.

[3] مبدأ "التعويض العادل "هو مبدأ قانوني يتعلق بحقوق الدول والشركات في حالة تأميم أو مصادرة الممتلكات. يعني هذا المبدأ أن الدولة التي تقوم بتأميم أصول الشركات أو ممتلكاتها يجب أن تقدم تعويضًا عادلاً ومناسبًا للمالك السابق، الذي غالبًا ما يكون شركة أجنبية. في سياق ليبيا، حيث تم تأميم صناعة النفط في السبعينيات، كان هذا المبدأ جزءًا من المفاوضات بين الحكومة الليبية والشركات الأجنبية. الحكومة الليبية كانت تسعى للحصول على تعويض مالي مناسب من الشركات النفطية التي تأثرت بفعل التأميم، مع ضمان أن يكون التعويض عادلاً بالنسبة لكلا الطرفين، بحيث يُعوض المستثمرين الأجانب عن خسائرهم من جهة، ويضمن أن لا يُثني هذا المبدأ السيادة الوطنية على الموارد النفطية الليبية من جهة أخرى. جمال عبد الناصر بوراس،مرجع سابق، ص 58-64.

[4] المصدر نفسه

السياسي والأيديولوجي، بالنظر إلى طبيعة النظام الجديد الذي جاء بأيديولوجيا قومية اشتراكية[1] تعادي الهيمنة الاقتصادية الغربية. كانت الشركات الأجنبية تدرك أن الحكومة الليبية، بقيادة العقيد معمر القذافي ورفيقه عبد السلام جلود، لا تتعامل مع قطاع النفط كمسألة اقتصادية فحسب، بل كرمز للسيادة والكرامة الوطنية[2].

من أبرز الجولات التفاوضية كانت تلك التي جرت في يناير 1971 مع شركة "بريتيش بتروليوم" البريطانية (BP)، والتي رفضت الالتزام بشروط ليبيا الجديدة التي تضمنت: رفع حصة الدولة من الأرباح إلى أكثر من 55%، تمكين المؤسسة الوطنية للنفط من الإشراف الإداري، وقف الامتيازات السابقة التي تُمنح للشركات، والموافقة على رقابة الحكومة على الإنتاج والتسويق. وقد أبدت الشركة موقفًا متعنتًا، معتبرة أن هذه المطالب "غير واقعية وتخالف العقود الدولية"، وفق ما ورد في مذكرة سرية لوزارة الخارجية البريطانية .

ردت الدولة الليبية بلهجة حاسمة على هذا الرفض، حيث صرح عبد السلام جلود في مقابلة صحفية مع جريدة الثورة الليبية بتاريخ 10 فبراير 1971 قائلاً: "إذا كانت الشركات الأجنبية تعتقد أننا نساوم على سيادتنا، فهي واهمة... النفط الليبي لن يُدار من لندن أو نيويورك بعد اليوم، بل من طرابلس وبنغازي وسرت"[3].

---

[1] الأيديولوجيا القومية الاشتراكية التي تبناها النظام الليبي بعد انقلاب الفاتح من سبتمبر 1969 كانت مزيجًا من الفكر القومي العربي المستلهم من تجربة جمال عبد الناصر، والمبادئ الاشتراكية التي تركز على العدالة الاجتماعية، توزيع الثروة، والقضاء على الهيمنة الأجنبية على الاقتصاد الوطني. وقد عكست هذه الأيديولوجيا توجهات العقيد معمر القذافي الذي رأى أن النفط ليس مجرد سلعة اقتصادية، بل أداة لتحرير القرار الوطني وتحقيق "الاستقلال الاقتصادي الكامل"، بما ينسجم مع مفهوم السيادة السياسية الكاملة. وقد ورد هذا التوجه بوضوح في *الكتاب الأخضر* الذي وضعه القذافي، والذي جاء فيه" :*الثروة ملك الشعب، ومن يملك النفط يملك القرار، ومن لا يملك القرار فهو تابع مهما كان علمه أو ماله أو سلاحه". معمر القذافي، الكتاب الأخضر، ط 1، دار الفاتح، طرابلس، 1976، ص 45.*

[2] مهدي الحافظ، *أوبك والتحولات العالمية في صناعة النفط*، ط 1، مركز دراسات الخليج، بيروت، 1980، ص 118.

[3] عبد السلام الزغبيي ، مصدر سابق ، ص 120.

هذا التصريح كان بمثابة إعلان صريح بقبول الدولة للمواجهة، في حال لم تثمر المفاوضات.

في السياق ذاته، سعت ليبيا إلى تشكيل "جبهة تفاوض إقليمي[1]" من خلال تنسيق المواقف مع دول مثل الجزائر والعراق وإيران، وهي الخطوة التي أرعبت كبرى الشركات متعددة الجنسيات. وفي مارس 1971، أعلنت ليبيا رسميًا عن مشاركتها في مؤتمر طهران إلى جانب هذه الدول، والذي أسفر عن رفع سعر النفط الخام بنسبة 55% دفعة واحدة، وهو إنجاز تفاوضي استراتيجي عُدّ بمثابة أول انتصار جماعي لدول أوبك ضد هيمنة شركات النفط الغربية[2].

على مستوى رد الفعل الدولي، عبّرت الحكومة الأمريكية عن قلقها إزاء هذه التحولات. ففي تقرير سري لوكالة الاستخبارات المركزية (CIA) عام 1972، جاء أن "القيادة الليبية تسير بخطى متسارعة نحو فرض تأميم فعلي لقطاع النفط، تحت غطاء المفاوضات، وأن هذه السياسة قد تشجع دولًا أخرى على انتهاج نفس الطريق" [3]. وقد عكس هذا التقييم حجم التوتر في العلاقات الليبية الغربية.

أما عن النتائج المباشرة لهذه المفاوضات، فقد بدأت تتضح منذ منتصف عام 1972، حين نجحت المؤسسة الوطنية للنفط في توقيع اتفاقيات مشاركة جديدة، أبرزها مع شركة "توتال" الفرنسية و"سوناطراك" الجزائرية، تم

[1] جبهة التفاوض الإقليمي هو مصطلح يُطلق على التنسيق الجماعي بين دول منتجة للنفط – خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – بهدف توحيد مواقفها التفاوضية أمام الشركات النفطية متعددة الجنسيات، خصوصًا خلال فترة السبعينيات، التي شهدت موجة من التأميمات وإعادة التفاوض على العقود النفطية. وقد برز هذا المفهوم بوضوح عقب صعود الأنظمة القومية في العالم العربي، ومنها النظام الليبي بعد 1969، الذي سعى لتقوية موقفه التفاوضي عبر التنسيق مع دول مثل الجزائر والعراق وإيران. محمد عبده يماني، النفط العربي: قضاياه ومستقبله، ط 1، دار الشروق، القاهرة، 1974، ص 132.

[2] **ناصف عبد الله** .السياسات النفطية العربية بعد عام 1970. ، ط 1 ،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001،ص80

[3] CIA, Secret Report: Oil Nationalism in Libya, Washington D.C., 1972.

بموجبها تأسيس شركات تشغيل مشتركة بنسبة 51% لصالح ليبيا. وأدى هذا إلى الحد من الاعتماد على الشركات الأمريكية والبريطانية، وخلق نوع من التوازن الجيوسياسي داخل القطاع.

من ناحية التأثير على الإنتاج، فقد شهد عام 1973 انخفاضًا طفيفًا بنسبة 4% عن العام السابق، وهو ما فسره بعض الخبراء بأنه نتيجة انسحاب استثماري تدريجي من قبل الشركات الرافضة لشروط ليبيا الجديدة، في حين اعتبرته الدولة "أثرًا متوقعًا في طريق الاستقلال"، حسب ما جاء في بيان رسمي للمؤسسة الوطنية للنفط نُشر في مجلة النفط والتنمية الصادرة في يونيو 1973 [1].

الجدير بالذكر أن هذا المسار لم يكن سهلًا، فقد واجهت الحكومة الليبية انتقادات داخلية من بعض البيروقراطيين الذين خشوا على الاستقرار الاقتصادي. غير أن القذافي أصرّ على المضي قدمًا، وقال في خطابه أمام مؤتمر الشعب العام في أغسطس 1973: "نحن لا نطلب من الشركات الأجنبية أن تحبنا، بل أن تحترم سيادتنا. وإذا لم تفعل، فلتغادر، ولن نحزن عليها كثيرًا" [2]. وكان لهذا الخطاب صدى واسع في الصحافة العالمية.

على صعيد الاستثمارات، انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع النفطي الليبي بنسبة 28% بين 1972 و1974، وفق تقرير صندوق النقد الدولي (IMF) لعام 1975، إلا أن الدولة الليبية عوضت هذا التراجع بضخ استثمارات وطنية مباشرة من خلال المؤسسة الوطنية للنفط، واستفادت من ارتفاع أسعار النفط عالميًا بعد أزمة 1973 لتوسيع مشاريعها النفطية.

[1] عبد السلام جلود، المرجع السابق،ص 50

[2] معمر القذافي، *مصدر سابق*، ص 233.

رابعًا: دور ليبيا في منظمة "أوبك"

منذ انضمام ليبيا إلى منظمة البلدان المصدرة للنفط "أوبك" في نوفمبر 1962، لم تكن مشاركتها في البداية ذات طابع قيادي، بل اتسمت بالمحدودية والحياد النسبي، نتيجة خضوع البلاد وقتها لنظام ملكي محافظ يميل إلى عدم التصادم مع الشركات الأجنبية والغرب عمومًا. لكن هذا الوضع تغيّر تمامًا بعد انقلاب الفاتح من سبتمبر 1969، حيث اتجه النظام الجديد بقيادة معمر القذافي نحو تغيير جذري في العلاقات النفطية، معتبرًا أن "أوبك" تمثل أداة استراتيجية لتحقيق السيادة الوطنية والتحرر من الامتيازات الاستعمارية القديمة [1].

بدأت ليبيا ترفع من سقف طموحاتها داخل المنظمة، وسرعان ما تحولت من عضو ثانوي إلى فاعل رئيسي يقود **محورًا راديكاليًا**[2] داخل "أوبك" إلى جانب الجزائر والعراق وإيران. وكان لخطاب ألقاه **عبد السلام جلود**، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، خلال مؤتمر فيينا 1970[3] صدى واسع، حيث قال: *"لن نقبل أن تبقى بلادنا سوقًا خامًا لشركات النفط، نريد حقّنا الكامل في الإدارة والتسعير والتسويق، وهذه المنظمة يجب أن تتحول إلى سيف في يد الشعوب لا مجرد هيئة تنسيقية."* [4]

---

[1] عبد الله شرف الدين، *ليبيا وسياسة النفط في ظل التحولات العالمية*، ط 1 ،دار الفكر، بيروت، 1990، ص 42.

[2] المحور الراديكالي :هو تحالف داخل "أوبك" في السبعينيات، ضم ليبيا والجزائر والعراق، واتسم بمواقف متشددة تجاه الشركات الغربية، داعيًا لتأميم النفط ورفع الأسعار واستخدامه كورقة سيادية. يوسف الصادق، *الصراع داخل أوبك: الأجنحة السياسية والاقتصادية*، ط 1 ،دار قرطبة للنشر، تونس، 1991، ص 67.

[3] مؤتمر فيينا 1970 :عقدته منظمة "أوبك" في مارس 1970، وكان محطة مفصلية في التنسيق بين الدول الأعضاء، حيث طالبت فيه بزيادة أسعار النفط وتعديل شروط الامتيازات النفطية، كما شهد بداية تشكّل موقف موحد رافض لهيمنة الشركات الكبرى، ومهّد لمفاوضات طهران 1971. محمد حسن أحمد، *النفط والأمن القومي العربي*، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 142.

[4] عبد السلام جلود، *خطب ومواقف حول النفط والتحرر الاقتصادي*، ط 1، منشورات مجلس قيادة الثورة، طرابلس، 1974، ص 65.

كما عُرفت ليبيا بمواقفها الصارمة بشأن سياسات التسعير، واعتبرت أن التسعير ليس فقط مسألة اقتصادية، بل سياسية سيادية، حيث رفضت الالتزام بالأسعار التي كانت تفرضها الشركات الكبرى، والتي كثيرًا ما كانت تقلّ عن القيمة الفعلية في السوق العالمي. وفي هذا السياق، دعمت بقوة اتفاق طهران 1971[1]، الذي مثّل أول نجاح جماعي لدول "أوبك" في فرض أسعار أعلى وتعزيز نسبة العوائد[2].

لكن ليبيا لم تكتفِ بذلك، بل اعتبرت الأسعار الجديدة لا تزال غير عادلة، فقامت في عام 1973 بإجراء منفرد برفع أسعار خامها بمعدل 40%، دون انتظار موقف مشترك من المنظمة، ما أثار خلافًا داخليًا، خاصة مع السعودية التي كانت تفضل التفاوض التدريجي والتنسيق المشترك. وقد دافع القذافي عن هذا القرار قائلًا:

"إذا كانت دول الخليج تخشى من غضب أمريكا، فنحن في ليبيا لا نخاف أحدًا، نحن نبيع نفطنا بكرامة أو لا نبيعه إطلاقًا"[3].

لاجل التنسيق الإقليمي سعت ليبيا إلى إنشاء جبهة تفاوض إقليمي تضم الدول الراديكالية داخل "أوبك"، هدفها توحيد المواقف أمام شركات النفط الكبرى، وممارسة ضغوط مشتركة لفرض شروط جديدة تتعلق بالتسعير، والإنتاج، ونسب الأرباح. وتم عقد عدة اجتماعات مغلقة في الجزائر وطرابلس بين عامي 1972 و1975 نتج

[1] اتفاق طهران 1971 :اتفاق بين "أوبك" وشركات النفط الغربية رفع حصة الدول المنتجة إلى 55% من الأرباح، ومهّد لاستعادة السيطرة على الثروات النفطية، بضغط من دول مثل ليبيا والجزائر. علي محمود علي، منظمة أوبك ودورها في إعادة التوازن الدولي، أطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 1986، ص 113.

[2] المرجع نفسه.

[3] معمر القذافي، *النفط والسيادة في خطب القائد*، ط 1، دار الشعب، طرابلس، 1975، ص 97.

عنها تشكيل ما يشبه "اللوبي النفطي الثوري"، بزعامة ليبيا، دعم استخدام النفط كسلاح سياسي في القضايا القومية، وأهمها القضية الفلسطينية[1].

خلال حرب أكتوبر 1973، اظهرت ليبيا دورًا محوريًا في الدفع بقرار وقف تصـــدير النفط إلى الدول الداعمة لإســرائيل، خصــوصًــا الولايات المتحدة وهولندا. ورغم تحفظ بعض الدول الخليجية، اســتطاعت ليبيا أن تدفع بـــ"أوبك" إلى اتخاذ قرارات استثنائية، مما جعل النفط ولأول مرة أداة ضغط سياسية مؤثرة على الغرب. وقد اعتُبر هذا الموقف تتويجًا للخط الثوري الذي كانت ليبيا تقوده داخل المنظمة.

وقد نقلت وكالة الأنباء الليبية عن جلود قوله:

"حين تستخدم الدول الكبرى الغذاء ضدنا، سنستخدم النفط لنعيد التوازن إلى هذا العالم" [2].

وفي النصــف الثاني من الســبعينيات، بدأت ليبيا تطالب بإصــلاح هيكل "أوبك"، مقترحة أن تتحول المنظمة إلى "كونفدرالية اقتصادية" تضم لجانًا دائمة لإدارة الإنتاج، وتوفير الدعم الفني والتقني للدول الأعضاء. كما دعت إلى إنشــاء صــندوق دائم للاســتثمار داخل دول "العالم الثالث"، وهو ما تحقق جزئيًا ســنة 1976 بإنشــاء **صــندوق أوبك للتنمية الدولية**.

وعلى رغم من النجاحات الليبية، لم تخلُ المنظمة من الانقســـامات. فقد كانت دول مثل الســـعودية والكويت والإمارات تميل إلى التهدئة، بينما قادت ليبيا ومعها الجزائر وإيران والعراق تيارًا متشـــددًا. وقد ظهرت الخلافات في

[1] عادل الهنشيري، "*التحالفات النفطية في المنطقة العربية: دراسة مقارنة*"، المجلة العربية للنفط، العدد 12، 1983، ص 22.

[2] وكالة الجماهيرية للأنباء، أرشيف 1973، تصريح بتاريخ 25 أكتوبر 1973.

مؤتمر "أوبك" عام 1977، عندما انسحبت الوفود الليبية والعراقية اعتراضًا على قرارات تقضي بتخفيض الأسعار، وهو ما اعتبرته ليبيا خضوعًا لإملاءات الغرب[1].

خامسا: سياسات التسعير والإنتاج

منذ استلام مجلس قيادة الثورة زمام الحكم بعد انقلاب الفاتح من سبتمبر 1969، أصبحت سياسات التسعير والإنتاج النفطي في ليبيا جزءًا من الاستراتيجية السيادية للدولة الجديدة. لم تكن هذه السياسات مجرد أدوات تنظيمية، بل عُدَّت وسائل لتحقيق التحرر الاقتصادي وبناء القرار الوطني المستقل.

في البداية، اعتمدت الحكومة الليبية نهجًا تفاوضيًا حادًا مع الشركات الأجنبية العاملة في البلاد. فمع نهاية عام 1969، طالبت الدولة برفع السعر الرسمي للبرميل، معتبرةً أن النفط الليبي يتمتع بميزات نسبية (قرب الأسواق الأوروبية، انخفاض الكبريت، جودة عالية)، مما يؤهله لسعر أعلى من ذلك الممنوح من الشركات الاحتكارية[2]. ولأول مرة، بدأت ليبيا تفرض رقابتها على جدول الأسعار، ورفضت تسعيرة "مجلس النفط"، وهي الهيئة التي كانت تمثل مصالح الشركات الغربية في لندن.

وفي بداية عام 1970، أصدرت ليبيا قرارًا يربط تسعير النفط بإشراف حكومي مباشر، مما شكل سابقة في المنطقة. وقد مثل هذا القرار تحولا جذريا في العلاقة بين الدولة والشركات، حيث لم تعد ليبيا تقبل بدور المتلقي أو

[1] مصطفى الطرابلسي، "*صراع الاتجاهات داخل أوبك*" ، مجلة الشؤون الدولية، العدد 9، 1984، ص 48.

[2] عبد السلام الزاوي، السياسة النفطية الليبية وتحرير الثروة،، ط 1 وزارة النفط، طرابلس، 1976، ص 42.

المتفاوض الهامشي، بل أعلنت عبر وزير النفط آنذاك عبد السلام الزاوي أن " لن يكون النفط أداة لتمويل شركات الغرب، بل وسيلة لبناء الإنسان الليبي "[1].

في هذا الإطار، تم تثبيت مبدأ "الزيادة التلقائية في الأسعار"، بحيث تُعدل سنويًا وفق معدل التضخم في الأسواق الغربية. كما سعت ليبيا إلى ضمان حصولها على حصة لا تقل عن 55% من صافي الأرباح، وهو ما تحقق فعليًا بعد مفاوضات مكثفة عام 1971 (قبل أن يُدمج هذا المبدأ لاحقًا في اتفاق طهران)، إلا أن الجانب الليبي أصر على تثبيته محليًا منذ 1970[2].

أما على صعيد الإنتاج، فقد اتبعت الدولة سياسة إنتاج مخفضة وموجهة. بمعنى أن كميات الإنتاج أصبحت تُحدد بناء على الحاجات الداخلية أولًا، ثم التوازنات السوقية وليس فقط متطلبات الشركات. وبين عامي 1971 و1975، تم تقليص إنتاج بعض الحقول الكبرى – مثل السرير والزويتينة – للضغط على الأسعار الدولية دون الخروج من السوق.

في عام 1972، تم فرض مشاركة المؤسسة الوطنية للنفط في تحديد كميات الإنتاج شهريًا، وتم إلغاء الامتيازات التي تتيح للشركات تحديد الإنتاج من جانب واحد. وقد لعب المهندس عيسى بوذراع دورًا رئيسيًا في إنشاء إدارة تخطيط الإنتاج، وربطها بمركز بيانات مركزي يتابع السوق العالمي[3].

ورغم معارضة بعض الشركات، فإن الضغط المتواصل والتهديد بالتأميم نجح في إجبارها على الامتثال، خاصة بعد

[1] أحمد فهيم، النفط والسيادة في شمال إفريقيا، ط 1، دار الطليعة، بيروت، 1980، ص 122.

[2] المرجع نفسه

[3] المؤسسة الوطنية للنفط، أرشيف إدارة الإنتاج 1970–1985، الإدارة العامة للتوثيق، طرابلس، ص 57.

إعلان ليبيا صراحة أنها لن تحدد أي عقد لا يراعي التسعير السيادي ولا يمنحها الحق في التحكم بكميات الإنتاج والتصدير[1].

وفي خطاب ألقاه العقيد القذافي في بنغازي عام 1974، قال:

"البرميل الذي يُباع اليوم بدولار يُمكن أن يُباع غدًا بخمسة إذا نحن قررنا خفض الإنتاج. هذه هي السلطة الحقيقية... النفط يجب أن يخدم الثورة لا الاستعمار الجديد"[2].

من عام 1975 إلى 1980، عرفت السياسة النفطية الليبية تقييدًا أكبر لوتيرة الإنتاج، وذلك ضمن رؤية تقول إن تقليل المعروض يؤدي إلى زيادة العائد المالي دون استنزاف المخزون. ولذلك، خفضت ليبيا إنتاجها تدريجيًا من 3.3 مليون برميل يوميًا في 1970 إلى حوالي 1.8 مليون برميل بحلول 1980، دون أن تتضرر إيراداتها بشكل كبير.

ومن 1980 فصاعدًا، وبفعل تصاعد التوترات مع الغرب، أصبحت الدولة تعتمد أكثر على "نموذج الإنتاج وفق الحاجة الوطنية"، حيث لم يُربط الإنتاج بعقود طويلة الأمد، بل فضلّت المؤسسة الوطنية للنفط توقيع عقود قصيرة ومتغيرة، مما حافظ على مرونة في التسعير[3].

---

[1] جمال عبد الناصر، *المرجع السابق*،ص 120

[2] معمر القذافي، خطب العقيد القذافي... المرجع السابق، ص*103*

[3] محمد عبد العزيز، *اقتصاديات النفط في الدول النامية*، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1982، ص 91.

سادسا: تأثير القرارات الليبية على سوق النفط العالمي

لقد أبرزت ليبيا دورًا محوريًا في إعادة صياغة معادلة السوق النفطية العالمية خلال السبعينيات، مستندة إلى إرادة سياسية صلبة تمثلت في قرارات ثورية استندت إلى مبدأ السيادة الاقتصادية. فبعد أن رسّخت الدولة الليبية سلطتها على شركات الامتياز الأجنبية من خلال التأميم والمفاوضات الصلبة، انتقل أثر هذه السياسات إلى المحيط الخارجي، حيث بدأت ملامح نظام نفطي عالمي جديد في التشكل، تكون فيه الكلمة للدول المنتجة لا للشركات المستغِلة. وقد اعتبرت وكالة الطاقة الدولية أن "ليبيا كانت من أوائل الدول التي كسرت الحاجز النفسي والاقتصادي المفروض من قِبل الشركات الكبرى، محدثة صدمة في سلسلة التوريد النفطي العالمي"[1].

من أبرز اللحظات التي أعادت رسم خريطة السوق، القرار الليبي برفع الأسعار المرجعية للنفط الليبي في أواخر 1970 بشكل أحادي، حيث قررت طرابلس تحديد سعر البرميل الليبي بـ 1.35 دولار، مخالفًا السعر المعياري المعتمد عالميًا حينها. وقد تبع هذا القرار، في يناير 1971، اتفاق "طهران" الذي فرض على الشركات الغربية القبول بأسعار أعلى، وساهم مباشرة في مضاعفة إيرادات الدول المنتجة للنفط. وكان المفاوض الليبي عبد السلام جلود في تلك الفترة من أبرز الداعمين لهذا التصعيد، وقد قال في أحد الاجتماعات مع ممثلي الشركات: "لن نقبل بعد اليوم أن نكون متسولين على أبواب شركاتكم، نحن الآن سادة مواردنا"[2].

كما شهدت تلك المرحلة تنامي النفوذ السياسي للدول المنتجة داخل منظمة أوبك، وقد كان لليبيا، إلى جانب الجزائر والعراق، دور أساسي في الدفع نحو مواقف أكثر راديكالية داخل المنظمة. ففي مؤتمر فيينا عام 1972،

[1] التقرير السنوي لوكالة الطاقة الدولية، التحولات في سوق النفط العالمي 1970-1975، باريس، 1976، ص 88.

[2] عبد الرحمن شلقم، من باب العزيزية إلى مجلس الأمن، ط 1، دار الفرجاني، طرابلس، 2012، ص 102.

طالبت ليبيا بأن تتحول "أوبك" من مجرد منظمة فنية لتحديد الأسعار إلى جبهة سياسية تحمي مصالح الدول المنتجة[1]. وقد دعمت هذه المواقف شخصيات بارزة مثل المهندس عيسى بوذراع، الذي تولى رئاسة المؤسسة الوطنية للنفط، وكان من أشد المدافعين عن فرض رقابة إنتاجية حكومية صارمة، حيث صرّح سنة 1973: "لن نسمح بتكرار عهد الامتيازات، الرقابة على الإنتاج والتسويق أصبحت جزءًا من السيادة الوطنية"[2].

التداعيات الدولية كانت هائلة، خصوصًا على الاقتصاديات الغربية التي كانت تعتمد بشكل مفرط على نفط الشرق الأوسط. ففي أعقاب سياسات ليبيا وأوبك المتشددة، وخصوصًا بعد حرب أكتوبر 1973، ارتفع سعر برميل النفط إلى أربعة أضعاف، ما أدى إلى ما عُرف لاحقًا بـــ"الصدمة النفطية الأولى". وقد وصفها الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بأنها "أخطر تهديد للاقتصاد الأمريكي منذ الكساد الكبير"[3]. هذا التطور دفع الدول الصناعية إلى مراجعة سياساتها الطاقوية، وبدأت خطط التنويع وتقليل الاعتماد على النفط العربي، بينما بدأت حملات إعلامية ضخمة لتشويه صورة الأنظمة الثورية في ليبيا والعراق والجزائر.

أما على مستوى الجنوب العالمي، فقد كانت التجربة الليبية مصدر إلهام للعديد من الدول النامية، لا سيما في إفريقيا وأمريكا اللاتينية. فقد اعتبرت فنزويلا ونيجيريا وإندونيسيا أن السياسات الليبية نموذجًا للتحرر الاقتصادي، وساهمت طرابلس في دعم فكرة "النظام الاقتصادي العالمي الجديد" التي طرحت في الجمعية العامة للأمم المتحدة

[1] أحمد فهيم،المرجع السابق،ص 89

[2] مقابلة مع عيسى بوذراع، أرشيف المؤسسة الوطنية للنفط، طرابلس، 1973.

[3] Richard Nixon, *The Memoirs of Richard Nixon*, Grosset & Dunlap, New York, 1978, p. 568.

سنة 1974. وقد صرح وزير الخارجية الليبي آنذاك عمر المحيشي قائلاً: "ليبيا لن تتحرر حقًا إلا عندما يتحرر العالم الثالث من التبعية النفطية والاستغلال الغربي"[1].

هذه التحولات مجتمعة، وإن كانت لصالح الدول المنتجة على المدى القصير، فقد أثارت ردود فعل عنيفة من طرف الشركات الكبرى والدول الصناعية، وبدأت بوادر صراعات جيوسياسية[2] للسيطرة على منابع الطاقة. وهكذا، ساهمت قرارات ليبيا في إعادة رسم معالم سوق النفط العالمي ليس فقط من الناحية الاقتصادية، بل من ناحية التوازنات السياسية الدولية أيضًا.

سابعا: التحديات والعقوبات الدولية

مع بداية الثمانينيات، بدأت ليبيا تجد نفسها في مواجهة تدريجية مع القوى الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة تمسكها بسياساتها النفطية المستقلة ونهجها السياسي الراديكالي في المنطقة. لقد أدى هذا المسار إلى فرض قيود اقتصادية صارمة بدأت بأشكال غير مباشرة، كتقييد التمويل والتوريد التقني، وانتهت بحصار شامل مس النفط تحديدًا باعتباره العمود الفقري للاقتصاد الوطني الليبي.

[1] عمر المحيشي، كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، نوفمبر 1974، ضمن :*وثائق السياسة الخارجية الليبية*، المجلد الثاني، وزارة الخارجية، طرابلس، 1975، ص 223.

[2] الصراعات الجيوسياسية:هو مصطلح يُستخدم للإشارة إلى النزاعات التي تنشأ بين الدول أو الكتل السياسية الكبرى نتيجة لمصالح استراتيجية مرتبطة بالموقع الجغرافي، الموارد الطبيعية، الممرات البحرية، أو النفوذ الإقليمي والدولي. وغالبًا ما تكون هذه الصراعات غير عسكرية مباشرة، لكنها تتجلى في أشكال مثل الضغوط الاقتصادية، التحالفات، الحروب بالوكالة، أو التدخلات السياسية والإعلامية. علي الدين هلال، *مقدمة في علم الجيوبوليتيك: الجغرافيا السياسية والتحولات الدولية*، ط 1، دار الشروق، القاهرة، 2013، ص 85.

في يناير 1982، أعلنت إدارة الرئيس الأمريكي "رونالد ريغان"[1] قرارًا بحظر استيراد النفط الليبي إلى السوق الأمريكية، تبعه قرار آخر في مارس من نفس العام بمنع الشركات الأمريكية من بيع المعدات وقطع الغيار إلى قطاع النفط الليبي. ولم يكن تأثير هذه العقوبات مجرد تقييد اقتصادي، بل مثل ضربة استراتيجية مؤلمة، إذ كانت غالبية المنشآت تعتمد على معدات أمريكية أو بريطانية في التشغيل والصيانة، الأمر الذي عطّل أعمال الاستكشاف والصيانة الدورية في عدة حقول، خاصة في حوض سرت[2].

أدى تقييد التبادل التكنولوجي إلى شلل تدريجي في قطاع الإنتاج، وانخفض مستوى الضخ اليومي من حوالي 1.8 مليون برميل يوميًا في 1980 إلى قرابة 1.2 مليون برميل بحلول 1986، وفق ما جاء في تقرير سري للمؤسسة الوطنية للنفط سنة 1986 [3]. كما تم تجميد أرصدة ليبيا في البنوك الأمريكية، ما حال دون استيراد بعض المواد الحساسة المتعلقة بالصناعة النفطية.

كان أحد أبرز التحديات الناتجة عن هذه العقوبات هو تهديد أمن الصادرات النفطية الليبية، سواء من حيث التسويق أو النقل. فمع تراجع التعامل الأوروبي والأمريكي مع النفط الليبي، اضطرت الدولة إلى إعادة توجيه جزء من صادراتها إلى دول أوروبا الشرقية ودول آسيا مثل الهند وكوريا الشمالية، وهو ما خفض من العائدات نتيجة

[1] رونالد ريغان هو الرئيس الأربعون للولايات المتحدة (1981–1989)، عُرف بسياساته المتشددة تجاه ليبيا، وفرض عليها عقوبات قاسية بسبب اتهامها بدعم الإرهاب. بلغت الأزمة ذروتها عام 1986 عندما أمر ريغان بشن غارات جوية على طرابلس وبنغازي، فيما عُرف بعملية "إلدورادو كانيون"، ردًا على تفجير ملهى في برلين الغربية. محمد جابر الأنصاري، *العرب والسياسة: أين الخلل؟*، ط 1،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 201.

[2] مصطفى عبد الجليل، مرجع سابق، ص 120

[3] عبد السلام الزغيبي، مصدر سابق، ص 73

اضطرار ليبيا إلى تقديم خصومات كبيرة. وقد أشار تقرير صادر عن وزارة التخطيط الليبية سنة 1985 إلى أن ليبيا فقدت قرابة مليارَي دولار سنويًا بسبب اضطرارها للبيع بأسعار تفضيلية [1].

ردّ النظام الليبي على هذه العقوبات عبر مجموعة من السياسات الدفاعية، من بينها إطلاق برنامج محلي لتدريب الكوادر الهندسية داخل البلاد، وإرسال بعثات أكاديمية إلى الاتحاد السوفييتي ودول الكتلة الشرقية. كما تم تأسيس مراكز صيانة في الزاوية والبريقة لتقليل الاعتماد على الشركات الغربية. إلا أن هذه الإجراءات لم تكن كافية لتعويض النقص الحاد في التكنولوجيا والخبرة النوعية، كما صرح المهندس "أحمد صوان" – أحد مديري العمليات في المؤسسة الوطنية للنفط – في مقابلة داخلية عام 1985 قائلاً: "نعاني من فجوة كبيرة بين الطموح والإمكانات، والعقوبات قد تعزلنا لعقد من الزمن إن لم نستطع كسرها سياسيًا أو تقنيًا"[2].

التوتر بلغ ذروته في أبريل 1986 بعد حادثة تفجير ملهى "لابيل" في برلين الغربية، والتي اتُّهمت ليبيا بالضلوع فيها، الأمر الذي مهّد الطريق لقصف أمريكي مباشر استهدف العاصمة طرابلس ومدينة بنغازي. العملية التي سُمّيت بـ"إلدورادو كانيون" كانت تهدف – وفق بيانات البنتاغون – إلى شلّ مراكز القرار والمواقع العسكرية. غير أنها شملت أيضًا مناطق قريبة من منشآت نفطية، ما أرسل رسالة قوية مفادها أن النفط بات هدفًا مباشرًا في الصراع السياسي. وقد أعلن الرئيس "ريغان" في خطابه يوم 15 أبريل: "على القذافي أن يعرف أن دعمه للإرهاب سيُكلفه غاليًا في أمنه وموارده"[3].

[1] عبد الله التومي، المؤسسة الوطنية للنفط وتحديات التنمية، أطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة سبها، سبها، 2006، ص 73.

[2] خطاب عبد السلام جلود، المؤتمر الاقتصادي العربي، بغداد، 1985، صحيفة الفجر الجديد، عدد 2232، 1985/5/18، ص 4.

[3] مصطفى بن عامر، *أوراق نفطية: شهادات من داخل المؤسسة الوطنية للنفط*، ط 1، مركز الدراسات الليبية، بنغازي، 2005، ص 66.

في مواجهة هذا التصعيد، سعت ليبيا إلى إعادة ترتيب تحالفاتها النفطية ضمن "أوبك"، محاولة كسب دعم دول مثل الجزائر، العراق، وفنزويلا، لإصدار بيانات تضامن أو مساعدات تقنية. لكن التوازنات السياسية داخل المنظمة حدّت من فعالية هذه الجهود، خاصة مع دخول بعض الدول في تحالفات اقتصادية مع الغرب[1].

من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، كان لنتائج العقوبات أثرٌ مباشر على معيشة المواطن الليبي، حيث تراجعت مشاريع التنمية، وتباطأت خطط تطوير البنية التحتية، وانخفض تمويل التعليم والتدريب المهني المرتبط بالصناعة النفطية. وقد أشار تقرير صادر عن اللجنة الشعبية العامة للتخطيط عام 1986 إلى أن "القيود المفروضة على النفط شلّت قدرة الدولة على تنمية الإنسان، وهددت المكاسب الاقتصادية التي تحققت منذ 1970" [2].

في سياق التصعيد المتواصل بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية مطلع الثمانينيات، كانت العقوبات الأمريكية على القطاع النفطي الليبي تمثّل إحدى أخطر التحديات الاقتصادية التي واجهت الدولة الليبية خلال تلك المرحلة. فبعد تأميم أصول الشركات الأمريكية والبريطانية في أوائل السبعينيات، وتبنّي ليبيا لسياسات نفطية قائمة على الاستقلال الكامل، أصبحت البلاد هدفًا مباشرًا للضغوط الأمريكية، خصوصًا بعد تصنيفها كـ"دولة راعية للإرهاب" في بداية عام 1981.

ثامناً: العقوبات الأمريكية على القطاع النفطي

في مطلع ثمانينيات القرن العشرين، دخلت العلاقات الليبية–الأمريكية مرحلة تصعيد حاد، تزامن مع تصاعد الخطاب الراديكالي لليبيا إقليميًا ودوليًا. نتيجة لذلك، صنّفت الولايات المتحدة ليبيا ضمن "الدول الراعية

[1] اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، *التقرير العام حول تداعيات الحصار والعقوبات على الاقتصاد الوطني*، طرابلس، 1987، ص 21.

[2] فرج المبروك، *"السياسات الاقتصادية الليبية في مواجهة العقوبات الغربية"*، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 9، جامعة بنغازي، 1990، ص 39.

للإرهاب"، وبدأت سلسلة من العقوبات الاقتصادية التي كانت أبرزها موجهة نحو شريان الدولة الاقتصادي: القطاع النفطي. وقد شكّلت هذه العقوبات ضربة قاسية للاقتصاد الليبي، خصوصًا في ظل اعتماده المفرط على عائدات النفط كمصدر شبه وحيد للعملة الصعبة[1].

في عام 1981، كانت بداية أولى الإجراءات الأمريكية، حيث أعلنت إدارة الرئيس **رونالد ريغان** تعليق استيراد النفط الليبي إلى الأسواق الأمريكية، وسحب موظفي الشركات الأمريكية، ومنها شركة *أوكسيدنتال*، من الحقول الليبية[2]. تبع ذلك في يناير 1986 فرض **حظر شامل** على جميع المعاملات التجارية بين الشركات الأمريكية وليبيا، شمل النفط ومشتقاته، وقطع الغيار، والخدمات الفنية والتقنية. وقد برّر ريغان هذه الخطوة بقوله في خطابه الشهير: "لقد أصبح من الواضح أن ليبيا تموّل الإرهاب الدولي، وسنتّخذ إجراءات تحرمها من مصادر تمويلها الرئيسية."[3]

كان لهذه العقوبات أثر مباشر على إنتاج النفط الليبي، حيث انسحبت شركات أمريكية كبرى كانت تدير وتشارك في تشغيل عدة حقول استراتيجية مثل حقل السرير والواحة. وبحسب تقرير المؤسسة الوطنية للنفط لسنة 1987، انخفضت قدرة الإنتاج اليومية بنسبة تقارب 20% نتيجة فقدان الدعم التقني وقطع الغيار الأمريكية. كما تعطّلت

[1] علي محمود علي ،المصدر السابق، ص 185

[2] Ronald Reagan, *Public Papers of the Presidents of the United States: 1986*, Office of the Federal Register, Washington D.C., Vol. I, p. 127.

[3] أحمد منصور، *السياسة الأمريكية تجاه ليبيا 1969-1988*، ط 1،دار الشروق، القاهرة، 1991، ص 88.

بعض المصافي لعدم توافر الصيانة، واضطرت ليبيا إلى الاستعانة بمهندسين من الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية[1].

في المقابل، أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط – بقيادة المهندس **عيسى بوذراع** –حالة الطوارئ الفنية، ووضعت خطة بديلة تعتمد على "التأميم الفني" من خلال تدريب الكفاءات الليبية، وتوقيع عقود تعاون تقني مع شركات غير أمريكية مثل "تكنومونت" الإيطالية و"شتات أويل" النرويجية. وقد عبّر بوذراع عن هذا التوجه في إحدى تصريحاته قائلاً: "إذا كانت واشنطن تظن أنها تستطيع خنقنا نفطيًا، فهي لم تفهم بعد معنى السيادة الوطنية[2]"

غير أن التأثيرات المالية كانت قاسية. فقد أُجبرت ليبيا على بيع نفطها في أسواق أقل استقرارًا كالصين ورومانيا بأسعار تفضيلية، لتأمين تدفق العملة الصعبة. ووفق بيانات اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، خسر الاقتصاد الليبي حوالي 4 مليارات دولار في سنتين فقط بسبب الحظر[3]. كما تأثر الاستثمار في القطاع، حيث جُمّدت مشاريع توسعة الحقول، وأُجلت عمليات استكشاف جديدة كانت مقررة في حوض غدامس وحقل الحمادة.

على المستوى السياسي، استثمرت القيادة الليبية هذا الحصار لتعزيز خطابها التحرري. ففي خطاب ألقاه العقيد **معمر القذافي** في سبها سنة 1986، قال: "إذا أرادت أمريكا أن تحاصرنا بالنفط، سنحاصرها بالعقيدة. النفط لا

[1] المؤسسة الوطنية للنفط، *تقرير الأداء الفني والمالي لسنة 1987*، طرابلس، ص 42.

[2] المؤسسة الوطنية للنفط، المصدر السابق، ص 50

[3] اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، *انعكاسات الحصار الأمريكي على الاقتصاد الوطني*، طرابلس، 1988، ص 17.

يُستعمل للركوع، بل للكرامة"[1]. وقد لاقى هذا الموقف دعمًا من بعض دول العالم الثالث وحركات التحرر، لكنه لم يمنع من العزلة السياسية المتزايدة التي واجهتها ليبيا في المحافل الدولية.

كما فشـلت محاولات طرابلس في حشـد الدعم داخل منظمة "أوبك" ضـد هذه العقوبات، بسـبب حياد بعض الدول الأعضـاء، وتردّدها في مواجهة واشـنطن علنًا. وقد سـجّلت محاضـر اجتماع مؤتمر "أوبك" في جنيف عام 1986 رفضًـا ضـمنيًا لمقترح ليبي يدعو إلى تبنّي قرار جماعي يندّد بالعقوبات الأمريكية، وهو ما اعتبرته المؤسـسـة الوطنية للنفط "خذلانًا من الأقرباء[2]".

بذلك، مثّلت العقوبات الأمريكية اختبارًا قاسيًا لاستقلالية القطاع النفطي الليبي، لكنها ساهمت في دفع البلاد نحو بناء قاعدة فنية ذاتية، وإن بشكل محدود، وأظهرت هشاشة الاعتماد الكلي على الشركات الغربية في قطاع حيوي كالبترول.

تميزت السياسة النفطية الليبية خلال الفترة محل الدراسة باتجاه راديكالي يسعى إلى تحقيق السيادة الوطنية والتحرر من الهيمنة الأجنبية، وذلك عبر التأميم الكامل ومواجهة التحديات الدولية بثقة وأيديولوجيا اشـتراكية .وقد أثرت هذه السياسات بشكل كبير على مكانة ليبيا داخل منظمة أوبك، وأسهمت في خلق واقع اقتصادي وسياسي جديد، رغم ما رافقها من عقوبات وتوترات دولية.

[1] معمر القذافي، *مختارات من خطب القائد*، ط 1، دار الجماهيرية، طرابلس، 1987، ص 122.

[2] منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"، *محاضر مؤتمر جنيف 1986* ، فيينا، ص 30.

الفصل الثالث:

انعكاسات السياسة النفطية على الاقتصاد الليبي

- أولاً: التنمية الاقتصادية واستغلال العوائد النفطية
- ثانيًا: الإنفاق على البنية التحتية والمشروعات الكبرى
- ثالثا: آثار الاعتماد المفرط على النفط
- رابعًا: التحديات الاقتصادية والتراجع في منتصف الثمانينيات
- خامسًا: انخفاض أسعار النفط وتأثيره على الاقتصاد الليبي

أولاً: التنمية الاقتصادية واستغلال العوائد النفطية

مع بداية السبعينيات، دخلت ليبيا مرحلة جديدة من التحول الاقتصادي عقب تبنّي سياسة تأميم الثروات النفطية وتعزيز السيطرة الوطنية على الموارد الطبيعية. فقد شكّلت عائدات النفط المصدر الرئيسي للتمويل الحكومي، ووفّرت للدولة إمكانيات مالية كبيرة ساعدتها على الشروع في تنفيذ خطط تنموية طموحة تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي من اقتصاد ريعي تقليدي إلى اقتصاد إنتاجي شامل[1].

في هذا السياق، أطلقت الدولة في عام 1973 أول خطة خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية[2]، وهي الخطة التي ارتكزت بالدرجة الأولى على تمويل المشاريع الكبرى من عائدات صادرات النفط. وقد بلغ إجمالي الإنفاق التنموي في هذه الخطة حوالي 6.3 مليار دينار ليبي، وُجّه الجزء الأكبر منها إلى قطاعات البنية التحتية، والإسكان، والتعليم، والصحة، بحسب ما ورد في تقارير اللجنة الشعبية العامة للتخطيط[3].

أحد أبرز أهداف التنمية في تلك الفترة كان تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة النفطية لصالح الفئات

[1] عبد الله الصيد، *الاقتصاد الليبي في ظل التخطيط المركزي 1970–1985*، ط 1، دار الفاتح، طرابلس، 1989، ص 92.

[2] الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا هي برنامج حكومي وُضع لتوجيه الإنفاق العام نحو مشاريع استراتيجية خلال فترة خمس سنوات، مستندًا إلى عوائد النفط. بدأت أولى هذه الخطط عام 1973، وركّزت على تطوير البنية التحتية، والتعليم، والزراعة. هدفت إلى تنويع الاقتصاد وتحقيق التوزيع العادل للثروة، إلا أن تنفيذها واجه تحديات مثل ضعف الإدارة وتقلب أسعار النفط. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، *الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973–1978*، ط 1، دار الشعب، طرابلس، 1978، ص 6.

[3] المصدر السابق.

الضعيفة والمناطق المحرومة[1]، وخاصة في الجنوب الليبي. وقد صرّح العقيد معمر القذافي في خطابه بمدينة سبها عام 1974 قائلاً:

"إن الثورة لن تنجح ما لم يشعر البدوي في الصحراء أن النفط ملكه كما هو ملك ساكن العاصمة، فالنفط ليس ثروة لفئة بل لكل الليبيين."[2]

كما شهدت فترة السبعينيات والثمانينيات إنشاء عدد كبير من المؤسسات الإنتاجية والمصانع الممولة بالكامل من عائدات النفط، منها مصانع الحديد والصلب بمصراتة، ومجمعات الصناعات الكيماوية في رأس لانوف، وهو ما اعتبر محاولة لإرساء قاعدة صناعية وطنية. إلا أن هذه المحاولات، رغم طموحها، اصطدمت في كثير من الأحيان بضعف الكوادر الوطنية، والاعتماد الكبير على الأيدي العاملة الأجنبية، وهو ما قلل من فعاليتها التنموية[3].

وفي المجال الزراعي، سعت الدولة إلى استغلال الإيرادات النفطية في إقامة مشاريع استصلاح الأراضي، وبناء السدود، وشبكات الري في مناطق الجبل الأخضر والسهل الساحلي[4]، بهدف تقليل الاعتماد على الواردات

[1] الفئات الضعيفة والمناطق المحرومة في ليبيا تشمل سكان المناطق الريفية والجنوبية والبدو الذين عانوا من نقص الخدمات الأساسية قبل الطفرة النفطية. بعد 1969، ركزت الدولة على إيصال التنمية لهذه الشرائح من خلال مشاريع إسكان وبنية تحتية. اعتُبر ذلك جزءًا من سياسة إعادة توزيع الثروة. وقد استُخدم هذا التوجه في الخطاب السياسي كدليل على عدالة الثورة. إدريس الكيلاني، *التنمية في ليبيا: مقاربة اقتصادية اجتماعية*، ط 1، دار الفرجاني، طرابلس، 1991، ص 52.

[2] معمر القذافي،المصدر السابق،ص 113

[3] السنوسي التومي، "أثر النفط على السياسات التنموية في ليبيا"، *مجلة دراسات اقتصادية*، جامعة بنغازي، العدد 6، 1985، ص 23.

[4] نجلاء محمد الدرسي، *التنمية المتوازنة في ليبيا ودور النفط فيها*، مذكرة تخرج، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة طرابلس، طرابلس، 1993، ص 44–50.

الغذائية. وقد خصصت الدولة قرابة 8% من الإنفاق العام الزراعي في الخطة الخمسية الثانية (1976–1980) لهذا الغرض[1]. ومع ذلك، بقيت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي منخفضة، مما أثار انتقادات داخلية[2].

على صعيد التعليم والتدريب، مولت الدولة مشاريع ضخمة لتوسيع الجامعات والمعاهد التقنية بهدف إعداد كوادر وطنية قادرة على تولي إدارة المؤسسات الاقتصادية والنفطية. وقد ارتفع عدد الطلبة الجامعيين من نحو 13 ألفًا عام 1970 إلى أكثر من 80 ألفًا في منتصف الثمانينيات، وفقًا لتقارير وزارة التعليم[3].

إلا أن هذه الاستثمارات لم تؤدِّ بالضرورة إلى بناء اقتصاد متنوع أو مستدام، إذ استمر اعتماد الدولة شبه الكامل على العوائد النفطية كمصدر تمويل رئيسي، وغياب خطط واضحة لتنويع مصادر الدخل، ما جعل الاقتصاد هشًا أمام تقلبات السوق العالمية[4].

وقد أشار تقرير اللجنة الشعبية العامة للتخطيط الصادر سنة 1984 إلى أن 76% من إجمالي الإنفاق في الخطتين الخمسيتين الأولى والثانية قد تم تخصيصه لقطاعات حيوية ذات صبغة اجتماعية، حيث بلغ الإنفاق على التعليم وحده أكثر من 1.3 مليار دينار، فيما تجاوز الإنفاق على الصحة 870 مليون دينار ليبي، وهو ما يعكس

[1] اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، *الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية*، ط 1، دار الشعب، طرابلس، 1980، ص 47

[2] أحمد علي الزروق، *أثر العوائد النفطية على التنمية الاقتصادية في ليبيا 1970–1985* ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، 1988، ص 54.

[3] وزارة التعليم، *التقرير الإحصائي السنوي للتعليم العالي 1985* ، ط 1، مطبعة التعليم، طرابلس، 1986، ص 33.

[4] فاطمة البركي، "التنمية في ليبيا بين الخطاب الثوري والتطبيق"، *مجلة الاقتصاد العربي*، العدد 12، بغداد، 1986، ص 67.

توجه الدولة نحو بناء الإنســـان الليبي كأولوية تنموية مركزية. كما يُلاحظ أن هذه النفقات لم تقتصـــر على المدن الكبرى، بل شملت مدن الجنوب مثل سبها ومرزق وغات، التي استفادت من مشاريع التوسعة في المستشفيات والمعاهد الفنية.[1]

ولعل من أبرز البرامج التي استفادت من التمويل النفطي آنذاك هو "برنامج دعم توظيف الشباب"، الذي سعى إلى إدماج خريجي الجامعات والمعاهد الفنية في أجهزة الدولة والقطاع العام. وقد بلغ عدد من تم توظيفهم بين 1975 و1985 أكثر من 120 ألف مواطن، بحســب إحصــائيات وزارة العمل، مما ســاهم في خفض معدل البطالة إلى حدود 9% خلال عام 1982، قبل أن يعاود الارتفاع لاحقًا بسبب تراجع الاستثمارات النفطية[2].

ثانيًا: الإنفاق على البنية التحتية والمشروعات الكبرى

في أعقاب تبني ليبيا سياسة تأميم النفط مطلع السبعينيات، شهدت الدولة طفرة مالية غير مسبوقة بفضل ارتفاع أســعار النفط عالميًا وزيادة الســيطرة الوطنية على العوائد النفطية. وقد اعتبرت القيادة الليبية هذه المرحلة فرصــة تاريخية لإعادة تشكيل البنية المادية للدولة وتحقيق نهضة عمرانية وتنموية شاملة، ترتكز على توجيه العوائد النفطية نحو تنفيذ مشاريع ضخمة للبنية التحتية[3].

انطلقت الدولة في عام 1973 بتنفيذ أول خطة خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وُضعت تحت إشراف اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، وخصصت ما يزيد عن 45% من إجمالي نفقاتها لتطوير البنية التحتية[4]، بحسب

[1] أحمد فهيم، مصدر سابق، ص 121

[2] وزارة التخطيط، *تقرير الأداء الاقتصادي والاجتماعي 1985*، طرابلس، 1986، ص. 45.

[3] فاطمة البركي، المرجع السابق، ص 70

[4] السنوسي التومي،المرجع السابق،ص 30

تقارير تلك الفترة. وشملت الخطة مشاريع طرق، إسكان، موانئ، مطارات، ومدن صناعية، وُضعت جميعها في إطار رؤية لتحويل ليبيا من دولة ريعية إلى دولة منتجة ومتصلة ببنية عمرانية حديثة، دون الاعتماد على القروض أو التمويلات الأجنبية، وذلك انسجامًا مع التوجه السياسي المناهض للغرب الرأسمالي في تلك الفترة [1].

أحد أبرز هذه المشاريع كان مشروع النهر الصناعي العظيم، الذي بدأت دراساته في أواخر السبعينيات، وشرع في تنفيذه فعليًا سنة 1983، والذي وُصف بأنه أكبر مشروع نقل مياه جوفية في العالم. هدف المشروع إلى نقل المياه من الخزانات الجوفية في حوضي الكفرة والسريّر إلى المدن الساحلية كثيفة السكان، وقد مولته الدولة الليبية كليًا من مداخيل النفط، وبلغت تكلفته الإجمالية حتى منتصف الثمانينيات حوالي 5 مليارات دولار [2]. وكان يُنظر إليه بوصفه أحد رموز "التنمية السيادية"، التي لا تعتمد على الخارج بل تنبع من الإرادة الوطنية.

كما تم في هذه الفترة إنشاء وتوسعة عدد كبير من المطارات والموانئ التجارية، مثل توسعة مطار طرابلس العالمي، ومطار بنينا في بنغازي، وإنشاء ميناء الخمس التجاري، وتحديث ميناء طبرق لتسهيل تصدير النفط والبتروكيماويات. أما قطاع النقل البري، فقد شهد طفرة ضخمة تمثلت في إنشاء شبكة من الطرق السريعة تربط بين أغلب المدن الليبية، أهمها الطريق الساحلي الذي يمتد من رأس اجدير إلى مساعد بطول يفوق 1800 كلم[3].

---

[1] عبد الله عيسى، *الاقتصاد الليبي بين النفط والتنمية*، ط 2، دار الفتح، طرابلس، 1995، ص 103.

[2] اللجنة الشعبية العامة للمواصلات، *مشاريع الطرق والنقل البري 1973–1985*، طرابلس، 1986، ص 77.

[3] وزارة التخطيط، *الخطة الخمسية الثانية* .. المرجع السابق، ص *192*

ولم يقتصر الإنفاق على قطاع النقل، بل شمل مشروعات إسكان ضخمة من خلال بناء آلاف الوحدات السكنية في طرابلس وبنغازي وسرت وسبها[1]، ومشاريع تعليمية من خلال إنشاء جامعات ومراكز تدريب، ومشاريع صحية تضمنت إنشاء مستشفيات كبرى مثل مستشفى الجلاء في بنغازي ومستشفى الثورة في طرابلس [2].

في المجال الصناعي، شُيد مجمع الحديد والصلب في مصراتة سنة 1979، بتمويل مباشر من الخزانة العامة، بهدف إرساء قاعدة إنتاجية وطنية تسهم في تنويع مصادر الدخل وتقليل التبعية الصناعية. كما تأسس المركب البتروكيماوي في رأس لانوف، الذي اعتُبر خطوة استراتيجية لتطوير سلاسل القيمة المرتبطة بالنفط الخام [3].

ومع كل هذه الإنجازات، ظهرت تحديات حالت دون تحقيق الأثر التنموي المنشود بشكل كامل، ومنها:

- الاعتماد الكبير على الشركات الأجنبية في تنفيذ المشروعات دون نقل حقيقي للخبرة، مما أدى إلى فجوة في الكفاءات الوطنية، وزاد من كلفة الصيانة والتشغيل لاحقًا [4].
- ضعف التنسيق بين المشاريع الإنتاجية والبنية التحتية، حيث أنشئت بعض الطرق والمرافق دون دراسة دقيقة لاحتياجات التنمية الزراعية أو الصناعية، مما قلل من جدواها الاقتصادية.
- غياب آليات الرقابة والمتابعة، حيث لم تكن هناك جهة محاسبة فعالة تراقب الإنفاق وتقيّم المردودية الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسب الهدر المالي في بعض المشاريع الكبرى [5].

---

[1] السنوسي التومي، مرجع سابق،ص 28

[2] وزارة الإسكان والمرافق، *دليل المشروعات المنفذة 1970–1985*، طرابلس، 1987، ص 118.

[3] مصطفى أبو فريجة، *النهر الصناعي العظيم: من الحلم إلى الواقع*، ط1، الهيئة العامة للمياه، سرت، 1990، ص 51.

[4] عبد القادر سالم، *التخطيط والبنية التحتية في ليبيا المعاصرة*، دار الحكمة، بنغازي، 2001، ص 88.

[5] محمد الزروق، *الاقتصاد الليبي والتحول الصناعي*، دار الجبل الأخضر، البيضاء، 1998، ص 134.

رغم هذه الإشـــكاليات، تبقى هذه الفترة من أغزر الفترات الاســـتثمارية في البنية التحتية في تاريخ ليبيا الحديث، وشـــهدت تحولات جذرية في شـــكل المدن، ونوعية الخدمات، ومرافق الدولة، وكان المحرك الأســـاســـي لها هو وفرة العائدات النفطية، التي وضعتها الدولة في خدمة مشروعها التنموي الطموح[1].

وبحسب تقرير الجهاز المركزي للدعم الفني، فقد بلغ إجمالي ما أنفقته الدولة على البنية التحتية خلال الفترة من 1973 إلى 1985 ما يعادل 6.9 مليار دينار ليبي، خُصـصـت منها نسـبة 42% لمشـاريع الطرق والجسـور، و27% للموانئ والمطارات، فيما وُجهت النســبة الباقية لمجالات الكهرباء والمياه والإســكان[2]. وقد أدّى ذلك إلى توسع غير مسبوق في شبكة الطرق المعبدة، حيث ارتفع طولها من حوالي 5,200 كلم في أوائل السبعينيات إلى أكثر من 16,800 كلم بنهاية 1985، شـــاملة الطرق الوطنية، والفرعية، والزراعية، وفق بيانات إدارة الطرق والجسور بوزارة المرافق[3].

ولعل من أبرز المشاريع التي استُثمر فيها جزء كبير من العوائد النفطية هو مشروع "المدن الصناعية الجديدة"، الذي بدأ تنفيذه ســـنة 1981، ويهدف إلى إقامة مدن متكاملة في مناطق مثل ســـرت، وهون، والزاوية، تضـــم مناطق سكنية، وحدات صناعية، وأسواقًا ومرافق عامة. ورغم أن بعض هذه المشاريع لم يُنجز بالكامل، إلا أن جزءًا منها وفّر أساسًا لبنية خدمية شهدت توسعًا ملحوظًا بعد منتصف الثمانينيات[4].

---

[1] عبد الكريم المبروك، *الإدارة العامة والفساد المالي في ليبيا*، مركز دراسات المجتمع، طرابلس، 2005، ص 64.

[2] الجهاز المركزي للدعم الفني، تقرير البنية التحتية الوطنية، طرابلس، 1986.

[3] نجلاء محمد الدرسي، المرجع السابق، ص 71

[4] وزارة الاقتصاد، *التقرير القطاعي للاكتفاء الذاتي والغذاء*، طرابلس، 1985، ص. 19.

جدول 2توزيع الإنفاق على البنية التحتية حسب القطاع (1973–1985)

القطاع	نسبة من إجمالي الإنفاق	المبلغ التقريبي (بالمليار د.ل)
الطرق والجسور	42%	2.90
الموانئ والمطارات	27%	1.86
الإسكان	18%	1.24
الكهرباء والمياه	13%	0.90
المجموع	100%	6.90

كما موّلت الدولة مشروعًا استراتيجيًا آخر هو مشروع "النهر الصناعي العظيم"، الذي وُضع حجر أساسه في 1984 كمبادرة لتحويل المياه الجوفية من أحواض الجنوب إلى المدن الشمالية. وقد خُصص لهذا المشروع في مراحله الأولى أكثر من 1.1 مليار دينار ليبي، شملت الدراسات، الإنشاءات، وحفر الآبار، رغم أن التنفيذ العملي تأخر بسبب نقص المعدات التقنية بفعل العقوبات الغربية لاحقًا[1]

ثالثا: آثار الاعتماد المفرط على النفط

بدأت ملامح التحول في بنية الاقتصاد الليبي تأخذ مسارًا متسارعًا نحو ما يُعرف بالنموذج الريعي، وهو النموذج الذي يعتمد على مصدر وحيد للدخل القومي – في هذه الحالة النفط – لتمويل كافة أنشطة الدولة، سواء الجارية أو الرأسمالية، دون وجود إنتاج داخلي فعلي يُسهم في خلق الثروة بشكل متنوع. وقد نشأ هذا الاعتماد نتيجة مباشرة لتراكم العوائد النفطية إثر قرارات التأميم، وارتفاع الأسعار العالمية للنفط[2]، خاصة بعد حرب أكتوبر

[1] عبد الكريم الطشاني، المصدر السابق، ص 126

[2] نجلاء محمد الدرسي،المرجع السابق، ص 55

1973، وهو ما وفر للحكومة الليبية في حينه قدرة إنفاق غير مسبوقة، لكنها في الوقت نفسه أوجدت حالة من التبعية الكاملة للريع النفطي، دون وجود إصلاحات هيكلية حقيقية في القطاعات غير النفطية.

تشير بيانات وزارة التخطيط الليبية إلى أن العائدات النفطية شكلت خلال الفترة الممتدة من 1973 إلى 1985 أكثر من 95% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة، بينما كانت مساهمة الضرائب غير النفطية أقل من 3%، ما يعكس اختلالاً واضحًا في هيكل الإيرادات[1]. وبحسب تقرير اللجنة الشعبية العامة للتخطيط لعام 1983، فإن أكثر من 80% من مجمل الإنفاق العام، بما في ذلك الإنفاق على الرواتب، الدعم، البنية التحتية، التعليم، والخدمات الصحية، كان يُغطّى مباشرة من عائدات النفط، دون وجود قاعدة اقتصادية بديلة تستطيع أن تمتص جزءًا من هذا العبء في حال تراجع السوق العالمي[2].

وكان لهذا الاعتماد آثار بنيوية عميقة طالت كل مكونات الاقتصاد الوطني. فعلى صعيد التخطيط الاقتصادي، تراجعت مكانة الزراعة – التي كانت تُشكل العمود الفقري للاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النفط – إلى مجرد قطاع هامشي. ورغم الإعلان عن مشاريع ضخمة للاستصلاح الزراعي، مثل "مشروع النماء الأخضر" و"حزام الجبل الأخضر الزراعي"، إلا أن هذه المشاريع لم تُثمر نتائج فعلية. فقد بقيت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين 3% و5% فقط، كما تراجعت الصادرات الزراعية إلى حدود دنيا، في مقابل تضخم فاتورة الاستيراد الغذائي[3]. وتُعزى هذه الإخفاقات إلى غياب منظومة تسويقية متكاملة، وضعف التخطيط الزراعي، ونقص

[1] وزارة التخطيط، *التقرير الاقتصادي السنوي 1985*، مطبعة الحكومة، طرابلس، 1986، ص. 18.

[2] اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، *الميزانية العامة وتحليل الإنفاق 1973–1983*، طرابلس، 1984، ص. 40.

[3] عبد الكريم الطشاني، المصدر السابق، ص. 104.

التدريب والميكنة، مما أدى إلى عزوف فئات واسعة من الشباب عن العمل في الأرض، وترك المناطق الريفية بحثًا عن وظائف حكومية في المدن.

أما القطاع الصناعي، فقد شهد استثمارات ضخمة على مستوى البنية والمصانع، كإنشاء "شركة الحديد والصلب" بمصراتة، و"مجمع رأس لانوف للبتروكيماويات"، إضافة إلى بعض مصانع المواد الغذائية والأدوية. غير أن الطابع الشكلي والتقني لهذه المشاريع، واعتمادها شبه الكلي على الخبرات الأجنبية والتجهيزات المستوردة[1]، حوّلها إلى كيانات غير فعالة، تستهلك الموارد دون أن تُنتج قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد. وقد أظهرت تقارير ديوان المحاسبة في أوائل الثمانينيات أن أغلب هذه المصانع كانت تعمل بأقل من 40% من طاقتها التصميمية، نتيجة انقطاع قطع الغيار أو نقص الكفاءات المحلية أو سوء الإدارة[2].

هذا الوضع أنتج مع الوقت بنية اقتصادية مشوهة، قائمة على التوزيع لا على الإنتاج. فمع وفرة الأموال، أصبحت الدولة هي المشغل الأول والوحيد تقريبًا في البلاد، حيث قامت بتوظيف عشرات الآلاف في الأجهزة الإدارية والمؤسسات العامة، دون الحاجة الحقيقية إليهم، مما خلق جهازًا بيروقراطيًا مترهلًا[3]، يستهلك قرابة 60% من الميزانية الجارية سنويًا. وتشير بيانات الهيئة العامة للمعلومات إلى أن نسبة العاملين في القطاع العام بلغت حوالي

[1] اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، المصدر السابق، ص 56

[2] ديوان المحاسبة، *تقرير تقييم أداء المؤسسات الإنتاجية العامة 1980–1984*، طرابلس، 1985، ص. 73.

[3] مصطفى أبو فريجة،المرجع السابق، ص 54

78% من إجمالي القوة العاملة سنة 1985، وهي نسبة تعتبر من الأعلى عالميًا، وتعكس حجم الانكماش في القطاع الخاص وضعف ثقافة المبادرة الفردية[1].

ومن الناحية الاجتماعية، أدى هذا النموذج الاقتصادي إلى تحول في نمط حياة المجتمع الليبي، من مجتمع منتج إلى مجتمع مستهلك يعتمد على الدولة في كل جوانب المعيشة. فقد أصبحت الدولة مسؤولة عن توفير الغذاء (من خلال الجمعيات الاستهلاكية)، والسكن (من خلال مشاريع الإسكان العام)، والتعليم والصحة (بشكل مجاني)، وهو ما رسّخ ثقافة الاتكال، وأضعف العلاقة بين العمل والعائد. كما ساهم الريع النفطي في خلق تفاوتات مجتمعية جديدة، حيث استحوذت النخب البيروقراطية ومراكز القرار على النسبة الكبرى من الثروة، بينما تم تهميش فئات عديدة، خصوصًا في الريف والجنوب.

أما على المستوى الخارجي، فقد أدى هذا الاعتماد المفرط إلى تعرض الاقتصاد الليبي لصدمات عنيفة مع كل

تذبذب في أسعار النفط. ففي عام 1981، ومع انهيار الأسعار بنسبة تفوق 50%، تراجعت الإيرادات النفطية من 22 مليار دولار إلى أقل من 11 مليار دولار في عام واحد فقط، وهو ما أجبر الدولة على تقليص نفقاتها، وتأجيل مشاريع تنموية، بل وإيقاف عدد منها. كما انعكس ذلك مباشرة على قيمة الدينار الليبي، الذي بدأ يفقد قوته الشرائية، مما أثر على مستوى المعيشة، وبدأت مظاهر التقشف تظهر لأول مرة منذ بداية الطفرة النفطية[2].

[1] الهيئة العامة للمعلومات، إحصائيات القوى العاملة الليبية 1970–1985، طرابلس، 1986، ص. 37.

[2] صندوق النقد الدولي، *أداء الاقتصاد الليبي في ظل تقلبات السوق النفطية*، واشنطن، 1986، ص. 49.

وقد كان لهذا النموذج الريعي أيضًا تداعيات سياسية، إذ ضيّق من مساحة المشاركة الاقتصادية الفعلية، وكرّس هيمنة الدولة على كل مفاصل الاقتصاد، من الإنتاج إلى التوزيع إلى التسعير، مما أضعف دور القطاع الخاص، وجعل النشاط الاقتصادي مرهونًا بالإذن السياسي. كما أن مركزية القرار الاقتصادي داخل الأجهزة الأمنية والثورية جعلت كل محاولة للإصلاح محكومة بالفشل في مهدها[1].

ورغم كل هذه المؤشرات، فإن الاعتراف الرسمي بخطورة الاعتماد على النفط لم يتبلور إلا في منتصف الثمانينيات، حيث أشار مؤتمر الشعب العام في دورته لعام 1985 إلى ضرورة "تنويع مصادر الدخل وخلق اقتصاد إنتاجي قادر على الاستمرار"، غير أن هذا التوجه لم يُترجم إلى سياسات فعلية، بفعل غياب الإرادة السياسية، والبنية الإدارية القادرة على تنفيذ مثل هذه الخطط[2].

إن التجربة الليبية في هذه المرحلة تُعد نموذجًا صارخًا لاقتصاد ريعي أحادي المورد، جمع بين الوفرة المالية من جهة، والاختلالات البنيوية من جهة أخرى، ما جعله هشًّا، غير قادر على الصمود أمام الأزمات العالمية. لقد تحوّل النفط من نعمة اقتصادية إلى لعنة هيكلية، إذ أصبح يغذي جهاز الدولة بدل أن يُستثمر في بناء اقتصاد متنوع ومستدام.

وقد أشار تقرير مشترك بين وزارة الاقتصاد والهيئة العامة للمعلومات إلى أن نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي في ليبيا قد انخفضت من 45% سنة 1972 إلى أقل من 15% سنة 1984، نتيجة تراجع الإنتاج الزراعي المحلي مقابل ارتفاع معدلات الاستيراد، التي بلغت ذروتها في عام 1983 بتكلفة تجاوزت 1.7 مليار دولار سنويًا، شملت

[1] وسام عمران، المرجع السابق، ص 190

[2] محاضر مؤتمر الشعب العام، الدورة السنوية 1985، الأمانة العامة، طرابلس، 1985، ص. 12.

القمح، والأرز، والحليب، والزيوت النباتية[1]. هذا الاعتماد على الخارج في تأمين الغذاء جعل البلاد شـــديدة التأثر بأي اضطراب سياسي أو اقتصادي دولي، خاصة مع دخولها في دائرة العقوبات منتصف الثمانينيات.

كذلك، فإن الطابع المركزي للدولة، وهيمنتها على مختلف مفاصـــل الاقتصـــاد، جعلت القطاع الخاص يعاني من الضـعف والتهميش. فقد سُـجّل تراجع في عدد المؤسـسـات الخاصـة المسـجلة رسميًا بنسـبة 39% بين 1979 و1985، كما انخفضت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي من 14% إلى أقل من 6% خلال نفس الفترة، وفق إحصائيات غرفة التجارة والصناعة[2].

رابعًا: التحديات الاقتصادية والتراجع في منتصف الثمانينيات

شـكّلت سـنوات منتصـف الثمانينيات منعطفًا حادًا في المسـار الاقتصـادي الليبي، إذ اصـطدمت الدولة بمجموعة متزامنة من التحديات البنيوية والظرفية، دفعت الاقتصـاد الوطني إلى حافة الركود، وأظهرت حجم الهشـاشـة العميقة التي بني عليها النموذج الاقتصـــادي الريعي المعتمد على النفط. فبعد أكثر من عقد من الزمن اعتمدت فيه الدولة بشـكل شبه كلي على العائدات النفطية لتمويل خططها التنموية وبرامجها الاجتماعية[3]، جاءت أزمة تراجع أسعار النفط العالمية بين عامي 1981 و1986 لتكشـف هشـاشـة هذا النموذج، وتفضـح القصـور في التنويع، وضـعف الإنتاج، وسوء إدارة الموارد[4].

[1] غرفة التجارة والصناعة، *أداء القطاع الخاص الليبي وتطوره 1979–1985*، طرابلس، 1986، ص. 12.

[2] غرفة التجارة والصناعة ،المرجع السابق،.ص 12

[3] عبد المنعم بوصفيحة، المرجع السابق، ص 80

[4] صندوق النقد الدولي، *IMF Country Report: Libya 1986*، واشنطن، 1986، ص. 33.

بدأت بوادر الأزمة تظهر مع الانخفاض الحاد في أسعار النفط ابتداءً من عام 1981، بسبب تراجع الطلب العالمي وزيادة المعروض من الدول المنتجة خارج أوبك، خاصة في بحر الشمال وأمريكا اللاتينية. بلغ سعر البرميل الليبي أقل من 10 دولارات في بعض فترات عام 1986، بعد أن كان يتجاوز 35 دولارًا في بداية الثمانينيات، ما أدى إلى تقليص عائدات النفط الليبية بنسبة تفوق 60% في غضون خمس سنوات فقط. ووفق تقرير وزارة التخطيط، فقد تقلّصت الإيرادات العامة من 22 مليار دولار في 1980 إلى أقل من 9 مليارات دولار سنة 1986، وهو ما تسبب في عجز مزمن في الموازنة، بلغ ذروته عام 1985 بمقدار 3.7 مليار دينار ليبي[1].

وقد أدى هذا التراجع إلى شلل شبه تام في تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة (1981–1985)، حيث تم تعليق عشرات المشاريع في قطاعات الإسكان، والمياه، والتعليم، والزراعة، كما تم تجميد التوظيف الحكومي مؤقتًا، وتقليص الدعم على عدد من السلع الأساسية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الضغط الاجتماعي وظهور مظاهر الغلاء والندرة[2].

في القطاع الصناعي، كانت تداعيات الأزمة أكثر وضوحًا. فقد واجهت المصانع الكبرى، مثل مصنع الحديد

والصلب بمصراتة ومجمع البتروكيماويات برأس لانوف، صعوبات تقنية وتمويلية نتيجة توقف توريد المعدات وقطع الغيار من الدول الغربية، في ظل العقوبات الأمريكية التي فُرضت في 1982 وتم تشديدها في 1986. وبيّن تقرير ديوان المحاسبة أن 64% من المنشآت الصناعية في ليبيا كانت تعمل بأقل من نصف طاقتها الإنتاجية سنة 1985، وأن نسبة الأعطال التقنية تجاوزت 50% في بعض المجمعات(4). كما أشار التقرير إلى تآكل الاحتياطي

[1] وزارة التخطيط، *الخطة الخمسية الثالثة: تقييم الأداء 1981–1985*، طرابلس، 1986، ص. 18.

[2] وزارة التخطيط، *الخطة الخمسية الثالثة* ... المصدر السابق ، ص. 18.

النقدي الأجنبي، الذي تراجع بنسبة 47% بين 1982 و1986، بسبب استمرار الإنفاق على الدعم والاستيراد دون وجود صادرات غير نفطية مقابلة[1].

أما القطاع الزراعي، فقد تلقى ضربة مزدوجة: من جهة بسبب تقليص الميزانيات المخصصة لمشاريع الري والاستصلاح، ومن جهة أخرى بسبب الجفاف وغياب الكوادر الفنية المؤهلة. فرغم الإعلان عن مشاريع طموحة كالسدود المائية في الجبل الأخضر ومشروع سهل الجفارة، إلا أن تنفيذها كان جزئيًا ومحدودًا. ويذكر تقرير وزارة الزراعة لعام 1985 أن نحو 70% من الأراضي المبرمجة للاستصلاح لم تُستغل فعليًا، بسبب نقص المعدات، والتأخر في التوريد، وتخلي بعض المقاولين عن مشاريعهم[2].

إداريًا، فاقم من حجم الأزمة تفشي البيروقراطية والفساد وضعف التنسيق بين المؤسسات التنفيذية والتخطيطية. حيث لم تكن هناك آلية حقيقية لتقييم المشاريع أو مراجعة الجدوى الاقتصادية بعد التراجع المالي. فقد واصلت بعض المؤسسات تنفيذ مشاريع ثانوية في الوقت الذي تم فيه إلغاء أو تجميد مشاريع استراتيجية، ما يعكس غياب التنسيق الاستراتيجي. وذكر تقرير اللجنة الشعبية العامة للرقابة عام 1986 أن أكثر من 900 مليون دينار صُرفت على مشاريع لا تتجاوز نسبة إنجازها 15%، ما عُدّ هدرًا ممنهجًا في ظل أزمة مالية متفاقمة[3].

اجتماعيًا، انعكس هذا التراجع على مستويات المعيشة، إذ ارتفعت الأسعار، وبدأت مؤشرات البطالة تطفو على السطح، خصوصًا بين خريجي الجامعات والمعاهد الفنية. وقدّرت تقارير منظمة العمل العربية سنة 1987 أن نسبة

[1] الهيئة العامة للمعلومات، *المؤشرات النقدية والمالية 1982–1986*، طرابلس، 1987، ص. 26.
[2] وزارة الزراعة، *تقرير الاستصلاح الزراعي ومشاريع الري الكبرى 1985*، طرابلس، 1986، ص. 37
[3] اللجنة الشعبية العامة للرقابة، *تقرير عام عن المشروعات المتوقفة والمتعثرة*، طرابلس، 1986، ص. 54.

البطالة المقنعة في ليبيا تجاوزت 25%، معظمها في القطاع العام، حيث يتقاضى الموظفون رواتب دون أداء فعلي، نتيجة غياب مشاريع تشغيلية حقيقية[1].

وأدى الضغط الاقتصادي المتزايد إلى تغييرات في الخطاب السياسي، حيث بدأت الدولة تروّج لمفاهيم "التقشف الجماهيري" و"الصمود الاقتصادي"، وحثّت على الاستغناء عن الاستيراد وتشجيع الإنتاج المحلي، إلا أن هذه السياسات كانت في الغالب نظرية، دون آليات تنفيذ فعالة. فقد فشلت مبادرات مثل "اللجان الإنتاجية الشعبية" و"التسويق الذاتي للمزارع التعاونية" بسبب غياب الدعم الفني والتمويل، واصطدامها بالبنية البيروقراطية المتحجرة.

من زاوية التحليل الاقتصادي البنيوي، اعتبر عدد من الخبراء أن أزمة منتصف الثمانينيات كانت نتيجة منطقية لاختيارات اقتصادية قصيرة الأجل، قامت على استغلال الريع دون استثماره في تنويع الاقتصاد. وأكد الخبير الاقتصادي الليبي أحمد زغبية في دراسة نشرها سنة 1989 أن "الاقتصاد الليبي عاش عقدين من الزمن بوفرة نفطية لم تُستثمر في بناء منظومة إنتاجية، بل تم استهلاكها في دعم نمط معيشي استهلاكي غير مستدام، مما جعل الانهيار المالي حتميًا بمجرد تغير شروط السوق العالمي[2]".

مع اشتداد آثار الأزمة النفطية في منتصف الثمانينيات، دخل الاقتصاد الليبي مرحلة مركّبة من الانكماش، لم تكن تعاني من تراجع السيولة فقط، بل من تفاقم مظاهر الاختلال البنيوي والإداري التي راكمتها سنوات الوفرة. وقد

[1] منظمة العمل العربية، *التقرير العربي حول البطالة في دول المغرب العربي*، تونس، 1987، ص. 66.

[2] أحمد زغبية، *"تحليل أزمة الاقتصاد الليبي في الثمانينيات"*، مجلة الاقتصاد والسياسة، العدد 5، جامعة قاريونس، 1989، ص. 23.

أكد كتاب سالم المزوغي أن "غياب التنسيق بين سياسات التخطيط والاستثمار، وتضخم الجهاز الإداري، وتآكل البنية الإنتاجية، شكّلت ثلاثية الأزمة الحقيقية في تلك الفترة، وليس فقط هبوط الأسعار"[1].

من أبرز التحديات التي ظهرت آنذاك ضعف قدرة الدولة على تنفيذ ما أُعلن من مشاريع، فقد بيّن تقرير ديوان المحاسبة لعام 1986 أن أكثر من 40% من المشاريع التنموية المبرمجة لم يُنجز منها سوى مراحل أولية، وتم تعليق العمل في 17 مشروعًا حيويًا في مجالات المياه، والصحة، والنقل، بسبب الانكماش المالي[2]. كما أشار التقرير إلى أن بعض الشركات الوطنية المكلفة بالتنفيذ واجهت عجزًا في سداد التزاماتها، وبدأت تطلب إعفاءات من غرامات التأخير.

إداريًا، كانت التحديات أكثر حدة. فقد سجّلت وزارة الخدمة العامة في دراسة أجرتها سنة 1986 أن متوسط الإنتاجية الفعلية للموظف الحكومي انخفض بنسبة 31% مقارنة بعام 1980، نتيجة غياب الحوافز، وضعف الرقابة، وتكرار التوظيف غير الإنتاجي. كما تضخّمت كتلة الأجور الحكومية إلى ما يعادل 56% من الميزانية الجارية، مما قلّص قدرة الدولة على تمويل المشاريع الرأسمالية[3].

أما من الناحية الاجتماعية، فقد أفرزت الأزمة مظاهر تفاوت اقتصادي وجغرافي، حيث شهدت المناطق الطرفية، خصوصًا الجنوب، تراجعًا حادًا في الخدمات. فقد أُلغيت مشاريع توسعة مستشفى سبها، وأُجّلت خطط تحسين شبكة المياه في مناطق غدامس وغات، وتم تقليص الميزانيات المخصصة لبرامج دعم المزارعين في وادي الشاطئ

[1] سالم المزوغي، *أزمات الاقتصاد الليبي في الثمانينيات: الأسباب والمآلات*، ط1،دار الفاتح، طرابلس، 1990، ص. 94.

[2] ديوان المحاسبة، *تقرير المشروعات المتعثرة في القطاعات الخدمية*، طرابلس، 1986، ص. 38.

[3] وزارة الخدمة العامة، *قياس إنتاجية العاملين في القطاع الحكومي الليبي*، طرابلس، 1986، ص. 19.

والجفرة. وقد أورد محضر جلسات مؤتمر الشعب العام لسنة 1986 اعتراضات من بعض المؤتمرات الشعبية الأساسية على "انعدام العدالة في توزيع التمويل العام"[1].

وفي خضم ذلك، حاولت الدولة مواجهة الأزمة بشعارات مثل "التقشف الثوري"، و"الاعتماد على الذات"، و"تفعيل اللجان الإنتاجية"، غير أن هذه السياسات لم تترجم إلى إجراءات فعالة على الأرض، بسبب غياب التنظيم وغياب الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة. وقد وصف الخبير الاقتصادي عبد الكريم طرخان هذه المرحلة بأنها "أزمة ثقة أكثر من كونها أزمة موارد، حيث فقد النظام أدواته في تحفيز الفاعلين الاقتصاديين بعد أن استهلك مصداقيته في سنوات الوفرة"[2].

خامسًا: انخفاض أسعار النفط وتأثيره على الاقتصاد الليبي

لم تكن أزمة انخفاض أسعار النفط في منتصف الثمانينيات مجرد صدمة سعرية مؤقتة، بل كانت بمثابة بداية لانحدار تدريجي عميق في حجم الاستثمارات النفطية في ليبيا، سواء من قبل الدولة نفسها أو من قبل الشركات الأجنبية العاملة ضمن عقود المشاركة. فقد أدت ظروف السوق العالمي[3]، إلى جانب السياسات الداخلية الليبية، إلى نفور رؤوس الأموال الأجنبية، وانكماش الإنفاق المحلي على قطاع يُعتبر العمود الفقري للاقتصاد الوطني، ما أدى إلى تآكل البنية التحتية النفطية، وتراجع الإنتاج، وانخفاض الصادرات والعوائد على حد سواء[4].

---

[1] محاضر مؤتمر الشعب العام، *الدورة السنوية 1986*، الأمانة العامة، طرابلس، 1986، ص. 31.

[2] عبد الكريم طرخان، "من الوفرة إلى التقشف: قراءة في التحول الاقتصادي الليبي"،مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 8، بنغازي، 1988، ص. 59.

[3] صالح الشماخي، *النفط والتنمية الاقتصادية في ليبيا: الواقع والآفاق*، أطروحة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة الفاتح، طرابلس، 1987، ص. 99–125.

[4] جمعة العبيدي، "النفط الليبي بين الانكماش والتدويل: قراءة في الأزمة الهيكلية"، *مجلة الاقتصاد الليبي*، العدد 6، جامعة قاريونس، 1990، ص. 47–63.

مع تراجع الأسعار العالمية إلى مستويات قياسية متدنية – أقل من 10 دولارات للبرميل في عام 1986 – أصبحت العديد من المشاريع النفطية في ليبيا غير مجدية من الناحية الاقتصادية، خاصة في المناطق ذات التكلفة المرتفعة مثل حقول مرزق وغدامس. وتشير وثائق المؤسسة الوطنية للنفط إلى أن عددًا من مشاريع الاستكشاف، التي كانت مدرجة ضمن خطط التوسع بين عامي 1983 و1986، قد تم تعليقها أو تأجيلها إلى أجل غير مسمى بسبب عدم توفر التمويل اللازم، إضافة إلى الصعوبات التقنية واللوجستية الناتجة عن انسحاب بعض الشركات الأجنبية أو تقليص أنشطتها[1].

كانت الشركات الأمريكية أول من انسحب من السوق الليبية بعد فرض العقوبات من قبل إدارة الرئيس ريغان عام 1982، ثم تلتها الشركات البريطانية والهولندية تدريجيًا. ونتيجة لذلك، فقدت ليبيا أكثر من 35% من طاقتها في مجال الاستكشاف والتطوير بحلول عام 1985، خاصة في المناطق البحرية، والتي كانت تتطلب تقنيات معقدة ومكلفة[2]. كما تأثر قطاع الحفر والإنتاج، حيث تم إيقاف العمل في 29 بئرًا استكشافية في مناطق الجنوب الشرقي، بسبب تعثر التمويل وعدم توفر المعدات[3].

من الناحية المالية، تقلصت الميزانية المخصصة لقطاع النفط في الموازنة العامة بنسبة 54% خلال الفترة 1983–1986، وفق تقرير وزارة التخطيط، حيث انتقلت من 1.4 مليار دينار ليبي إلى حوالي 670 مليون فقط، وهو ما انعكس مباشرة على مشاريع التطوير، وصيانة الأنابيب، وتحديث المصافي[4]. على سبيل المثال، مشروع تطوير

[1] عبد الكريم الطشاني، *مرجع سابق*، ص. 102–145.

[2] عبد المالك بن نبي، "الاقتصاد الريعي في شمال إفريقيا: ليبيا نموذجًا"، *مجلة الاقتصاد المغاربي*، العدد 3، الجزائر، 1988، ص. 50–60.

[3] عبد الله الزاوي، *مصدر سابق*، ص. 88.

[4] محمد الأشهب، *تحولات الاقتصاد الليبي بعد التأميم*،ط 2، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1988، ص. 153.

مصـــفاة الزاوية – التي كانت تســـتهدف رفع الطاقة التكريرية من 120 ألف إلى 200 ألف برميل يوميًا – تم تجميده بالكامل رغم أن نسبة الإنجاز فيه تجاوزت 40%[1].

كما تم تجميد مشـاريع توسـعة مصـفاة السـرير ومصـفاة طبرق، وتأجيل تنفيذ مشـروع خط الأنابيب الرابط بين حوض مرزق وميناء الســدرة، الذي كان يُعدّ مشــروعًا اســتراتيجيًا لربط الحقول الداخلية بالموانئ الشــمالية(6). وأفادت تقارير ديوان المحاسبة بأن نسبة الأعطال في أنظمة الضخ والتكرير ارتفعت إلى أكثر من 60% في بعض المرافق بسبب قِدم المعدات وعدم إجراء صيانة دورية منذ عام 1982[2].

وبالإضـافة إلى التراجع في المشـاريع الجديدة، فقد تأثرت الإنتاجية الفعلية للحقول النفطية القديمة. فقد أظهر تحليل المؤســســـة الوطنية للنفط أن حقل الواحة، أحد أقدم الحقول الليبية، بدأ يعاني من انخفاض في الضــغط الطبيعي وتدهور في نوعية النفط الخام المنتج، نتيجة لغياب برامج الصـــيانة الوقائية والتطوير الفني، وهو ما أدى إلى تراجع إنتاجه من 390 ألف برميل يوميًا إلى أقل من 250 ألف برميل يوميًا في غضـون ثلاث سـنوات فقط[3]. وتكررت الحالة ذاتها في حقل البوري البحري، الذي شهد تأخيرات طويلة في صيانة منصات الضخ البحرية بسبب نقص قطع الغيار والخبرات الأجنبية بعد انسحاب شركة "أوكسيدنتال" الأمريكية[4].

ولم يقتصـر الأمر على توقف التوسـعة والتطوير، بل شمل حتى قطاع التدريب والتكوين الفني. فقد جُمدت ميزانيات معاهد النفط في طرابلس وبنغازي وسـبها، ما أدى إلى تراجع عدد الخريجين المتخصـصـين، وخلق فجوة متزايدة في

[1] وزارة التخطيط، *الميزانية القطاعية للتحولات النفطية 1983–1986*، طرابلس، 1986، ص. 35.

[2] ديوان المحاسبة، *التقرير السنوي حول أداء المرافق النفطية*، طرابلس، 1986، ص. 39.

[3] أحمد الزبير السنوسي، *النفط والتنمية في ليبيا: دراسة تحليلية نقدية*، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1986، ص. 170–212.

[4] علي محمود علي، المرجع السابق، ص 150

سـوق العمل بين الحاجة الفعلية للمهندسـين والفنيين وبين المعروض من الكفاءات المحلية[1]. كما توقفت البعثات الدراسـية المتخصـصـة في مجالات هندسـة النفط والجيولوجيا إلى الخارج، والتي كانت تمثل رافدًا مهمًا للقطاع منذ أوائل السبعينيات[2].

أما على صعيد الإيرادات المالية، فقد أدى تراجع الإنتاج وتدهور الأسعار إلى هبوط إجمالي الصادرات النفطية من 28.5 مليار دولار سنة 1980 إلى أقل من 8.7 مليار دولار سنة 1986، أي بخسارة صافية تجاوزت 19 مليار دولار في غضون ست سنوات فقط. وهو ما انعكس مباشرة على الموازنة العامة التي كانت تعتمد بنسبة تفوق 95% على الإيرادات النفطية، مما تسـبب في عجز مالي مزمن لم يكن بالإمكان تغطيته دون المسـاس بالاحتياطات النقدية والسياسات الاجتماعية.

وقد وصـف الاقتصـادي الليبي د. جمعة العبيدي هذه المرحلة في دراسـة تحليلية نُشـرت عام 1990 بأنها "مرحلة التآكل الصـامت للبنية النفطية الليبية"، حيث جرى اسـتنزاف المنشـآت القائمة دون تطوير حقيقي، وتآكلت القاعدة البشرية والفنية، فيما تراجعت القيمة السوقية لصادرات ليبيا بسبب التخفيضات التفضيلية التي كانت تُمنح لبعض الدول مثل الهند ورومانيا وكوريا الشمالية[3].

وإجمالًا، فإن تراجع الاسـتثمارات النفطية والعوائد المالية لم يكن فقط نتيجة لانهيار أسـعار النفط عالميًا، بل كان نتيجة طبيعية لنمط اقتصـادي ريعي اسـتهلاكي لم يسـتثمر فوائضـه السـابقة في تطوير قدراته الإنتاجية أو تنويع

[1] فهمي الغرياني، *اقتصاديات ليبيا النفطية والسيادة الوطنية*، دار الفكر، بيروت، 1984، ص. 198.

[2] جمعه العبيدي، المرجع السابق،ص 47

[3] إدارة المشاريع بالمؤسسة الوطنية للنفط، *الدليل الفني لخط أنابيب مرزق–السدرة*، طرابلس، 1984، ص. 44.

مصـــادره. وقد تحوّل قطاع النفط، في هذه المرحلة، من قوة دفع للاقتصـــاد إلى عبء ثقيل، يتطلب تمويلًا كبيرًا لم يكن متاحًا، ويعاني من عزلة تقنية وإدارية، وسط بيئة بيروقراطية غير فعالة، وعقوبات دولية خانقة[1].

تناول هذا الفصل تأثير السياسة النفطية على الاقتصاد الليبي، حيث مكّنت عائدات النفط بعد التأميم من تمويل مشاريع تنموية كبيرة في مجالات البنية التحتية، التعليم، والصحة، وأسهمت في تقليل الفوارق الاجتماعية. غير أن الاعتماد المفرط على النفط أدى إلى إهمال القطاعات الأخرى، مما جعل الاقتصاد هشًّا أمام تقلبات الأسعار.

شهدت البلاد تحديات كبيرة في منتصف الثمانينيات بسبب انخفاض أسعار النفط وفرض العقوبات الأمريكية، ما تسبب في تراجع الاستثمارات وتعطّل بعض المشاريع. ورغم محاولات الدولة لتقوية الاقتصاد، بقي الريع النفطي المصدر الأساسي للدخل، مما كشف عن ضعف في تنويع الاقتصاد الوطني.

[1] عبد الكريم الطشاني، المصدر السابق، ص. 150.

خاتمة

تناول هذا البحث تطور السياسة النفطية في ليبيا، مركّزًا على الفترة الممتدة من عام 1969 إلى عام 1986، وهي مرحلة مفصلية تميزت بتحول جذري في فلسفة إدارة القطاع النفطي، وارتباطه الوثيق بمشروع بناء الدولة الليبية الجديدة بعد ثورة الفاتح من سبتمبر. فقد اعتُبرت السيطرة على النفط أداة أساسية لتعزيز السيادة الوطنية، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، وفك الارتباط بالهيمنة الأجنبية، الأمر الذي انعكس بشكل واضح في توجهات الدولة السياسية والاقتصادية على السواء.

وقد بيّن البحث أن سياسة النفط خلال هذه المرحلة كان لها تأثير بالغ على الاقتصاد الليبي، حيث أصبحت العائدات النفطية تمثل المصدر الرئيسي للتمويل العام، وأساس تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى في مجالات البنية التحتية، والتعليم، والصحة، والإسكان. كما أسهمت في تحسين مستويات المعيشة وتوسيع دور الدولة في الاقتصاد، وإنشاء مؤسسات وطنية مثل المؤسسة الوطنية للنفط. غير أن هذا النموذج ولد أيضًا اعتمادًا مفرطًا على مورد واحد، وأدى إلى ترسيخ بنية ريعية هشة معرضة للتقلبات.

أما على الصعيد السياسي الداخلي، فقد ساهمت عائدات النفط في دعم المركزية الشديدة للسلطة، وترسيخ النظام السياسي عبر تمويل الأجهزة الإدارية والأمنية، وتعزيز الشرعية الثورية من خلال سياسات التوزيع والإنفاق الاجتماعي. في المقابل، أدّى غياب الشفافية والرقابة إلى ظهور اختلالات في إدارة الموارد، وتفاقم الفجوة بين الدولة والمجتمع.

وعلى الصعيد الخارجي، مكّن النفط الدولة الليبية من تبنّي سياسة خارجية طموحة، اتسمت بالاستقلالية والصدام مع القوى الغربية، ودعم الحركات الثورية، واللعب بورقة الطاقة في العلاقات الدولية. لكن هذا التوجه أدّى

في المقابل إلى فرض عزلة سياسية على ليبيا، وفرض عقوبات اقتصادية، لا سيما بعد عام 1986، عقب التوتر مع الولايات المتحدة.

وفي ضوء ما سبق، يُوصي البحث بـ فتح آفاق أوسع للدراسات المستقبلية، لا سيما فيما يتعلق بتحليل تأثير النفط على ليبيا خلال الفترة التي تلت عام 1986، بما في ذلك:

- دراسة انعكاسات العقوبات الدولية على قطاع النفط الليبي واستراتيجيات التكيّف التي اعتمدتها الدولة.
- تحليل دور النفط في تشكيل السياسة الليبية خلال التسعينيات وبداية الألفية، خصوصًا في ظل محاولات إعادة الاندماج في النظام العالمي.
- البحث في تأثير النفط على المشهد السياسي بعد عام 2011، من حيث تمويل الصراعات، وتعدد مراكز التحكم في الموارد، وانقسام المؤسسات.

إن فهم السياسة النفطية في ليبيا لا يمكن أن يكتمل دون قراءة تاريخها الممتد، وربطه بالتحولات الجارية، وهو ما يفتح المجال أمام دراسات أكثر عمقًا تُسهم في رسم مسارات جديدة لاستثمار هذه الثروة بما يخدم التنمية والاستقرار.

الملاحق

الملحق رقم 1 النشرة البترولية

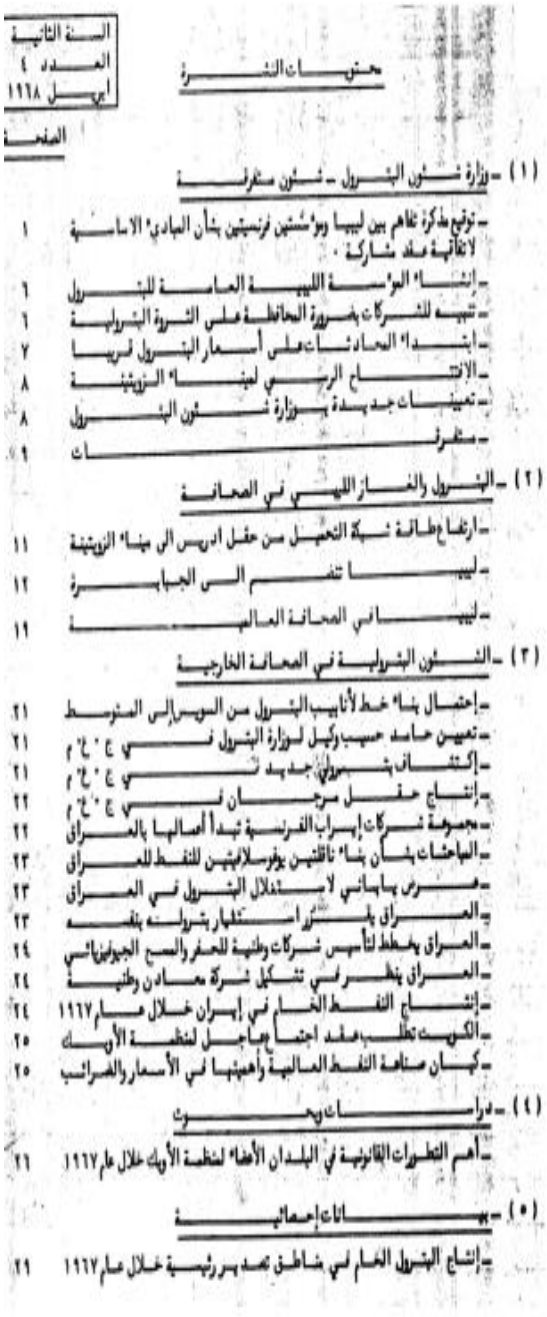

السنة الثانية
العدد ٤
ابريل ١٩٦٨

محتويات النشرة

الصفحة

(١) - وزارة شؤون البترول - شؤون مشتركة

- توقيع مذكرة تفاهم بين ليبيا وبؤسستين فرنسيتين بشأن المبادئ الاساسية لاتفاقية عقد مشاركة . ١
- إنشاء المؤسسة الليبية العامة للبترول ٦
- تنبيه للشركات بضرورة المحافظة على الثروة البترولية ٦
- ابتداء المحادثات على أسعار البترول شريا ٧
- الافتتاح الرسمي لمبناء الزويتينة ٨
- تعيينات جديدة بوزارة شؤون البترول ٨
- متفرقات ٩

(٢) - البترول والغاز الليبي في الصحافة

- ارتفاع طاقة شبكة التحميل من حقل ادريس الى ميناء الزويتينة ١١
- ليبيا تنضم الى الجماهيرة ١٢
- ليبيا في الصحافة العالمية ١١

(٣) - الشؤون البترولية في الصحافة الخارجية

- إحتمال بناء خط لأنابيب البترول من السويس إلى المتوسط ٢١
- تعيين حامد حبيب وكيل لوزارة البترول في ع . ع . م ٢١
- إكتشاف بترولي جديد في ع . ع . م ٢١
- إنتاج حقل مرجان في ع . ع . م ٢٢
- مجموعة شركات إيراب الفرنسية تبدأ أعمالها بالعراق ٢٢
- المباحثات بشأن بناء ناقلتين بوفولاقيتين للنفط للعراق ٢٣
- عرض بريطاني لاستغلال البترول في العراق ٢٣
- العراق يقرر استثمار بترولية بنفسه ٢٣
- العراق يخطط لتأسيس شركات وطنية للحفر والمسح الجيولوجي ٢٤
- العراق ينظر في تشكيل شركة معادن وطنية ٢٤
- إنتاج النفط الخام في إيران خلال عام ١٩٦٧ ٢٤
- الكويت تطلب عقد اجتماع عاجل لمنظمة الأوبك ٢٥
- كيان صناعة النفط العالمية وأهميتها في الأسعار والضرائب ٢٥

(٤) - دراسات وبحوث

- أهم التطورات القانونية في البلدان الأعضاء لمنظمة الأوبك خلال عام ١٩٦٧ ٢١

(٥) - بيانات إحصائية

- إنتاج البترول الخام في مناطق تصدير رئيسية خلال عام ١٩٦٧ ٢١

(١) وزارة شؤون البترول - شؤون مشتركة

تصريح للسيد وزير شؤون البترول :

ليبيا ترفض عرض شركات البترول للأوبك

الحكومة تسعى لإلغاء العلاوة والدخول في مفاوضات خاصة

البترول الليبي يعتبر من أجود أنواع البترول في العالم

صرح السيد خليفه بوسن وزير شؤون البترول بأن ليبيا قد أوضحت موقفها بكل صراحه تجاه العرض الذي تقدمت به شركات البترول الرئيسية يوم ١ يناير الماضي إلى منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) وهذا الموقف يتمثل في رفض هذا العرض رفضا قاطعا لأنه لا يتناسب مع الظروف الخاصة بليبيا .

وأعلن أن ليبيا ستدخل من جانبها في مفاوضات خاصة مع شركات البترول العاملة في الوصول إلى اتفاق تقبله الحكومة الليبية لإلغاء العلاوة الممنوحة لشركات البترول بموجب تعديل قانون البترول الليبي الذي تم في أواخر عام ١٩٦٥ .

وقال السيد الوزير الذي كان يتحدث إلى مندوب وكالة الأنباء الليبية بمناسبة عودته من بيروت يوم ١٥ يناير بعد أن ترأس الوفد الليبي في اجتماعات المؤتمر غير العادي لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) أن ليبيا سوف لن تتأثر في الوقت الحاضر بالإنخفاض الذي تم الوصول إليه بين بعض دول المنظمة والشركات الرئيسية بشأن الإلغاء التدريجي للعلاوة ... لأن هذه العلاوة ملغاة الآن كلية بالنسبة إلى ليبيا بصورة مؤقتة وسيبقى هذا الإجراء نافذا طالما استمرت الظروف السائدة حاليا نتيجة لغلق قناة السويس .

وقال إننا سبق أن أعلنا مرارا أن الحكومة الليبية تسعى إلى إلغاء هذه العلاوة إلغاءا تاما وبصورة نهائية بموجب مفاوضات خاصة تجريها مع من يعنيهم الأمر في ليبيا .

وأكد السيد الوزير أن هذا الموضوع يلقى عناية متزايدة وهو في الوقت نفسه موضع الإهتمام البالغ من قبل الحكومة الليبية .

وقال لقد أوضحت خلال المؤتمر مؤخرا أنه لا يمكننا الموافقة على العرض الذي تقدمت به الشركات العالمية الرئيسية بسبب ما تضمنه هذا العرض عما يسمى بعلاوة الثمانية الـ تطالب بها هذه الشركات إذ أن هذه العلاوة ستؤدي إلى التأثير على مائدات البرميل الواحد من البترول الليبي بالرغم من أنه من أجود أنواع البترول في العالم وكثافته عالية جدا بالقياس إلى مثيله من خامات الشرق الأوسط غير أننا في الوقت الذي أعلن

المصدر: وزارة شؤون البترول، النشرة البترولية، السنة الثانية، العدد الرابع، نيسان/ ابريل 1968

الملحق رقم2 النص الكامل لقرار الحكومة الليبية تأميم شركة البترول البريطانية B.P

النص الكامل لقرار الحكومة الليبية تأميم شركة البترول البريطانية B.P.

وفيما يلي نص القرار :

باسم الشعب

مجلس قيادة الثورة

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري رقم واحد الصادر في ٩ شوال سنة ٨٤ هجرية وعلى قانون البترول رقم ٢٥ لعام ١٩٥٥ وعلى القوانين المعدلة له وعلى القانون رقم ٢٤ لعام ١٩٧٠ بشأن المؤسسة الوطنية للنفط والقوانين المعدلة له وعلى القانون التجاري وعلى القانون رقم ٦٥ لعام ١٩٧٠ بتقرير بعض الاحكام الخاصة للتجار والشركات التجارية وعلى عقد الامتياز النفطي رقم ٦٥ والاتفاقيات المتعلقة به وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء، وموافقة رئيس المجلس الدكتور اصدر القانون الآتي :

● **مادة واحد** : يؤمم نشاط شركة بي بي للاستكشاف ليبيا المحدودة في عقد الامتياز النفطي رقم ٦٥ وتؤول الى الدولة ملكية جميع الاموال والحقوق الموجودة والحصص المتعلقة بالنشاط المذكور ويشمل ذلك على وجه الخصوص منشآت ومرافق الاستطلاع والحفر واستخراج النفط الخام والغاز الطبيعي والنقل والاستعمال والتصفية والتخزين والتصدير وغيرها من الموجودات .

● **مادة ٢** : تنشأ شركة مساهمة مقفلة بجنسية الجمهورية العربية الليبية محلها راسمالها بالكامل المؤسسة الوطنية للنفط تسمى شركة الخليج العربي للاستكشاف وتنتقل الى هذه الشركة جميع اموال وحقوق وموجودات شركة (بي.بي. للاستكشاف) التي آلت ملكيتها للدولة وفقا لاحكام القانون السابقة ولا تسأل شركة الخليج العربي للاستكشاف عن الالتزامات السابقة المتعلقة بالنشاط المؤمم الا في حدود ما آل الى الدولة من اموال وحقوق وموجودات ، ويكون غرض هذه الشركة انتاج النفط الخام والغاز الطبيعي واعمال التنقية والاستعمال وغيرها من اموال وحقوق وموجودات ويكون غرض هذه الشركة انتاج النفط الخام والغاز الطبيعي واعمال التنقية والاستعمال واسيرها من الاعمال المتعلقة بذلك سواء في منطقة عقد الامتياز المشار اليه في المادة السابقة او في اي مناطق اخرى يحددها مجلس ادارة المؤسسة الوطنية للنفط .

● **مادة ٣** : للشركة الخليج العربي للاستكشاف الحق في تنفيذ اتفاقيات التشغيل او اتفاقيات بيع النفط الخام السارية والمتعلقة بموضوع النشاط المؤمم او تعديلها او الغائها وفقا لما تراه محققا لمصلحة العامة ويسرى ما تقرره في هذا الشأن على الشريك الآخر في عقد الامتياز النفطي رقم ٦٥ المشار اليه.

● **مادة ٤** : تؤدي شركة الخليج العربي للاستكشاف الى الخزانة العامة للدولة من طريق وزارة جميع الرسوم والجبايات والاتاوات والضرائب الاضافية وكانت مفروضة على شركة (بي.بي. للاستكشاف) التي آلت ملكيتها للدولة وفقا لاحكام القانون السابقة المستحقة عليها في تاريخ نفاذ القانون بمقتضى احكام البترول والاتفاقيات المعدلة له .

● **مادة ٥** : تؤدي الدولة صاحب الشأن تعويضا عما آل طبقا للمادة الاولى من اموال وموجودات وديون تحدد التعويض المشار اليه لجنة تشكل بقرار من وزير النفط على الوجه الآتي :

أ ـ احد مستشاري محكمة الاستئناف رئيسا ويرشحه وزير العدل .

ب ـ ممثل للمؤسسة الوطنية للنفط عضوا ويرشحه وزير النفط .

ج ـ ممثل لوزارة المالية عضوا ويرشحه وزير الخزانة .

ويجوز للجنة ان تستعين في مهمتها بمن ترى لزوما الاستعانة به من الموظفين وغيرهم .

● **مادة ٦** : يستنزل من التعويض الذي يستحق لصاحب الشأن طبقا للمادة السابقة المبالغ اللازمة لوفاء بالضرائب والرسوم واية مبالغ اخرى مستحقة للخزانة العامة والديون المتعلقة بالشركة الملتزم بها وذلك في حدود قيمة التعويض.

ويجب على أصحاب الديون المشار اليها في الفقرة السابقة تقديم بيان بديونهم مشفوعا بالمستندات المثبتة لها الى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٥ وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من صدور قرار تشكيلها.

● **مادة ٧** : يجب على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٥ ان تصدر قرارا بتقديم التعويض وتحديد ما يستنزل منه من ديون خلال مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر من تاريخ صدور قرار تشكيلها ويكون قرار اللجنة سببا ونهائيا ولا يجوز الطعن فيه بايةطريقة من طرق الطعن وعلى الى وزير النفط ليخطر به صاحب الشأن خلال الثلاثين يوما من تاريخ صدوره .

● **مادة ٨** : يصدر خلال ثلاثة اشهر على الاكثر من تاريخ العمل بهذا القانون قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير النفط بالنظام الاساسي للشركة يعين مقرها وراسمالها ومحلها القانوني ونظام ادارتها واوضاع اعداد ميزانيتها وغير ذلك والشؤون المتعلقة بها وذلك في حدود احكام هذا القانون والقانون رقم ٢٤ لسنة ٧٠ .

ومع عدم التقيد باحكام القانون التجاري والقانون رقم ٦٥ لسنة ٧٠ المشار اليهما .

● **مادة ٩** : يشكل مجلس ادارة الشركة من ستة اعضاء من بينهم المدير العام وتكون له رئاسة المجلس ويكون تعيين رئيس واعضاء مجلس الادارة وتحديد مكافآتهم بقرار يصدر من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير النفط .

● **مادة ١٠** : يكون لمجلس ادارة الشركة اوسع السلطات في ادارة الشركة وتصريف امورها ووضع الصيانة العامة والنظم والقواعد المالية والادارية التي تسير عليها وذلك كله فيما عدا الاختصاصات التي ينص بها صراحة في نظام الشركة للجمعية العمومية .

● **مادة ١١** : تكون اجتماعات مجلس ادارة الشركة صحيحة بحضور اغلبية اعضائه وتصدر القرارات بالغلبية اصوات الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي يؤيده الرئيس .

● **مادة ١٢** : يتولى رئيس مجلس ادارة الشركة تحقيق الاهداف المقررة لها وادارتها وتصريف شؤونها وفق نظام الشركة .

● **مادة ١٣** : يكون لمجلس ادارة المؤسسة الوطنية للنفط بالنسبة لهذه الشركة سلطات الجمعية العمومية للمساهمين المقررة بالنسبة الى الشركات المساهمة .

● **مادة ١٤** : يكون للشركة ميزانية خاصة على نمط ميزانيات المشروعات التجارية والى ان تعد اول ميزانية للشركة تعتمد الحكومة المبالغ اللازمة لتسيير الشركة .

● **مادة ١٥** : يكون للشركة مراجع او اكثر للحسابات يحدد واجباتهم ومسؤولياتهم طبقا لاحكام القوانين ، ويصدر باختيارهم وتحديد مكافاتهم قرار من مجلس ادارة المؤسسة الوطنية للنفط .

ويحل مراجع الحسابات محل لجنة المراقبة المنصوص عليها في القانون التجاري .

● **مادة ١٦** : لا تسري بالنسبة الى اموال الشركة ونظم العمل بها والعاملين فيها القواعد والاجراءات المعمول بها في الحكومة .

● **مادة ١٧** : يلحق بالشركة الجديدة موظفو وعمال الشركة المنصوص عليها في المادة واحد من مواطني الجمهورية العربية الليبية ولا يجوز لاي منهم ان يترك عمله او يمتنع عنه الا اذا اعفى منه بقرار من مجلس ادارة الشركة ويكون الموظفين والعمال الاجانب الخيار بين استمرارهم في معاليم الجديدة

او ترك العمل .. ويحتفظ الموظفون الوطنيون وكذلك الذين يختارون الاستمرار في بمرتباتهم واجورهم الحالية ويجوز بقرار من وزير النفط من يراه من الموظفين والعمال مواطني ج.ع.ل. من شركات العمل بالشركة الجديدة وتتحمل الشركة مرتباتهم وعلاواتهم ا لهم في نظم الاصلي .

● **مادة ١٨** : يعين بقرار مجلس ادارة الشركة لجنة او لتولى مهمة استلام ا والوجودات والحقوق الت بالنشاط المؤمم ، ويجوز بقرار وزير النفط بناء على عرض مجلس ادارة المؤسسة الو للنفط تشكيل هذه اللجنة سو اعضاء الشركة او موظف الحك او المؤسسات .

● **مادة ١٩** : يعتبر باطلا ب مطلقا كل عقد او تصرف او يتم على خلاف احكام هذا القا ويحظر على الصالح والهيئا الافراد ترك اي مبالغ او ادا مطالبات او مستحقات على م الشأن المشار اليه في هذا القان بموافقة مجلس ادارة الشركة اليها .

● **المادة ٢٠** : يعاقب على م اي حكم من احكام هذا القا بالحبس مدة لا تتجاوز ستة بغرامة لا تتجاوز ... ، دينا باحدى هاتين العقوبتين ، كما على كل من يخالف حكم المادة بادداء ثلاثة امثال المبالغ التي على الدولة بسبب المخالفة .

● **مادة ٢١** : على وزير ا تنفيذ هذا القانون ويعمل به تاريخ صدوره وينشر في الجر الرسمية .

عن جريدة الحرر في ٢/٨

المصدر: مجلة نفط العرب (بيروت)، السنة السابعة، العدد الرابع، كانون الثاني/ يناير 1972.

المصدر: مجلة نفط، (بيروت)،السنة السابعة،العدد الرابع، كانون الثاني/يناير 1972

الملحق رقم 3 حقول البترول وخطوط الانابيب

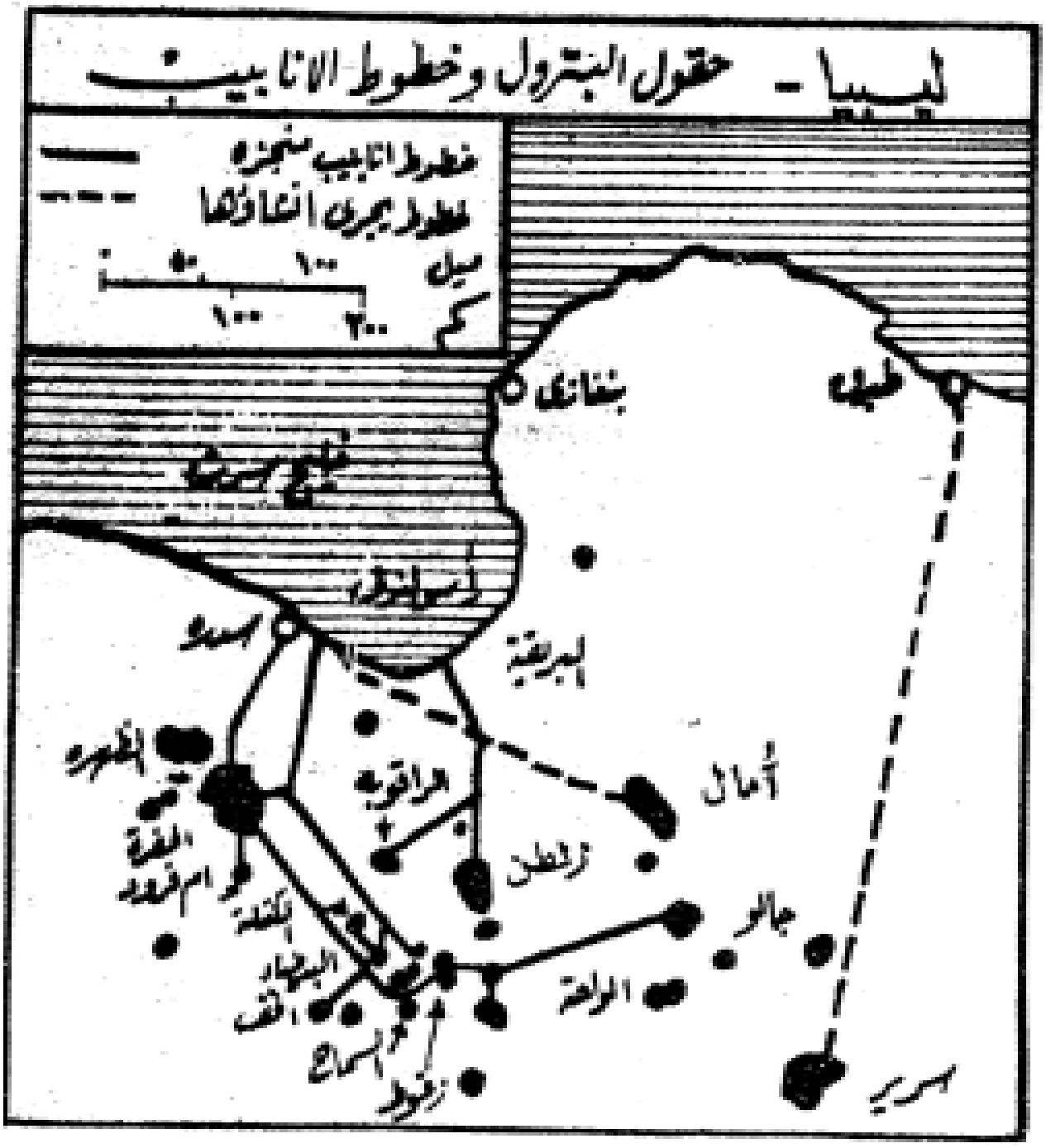

المصدر : مجلة البترول القاهرة ،السنة الثانية

المصادر والمراجع

الوثائق:

1. الأمم المتحدة، القرار رقم 1803 بشأن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية، وثائق الجمعية العامة، نيويورك.
2. التقرير السنوي لوكالة الطاقة الدولية، التحولات في سوق النفط العالمي 1970-1975، باريس، 1976.
3. الجهاز المركزي للدعم الفني، تقرير البنية التحتية الوطنية 1973–1985، طرابلس، 1986.
4. صندوق النقد الدولي، IMF Country Report: Libya 1986، واشنطن، 1986.
5. صندوق النقد الدولي، *أداء الاقتصاد الليبي في ظل تقلبات السوق النفطية*، واشنطن، 1986.
6. عمر المحيشي، كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، نوفمبر 1974، ضمن: وثائق السياسة الخارجية الليبية، المجلد الثاني، وزارة الخارجية، طرابلس، 1975.
7. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، التقرير العام حول تداعيات الحصار والعقوبات على الاقتصاد الوطني، طرابلس، 1987.
8. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973–1978، ط 1، دار الشعب، طرابلس، 1978.
9. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، *الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية*، ط 1، دار الشعب، طرابلس، 1980.
10. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، *الميزانية العامة وتحليل الإنفاق 1973–1983*، طرابلس، 1984.
11. *اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، انعكاسات الحصار الأمريكي على الاقتصاد الوطني، طرابلس، 1988*
12. *اللجنة الشعبية العامة للرقابة الإدارية، تقرير المتابعة السنوي للمشاريع المتعثرة، طرابلس،1986.*
13. اللجنة الشعبية العامة للمواصلات، *مشاريع الطرق والنقل البري 1973–1985*، طرابلس، 1986.
14. محاضر مؤتمر الشعب العام، الدورة السنوية 1985، الأمانة العامة، طرابلس، 1985.
15. المؤسسة الوطنية للنفط، أرشيف إدارة الإنتاج 1970–1985، الإدارة العامة للتوثيق، طرابلس.
16. المؤسسة الوطنية للنفط، التقرير الفني السنوي لمشاريع التطوير 1983–1986، طرابلس، 1986.
17. المؤسسة الوطنية للنفط، بيانات تشغيل الحقول والتطوير المؤجل، طرابلس، 1986.
18. المؤسسة الوطنية للنفط، تقرير الأداء الفني والمالي لسنة 1987، طرابلس.
19. *الهيئة العامة للمعلومات، إحصائيات القوى العاملة الليبية 1970–1985، طرابلس، 1986.*
20. *الهيئة العامة للمعلومات، التقرير الإحصائي السنوي حول مؤشرات المعيشة والأسعار، طرابلس، 1987.*
21. *وزارة الإسكان والمرافق، دليل المشروعات المنفذة 1970–1985، طرابلس، 1987.*
22. وزارة الاقتصاد، تحليل حركة بيع النفط الليبي في الأسواق البديلة، طرابلس، 1986.
23. *وزارة التخطيط، التقرير الاقتصادي السنوي 1985، مطبعة الحكومة، طرابلس، 1986.*
24. *وزارة التخطيط، الخطة الخمسية الثالثة: تقييم الأداء 1981–1985، طرابلس، 1986.*
25. وزارة التعليم، التقرير الإحصائي السنوي للتعليم العالي 1985، ط 1، مطبعة التعليم، طرابلس، 1986.

26. وزارة المالية، تقرير تطورات الإنفاق والعجز العام 1986، طرابلس، 1987.

الكتب العربية

1. إبراهيم الطاهر، دور الدولة في إدارة القطاع النفطي، دار الحكمة، القاهرة، 2015.
2. أحمد المغربي، اقتصاديات النفط في شمال إفريقيا، المركز العربي للنشر، القاهرة،2005.
3. أحمد برد، النفط الليبي والصراع الدولي: دراسة في التأثيرات الاقتصادية والسياسة، ط 1، المركز العربي للدراسات، 2005.
4. أحمد فهيم، النفط والسيادة في شمال إفريقيا، ط 1، دار الطليعة، بيروت، 1980.
5. أحمد منصور، السياسة الأمريكية تجاه ليبيا 1969-1988، ط 1،دار الشروق، القاهرة، 1991.
6. أحمد منصور، العلاقات الليبية الغربية والنفط 1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1991.
7. إدريس الكيلاني، التنمية في ليبيا: مقاربة اقتصادية اجتماعية، ط 1، دار الفرجاني، طرابلس، 1991.
8. إسماعيل حميدة، النفط والتنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار الفكر العربي، دمشق، 2017.
9. بشير عبد الرؤوف، ليبيا بين الماضي والحاضر : دارسة تاريخية، ط 2،لادار النور، طرابلس،2010
10. جمال عبد الناصر، النفط والسياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة،1969.
11. حسن علي، الموارد الطبيعية في العالم العربي، ط 1، دار الجيل، بيروت،2001.
12. خالد المنصوري، الاقتصاد الليبي بين الهيمنة الأجنبية والسيادة الوطنية، ط 1، دار الحكمة، تونس، 2017.
13. سالم إبراهيم، التغيرات السياسية والنفط في ليبيا: دراسة تاريخية، ط 1، دار الفتح، عمان، 2018
14. سالم المزوغي، أزمات الاقتصاد الليبي في الثمانينيات: الأسباب والمآلات،ط 2، دار الفاتح، طرابلس، 1990.
15. سامي الجندي، العرب والاستعمار: دراسة في الامتيازات الأجنبية، ط2،دار الآداب، بيروت، 1964.
16. سليمان الطماوي، الوسيط في القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996.
17. سمير أمين، التبادل غير المتكافئ والتبعية الاقتصادية،ط2، دار ابن خلدون، بيروت، 1980.
18. الطاهر الزاوي، ليبيا بين الماضي والحاضر، ط 2، مكتبة النهضة، طرابلس، 1975.
19. عبد الرحمن شلقم، من باب العزيزية إلى مجلس الأمن، ط 1، دار الفرجاني، طرابلس، 2012.
20. عبد الرزاق المرتضى سليمان، التشريعات النفطية الليبية (تشريعات رئيسية) ، ط2 والمنشاة العامة للنشر والتوزيع والأعلام، طرابلس،1982
21. عبد السلام الزاوي، السياسة النفطية الليبية وتحرير الثروة،، ط 1 وزارة النفط، طرابلس، 1976.

22. عبد السلام الزغيبي،السياسة النفطية في ليبيا بين التأميم والتحرير الاقتصادي، ط 1، دار المعرفة، بنغازي، 2005.
23. عبد السلام السنوسي، إدارة الموارد النفطية في ليبيا، دار الجماهير، طرابلس، 1999.
24. عبد السلام جلود، خطب ومواقف حول النفط والتحرر الاقتصادي، ط 1، منشورات مجلس قيادة الثورة، طرابلس، 1974.
25. عبد القادر سالم، التخطيط والبنية التحتية في ليبيا المعاصرة، دار الحكمة، بنغازي، 2001.
26. عبد الكريم الطشاني، سياسات النفط والاقتصاد الوطني الليبي، ط1، دار الفاتح، طرابلس،2004.
27. عبد الكريم المبروك، الإدارة العامة والفساد المالي في ليبيا، مركز دراسات المجتمع، طرابلس، 2005.
28. عبد الله الزاوي، الاقتصاد الليبي من الريع إلى التخطيط، دار الجماهيرية، بنغازي، 1985.
29. عبد الله الصيد، الاقتصاد الليبي في ظل التخطيط المركزي 1970–1985، ط 1، دار الفاتح، طرابلس، 1989.
30. عبد الله شرف الدين، ليبيا وسياسة النفط في ظل التحولات العالمية،، ط 1 دار الفكر، بيروت، 1990.
31. عبد الله عابد السنوسي، دور النفط في العلاقات الليبية الأمريكية (1969–1986)، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت، 1995.
32. عبد الله عويتي، النفط والسياسة الاقتصادية في ليبيا، دار الجماهيرية، بنغازي، 1989.
33. عبد الله عيسى، الاقتصاد الليبي بين النفط والتنمية، دار الفتح، طرابلس، 1995.
34. عبد الله ناصف، السياسات النفطية العربية بعد عام 1970،ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
35. علي الدين هلال، مقدمة في علم الجيوبوليتيك: الجغرافيا السياسية والتحولات الدولية، ط 1، دار الشروق، القاهرة، 2013.
36. عمار جاب الله، التحولات السياسية في ليبيا (1951–1977)، دار الفتح، الجزائر، 2009.
37. عيسى جلود، سياسات النفط الليبية: من الاكتشاف إلى التصدير، ط 1، دار النشر العربي،تونس،2021
38. غازي صلاح الدين، مفاهيم في السيادة والدولة الحديثة، دار الفكر، دمشق، 2002.
39. فهمي الغرياني، الاقتصاد الليبي تحت الحصار: دراسة تحليلية، ط1، دار الفكر العربي، بيروت، 1989.
40. فؤاد الحسن، التغيرات الشركات النفطية الأجنبية في ليبيا: دراسة تحليلية، ط1، دار الفكر العربي، بيروت،2019.
41. فؤاد عاشور، التحولات الاقتصادية في ليبيا بعد 1969، ط1، دار النشر العربي، بيروت، 2012.

42. محمد الأشهب، تحولات الاقتصاد الليبي بعد التأميم، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1988.
43. محمد الزنتاني، السياسة النفطية في ليبيا،ط2، دار الفكر، طرابلس، 2010.
44. محمد الطاهر، النفط والاقتصاد الليبي: جدلية السيطرة والاستقلال، ط 1، دار المعرفة، طرابلس،2018،
45. محمد بوشـــعالة ، إدارة الموارد النفطية في ليبيا وتأثيرها على التنمية الاقتصـــادية، المركز العربي للأبحاث، بيروت،2019.
46. محمد جابر الأنصاري، العرب والسياسة: أين الخلل؟، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 1995.
47. محمد جلال كشك، ثورة في ليبيا: من الفاتح إلى الجماهيرية،ط1، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1980.
48. محمد حسن أحمد، النفط والأمن القومي العربي، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
49. محمد عابد الجابري، قضايا الفكر العربي المعاصر،ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990.
50. محمد عبد العزيز، اقتصاديات النفط في الدول النامية، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1982.
51. محمد عبده يماني، النفط العربي: قضاياه ومستقبله، ط 1، دار الشروق، القاهرة، 1974.
52. محمود الزيات، النفط والتدخلات الأجنبية في ليبيا، المركز العربي للأبحاث، بيروت، 2020.
53. مصطفى أبو فريحة، النهر الصناعي العظيم: من الحلم إلى الواقع، ط1، الهيئة العامة للمياه، سرت، 1990.
54. مصطفى البدري، دور النفط في تشكيل الاقتصاد الليبي،ط2، دار النهضة، طرابلس، 2020
55. مصطفى الورفلي، السياسات النفطية وتأثيرها علي التنمية، ط 1، دار النشر الحديثة، بنغازي، 2008.
56. مصطفى بن عامر، أوراق نفطية: شهادات من داخل المؤسسة الوطنية للنفط، ط 1، مركز الدراسات الليبية، بنغازي، 2005.
57. مصـــطفى حنيش، التأميمات النفطية العربية وأثرها على العلاقات الاقتصـــادية الدولية، ط 1، دار العلم للملايين، بيروت، 1980.
58. مصـطفى عبد الجليل، السـياسـة النفطية الليبية من 1969 إلى 1986، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002.
59. مصطفي احمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي مذكرات رئيس الوزراء ليبيا الأسبق، ط 1، لندن
60. معمر القذافي، الكتاب الأخضر، ط 1، دار الفاتح، طرابلس، 1976.
61. مهدي الحافظ، أوبك والتحولات العالمية في صناعة النفط، ط 1، مركز دراسات الخليج، بيروت،1999.
62. ميلود عبد الرحمن، التأميم والسيادة الاقتصادية في الدول النامية، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982.

63. ناصف عبد الله. السياسات النفطية العربية بعد عام 1970. ، ط ،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1، 2001.

64. يوسف الصادق، الصراع داخل أوبك: الأجنحة السياسية والاقتصادية، ط 1 ،دار قرطبة للنشر، تونس، 1991.

65. يوسف العرفي ، النفط والاقتصاد الليبي: دراسة تحليلية،ط1، دار المعرفة، طرابلس،2017.

66. يوسف عبد القادر، *تأميم النفط في ليبيا: الدوافع والنتائج*، دار النشر الأكاديمي، القاهرة، 2022.

المجلات والصحف

1. إبراهيم سالم البركي، "النهر الصناعي العظيم: مشروع السيادة المائية في ليبيا"،مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 10، 1986.

2. خطاب عبد السلام جلود،" المؤتمر الاقتصادي العربي، بغداد، "1985، صحيفة الفجر الجديد، عدد 2232، 1985/5/18.

3. سالم المهدوي ، "عقود الامتياز النفطي الأولى في ليبيا"، مجلة الوثائق الوطنية، العدد 9، طرابلس، 2020.

4. السنوسي التومي، "أثر النفط على السياسات التنموية في ليبيا"، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة بنغازي، العدد 6، 1985.

5. عادل الهنشيري، "التحالفات النفطية في المنطقة العربية: دراسة مقارنة"، المجلة العربية للنفط، العدد 12، 1983.

6. عبد الرزاق فرحات، "أثر تأميم النفط على العلاقات الليبية الغربية"، صحيفة الفجر الجديد، بنغازي، العدد 205، 1981.

7. عبد السلام خليفة الجهيمي، "تحولات التجارة الزراعية والغذائية في الاقتصاد الليبي"،مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 7، 1985.

8. فاطمة البركي، "التنمية في ليبيا بين الخطاب الثوري والتطبيق"، مجلة الاقتصاد العربي، العدد 12، بغداد، 1986.

9. فرج المبروك، "السياسات الاقتصادية الليبية في مواجهة العقوبات الغربية"، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 9، جامعة بنغازي، 1990.

10. محمد كمال أحمد السيد، "شركات النفط الأجنبية في ليبيا وإلغاء النظام الاتحادي (1956–1963)"، مجلة وقائع تاريخية، العدد 38، يناير 2023.

11. مصطفى الطرابلسي، "صراع الاتجاهات داخل أوبك"، مجلة الشؤون الدولية، العدد 9، 1984.

12. مصطفى علي دباب، "القطاع الخاص في ليبيا بين التقييد والتحجيم "،مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 4، 1986

الرسائل العلمية

1. أحمد علي الزروق، أثر العوائد النفطية على التنمية الاقتصادية في ليبيا 1970–1985، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس،2010.
2. جمال عبد الناصر بوراس، التطور التاريخي للسياسة النفطية الليبية ،مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة قاريونس، بنغازي، 2006.
3. زينة أيت علي ، مبدأ السيادة على الموارد والثروات الطبيعية في مواجهة القانون الدولي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2018.
4. عبد الله التومي، المؤسسة الوطنية للنفط وتحديات التنمية، أطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة سبها، سبها، 2006.
5. عبد المنعم بوصفيحة، السياسة النفطية وتأثيرها على الاقتصاد الليبي، أطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014.
6. علي محمود علي، منظمة أوبك ودورها في إعادة التوازن الدولي، أطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 1986.
7. محمد رزق بشير، النفط والسلطة في ليبيا: دراسة في العلاقات الدولية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1991.
8. نجلاء محمد الدرسي، التنمية المتوازنة في ليبيا ودور النفط فيها، مذكرة تخرج، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة طرابلس، طرابلس، 1993.
9. نخلة بن حمية، السيادة على الموارد الطبيعية في القانون الدولي: دراسة حالة ليبيا، مذكرة ماجستير، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ورقلة، 2013.

10. وسام عمران، السياسات النفطية في الدول العربية: دراسة في الجغرافيا السياسية، أطروحة دكتوراه، قسم الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قالمة، قالمة، 2015.

الكتب الأجنبية

1. CIA, Secret Report: Oil Nationalism in Libya, Washington D.C., 1972.
2. Richard Nixon, The Memoirs of Richard Nixon, Grosset& Dunlap, New York, 1978
3. Ronald Reagan, Public Papers of the Presidents of the United States: 1986, Office of the Federal Register, Washington D.C., Vol. I

الفهرس

مقـدمة 6

الفـصـل الأول: الخلفية التاريخية للسياسة النفطية في ليبيا 10

أولا: اكتشاف النفط في ليبيا 11

ثانيا: سيطرة الشركات الأجنبية على القطاع النفطي.....16

ثالثا: تحولات السياسة النفطية بعد 1969 20

الفصـل الثـاني: تطورات السيـاسة النفطـية الليبـية (1969-1986) 24

أولاً: سياسات التأميم والمفاوضات مع الشركات الأجنبية 25

ثانيا: تأميم أصول الشركات الأجنبية.....31

ثالثا: نتائج المفاوضات والتأثير على الإنتاج والاستثمارات.....34

رابعًا: دور ليبيا في منظمة "أوبك" 38

خامسا: سياسات التسعير والإنتاج 41

سادسا: تأثير القرارات الليبية على سوق النفط العالمي.....44

سابعا: التحديات والعقوبات الدولية.....46

ثامناً: العقوبات الأمريكية على القطاع النفطي 49

الفصل الثالث: انعكاسات السياسة النفطية على الاقتصاد الليبي.....53

أولاً: التنمية الاقتصادية واستغلال العوائد النفطية 54

ثانيًا: الإنفاق على البنية التحتية والمشروعات الكبرى.....57

ثالثا: آثار الاعتماد المفرط على النفط.....61

رابعًا: التحديات الاقتصادية والتراجع في منتصف الثمانينيات.....66

خامسًا: انخفاض أسعار النفط وتأثيره على الاقتصاد الليبي.....71

خاتمة.....76

الملاحق 79

المصادر والمراجع 83

الفهرس 91

الملخص:

بالغة العربية

تُعالج هذه المذكرة موضوع السياسة النفطية في ليبيا خلال الفترة الممتدة من عام 1969 إلى 1986، وهي مرحلة مفصلية في التاريخ الاقتصادي والسياسي للدولة الليبية، تميزت بتحولات عميقة في إدارة قطاع النفط، عقب ثورة الفاتح من سبتمبر. وقد ركزت الدراسة على تحليل طبيعة هذه السياسة، ومضامينها، وأثرها على الاقتصاد الوطني والسياسات الداخلية والخارجية.

انطلقت المذكرة من إشكالية مفادها: إلى أي مدى ساهمت السياسة النفطية الليبية بعد عام 1969 في دعم السيادة الاقتصادية وتحقيق التنمية، وما انعكاسات تلك السياسة على البنية الداخلية للدولة وموقعها في النظام الدولي؟ للإجابة عن هذه الإشكالية، اعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي، مستندًا إلى مصادر رسمية وأكاديمية متنوعة، من وثائق وتقارير ودراسات متخصصة.

وقد بينت نتائج البحث أن التأميم والسيطرة الكاملة على قطاع النفط مثّلا نقطة تحول في مسار الدولة الليبية، حيث مكنت العائدات النفطية من تمويل مشاريع تنموية ضخمة، وبناء البنية التحتية، وتوسيع الخدمات العامة. غير أن هذا النجاح ترافق مع اختلالات هيكلية، من أبرزها الاعتماد شبه الكلي على النفط كمصدر وحيد للدخل، مما أدى إلى هشاشة اقتصادية في مواجهة تقلبات السوق والعقوبات الدولية، خاصة بعد عام 1986.

كما أبرزت المذكرة الأثر العميق للسياسة النفطية على توجهات ليبيا الخارجية، إذ استخدمت الدولة النفط كوسيلة ضغط سياسي وداعم للسياسات الثورية، ما أدى إلى عزلة دولية في بعض الفترات. وتوصي الدراسة بضرورة مواصلة البحث في تأثير النفط على ليبيا في المراحل اللاحقة، خاصة بعد 1986، لفهم أعمق لمسار تطور الدولة الريعية في السياق الليبي، واستشراف سبل الخروج من الاعتماد الأحادي على العائدات النفطية.

باللغة الأجنبية:

This thesis examines Libya's oil policy during the period from 1969 to 1986—a critical phase in the country's economic and political history marked by significant transformations in the management of the oil sector following the Al-Fateh Revolution of September 1969. The study focuses on analyzing the nature of this policy, its core directions, and its impact on the national economy as well as on Libya's domestic and foreign policy.

The research stems from a central question: To what extent did Libya's post-1969 oil policy contribute to economic sovereignty and development, and what were its implications for the internal structure of the state and its position in the international system? To address this question, the study adopted a historical-analytical approach, relying on a variety of primary and secondary sources, including official documents, reports, and specialized academic literature.

The findings reveal that the nationalization of oil and the state's full control over the sector marked a major turning point. Oil revenues enabled the financing of large-scale development projects, infrastructure building, and the expansion of public services. However, this success was accompanied by structural imbalances, most notably the heavy reliance on oil as the sole source of income, which rendered the economy vulnerable to market fluctuations and international sanctions—especially after 1986.

The thesis also highlights the strong influence of oil policy on Libya's foreign relations, as the state used oil as a political tool to support revolutionary agendas, which in turn contributed to its international isolation at various stages. The study recommends further research into the impact of oil on Libya in the post-1986 period, particularly to gain deeper insight into the evolution of the rentier state model and to explore viable strategies for diversifying the national economy.